بسم الله الرحمن الرحيم

جامعـــــــة الأزهـــــــر بغـــــــزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كليـــة: الاقتـــصاد والعلـــوم الاداريـــة
قـــــــسم العلـــــــوم الـــــــسياسية

موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية ١٩٩٣م -٢٠٠٣م

تحت إشراف

أ.د رياض العيلة

د. حمد الفرا

إعداد الطالب

هشام زهير طافش

مايو ٢٠١٠

Al Azhar University – Gaza
Deanship of Graduate Studies & Scientific Research
Faculty administrative Sciences and Economics
Department of Political Sciences

The Attitude of European Union Towards Palestinian Issue 1993 - 2003

Under the Supervision of
Prof. Riyadh Al Ailah
Dr. Hamad Al Fara

By
Hesham Zuhair Tafesh

May 2010

إهـــــداء

إلى روح أبي الطاهرة وروح أمي إليهما أهدي ثمرة عقلي الأول

ليغفر الله لهما ويدخلهما فسيح جنته

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على القيام بهذه الدراسة، وأتقدم بعميق الشكر والعرفان لأستاذي الذين أشرفا على هذا البحث، الأستاذ الدكتور رياض العيلة والدكتور حمد الفرا، لما قدماه من نصائح وإرشادات كانت لها الأثر الواضح في إعداد الرسالة بشكل يعتمد على المنهج العلمي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الذين قبلوا مناقشة هذه الأطروحة فلهم مني كل الاحترام والتقدير، والشكر موصولاً للأخ الدكتور عبد الرحيم الهبيل لمجهوده في تدقيق الرسالة لغوياً وليس آخراً أتقدم بالشكر الجزيل إلى زوجتي الغالية لما قدمته من مساندة ودعم معنوي وتوفير البيئة المناسبة للدراسة.

الطالب هشام طافش

ملخص

تناولت هذه الدراسة موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة من عام ١٩٩٣م حتى ٢٠٠٣م، وقد حرصت على تناول أهم الأحداث الإقليمية والدولية الهامة التي كان لها الأثر البالغ في تغيير سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية.

إن توجهات الاتحاد الأوروبي تسعى إلى استعادة موقعه على الصعيد الإقليمي والدولي، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة، ونتيجة للتغيرات الدولية وهيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة الدولية، أصبح دور الاتحاد الأوروبي مكمل للدور الأمريكي، حيث لا يستطيع القيام بمبادرة مستقلة لتسوية القضية الفلسطينية على ضوء قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومرجعيات مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م، دون التنسيق المسبق مع الولايات المتحدة.

والمتأمل لطبيعة توجهات الدول الكبرى داخل الاتحاد الأوروبي يلاحظ ضعف التيار الذي تمثله فرنسا ذات التوجهات الشرق أوسطية مقابل التياران الرافضان للدور الأوروبي في عملية السلام(بريطانيا وألمانيا) تاركةً المجال أمام الدور الأمريكي في توجيه عملية السلام ومكتفية بتقديم الدعم المالي والمساعدة في تجاوز بعض العقبات التي تعترض عملية السلام بالتوافق مع سياسة الولايات المتحدة في المنطقة.

فلا تزال السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية ثابتة ومنسجمة مع القانون الدولي على اعتبار أن القدس الشرقية جزءاً من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، وسياسة الاستيطان التي تنتهجها إسرائيل غير شرعية تتعارض مع القانون الدولي ومع جهود عملية السلام في المنطقة، كما أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بإنهاء الصراع وإحلال السلام في المنطقة العربية استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ويعترف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على أراضيه ضمن حدود عام ١٩٦٧م.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:- يمثل الاتحاد الأوروبي تجمعاً اقتصادياً مهماً، إلا أنه لم يصبح فاعلاً سياسياً ومؤثراً في مسرح العلاقات الدولية بسبب فقدانه سياسة خارجية موحدة فهو منظمة تصدر قراراتها بين أعضائها وتلك المؤسسات، التي تتطلب الإجماع في اتخاذ القرار، لذلك لم ينظر الاتحاد الأوروبي لسياسته تجاه القضية الفلسطينية كسياسة مستقلة بذاتها بل ينظر إليها بوصفها جزءاً من سياسة تشمل المنطقة العربية، لذلك تظهر السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية وهي تحمل في الغالب سمة المحدودية والتردد.

Abstract

The study deals with the attitude of European Union regarding the Palestinian issue during the period 1993 to 2003.The study also introduced the main regional and international events that affected and influenced greatly in changing the European policies regarding Palestinian issue.

The European Union tried hard to restore its position regionally and internationally in the post cold war. USA dominated the international politics due to the international changes as result of the collapse of the Soviet Union, and the role of European Union became as a complement for USA role. Consequently, no European state can carry out and take any independent initiative to settle the Palestinian issue on the light of United Nations convention and resolutions and the references and the bases of Madrid Peace Conference held in 1991 without coordination with the USA.

Meditating and thinker of the nature of Great powers inside the European Union, notice the weakness of the group duly represented by France which has a Middle Eastern attitudes against the two other great powers that reject the European interference in the process(Britain and Germany) leaving the United states American to directing the peace process and they were satisfied with their financial support and assistance to pass the hinders and obstacles that face peace process in coordination with the USA.

The European policy is still constant, stable and in conformity with International law that considering Eastern Jerusalem as part of Arab territory occupied in 1967, the settlement policy carried out by Israel is illegal, and against the International law and the peace process, and the European Union bound and abiding by ending the conflict and imposing the peace in the Middle East in conformity with international resolutions, and the recognition of the rights of the Palestinian people in establishing their independent state with in 1967 borders .

The study concludes the following main results: - European Union represents an important Economical Community, but it became politically ineffective in the field of international relations because it has no unified foreign policy. It is an organization issues its resolutions among its members and such institutions require an unanimity and a consensus in adopting any resolution. Consequently ,the European Union consider his policy regarding Palestinian issue not as an independent policy but consider it as a part of its policy regarding Area. As a result of such thing the European policy regarding Palestinian issue characterized with limitation and hesitation .

الفهرس

المقدمة	١
مشكلة البحث	٣
فرضية البحث	٣
أهداف البحث	٣
أهمية البحث	٤
حدود الدراسة	٤
منهج الدراسة	٤
المصطلحات	٥
الدراسات السابقة	٨
الفصل الأول: مستقبل الاتحاد الأوروبي في النظام الدولي الجديد وتأثيره على القضايا العربية	١١
مقدمة	١٢
المبحث الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي ومفهوم النظام الدولي.	١٣
المبحث لثاني: السياسة الخارجية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي.	٢١
المبحث الثالث: مرتكزات العلاقات العربية الأوروبية	٣٠
خلاصة الفصل الأول	٣٦
الفصل الثاني: سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية	٣٧
مقدمة	٣٨
المبحث الأول: ١. الأبعاد السياسية لسياسات الاتحاد الأوروبي	٣٨
المبحث الثاني أدوات الاتحاد الأوروبي لزيادة الدور السياسي في القضية الفلسطينية لتعزيز دوره تجاه القضية الفلسطينية	٤٥
المبحث الثالث: رؤية الاتحاد الأوروبي لعملية السلام تجاه القضية الفلسطينية	٥٢
خلاصة الفصل الثاني	٥٧
الفصل الثالث: ركائز دبلوماسية الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية	٥٨
مقدمة	٥٩
المبحث الأول: مفهوم القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في عملية السلام	٥٩
المبحث الثاني مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على تشكيل قوة دولية منافسة للولايات المتحدة	٦٦
المبحث الثالث: حدود وفرص وتأثير دبلوماسية الاتحاد الأوروبي في عملية السلام	٧٢
خلاصة الفصل الثالث	٧٧
الفصل الرابع: موقف الاتحاد الأوروبي من قضايا الحل النهائي	٧٩
مقدمة	٨٠
المبحث الأول: موقف الاتحاد الأوروبي من قضية القدس	٨٠
المبحث الثاني: موقف الاتحاد الأوروبي من قيام الدولة الفلسطينية	٨٩
المبحث الثالث: موقف الاتحاد الأوروبي من جدار الفصل العنصري	٩٥

خلاصة الفصل الرابع	٩٩
النتائج والتوصيات	١٠٠
المصادر والمراجع	١٠٥
الملاحق	١١٩

المقدمة

شهدت المنطقة العربية مطلع التسعينات من القرن الماضي عدداً من التحولات السياسية والاقتصادية، أدت إلى تبدل سياسات القوى الدولية تجاهها، وساعدت على زيادة النزاعات والصراعات الدائرة فيها، كما وساهم تفاقم الصراع العربي– الإسرائيلي في زيادة التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية (مصطفى،١٩٨٦م، ص٢٠)، فالتنافس على المنطقة العربية بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق استمر حتى نهاية الثمانيات من القرن العشرين، حتى انتهت الحرب الباردة بين المعسكرين بإعلان تفكك الاتحاد السوفيتي كقوة دولية مؤثرة في الساحة العالمية وأصبحت سياسة القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الاتجاه الجديد للسياسة الدولية.

كما كان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل واستقلال الجزائر عام ١٩٦٢م، من الأسباب التي أدت إلى تراجع النفوذ الأوروبي في المنطقة العربية لصالح النفوذ الأمريكي والسوفيتي بعد عملية انسحاب القوتين الاستعماريتين القديمتين(فرنسا وبريطانيا) من الشرق الأوسط لصالح القوى الجديدة المؤثرة والفاعلة على الساحة الدولية، وبسبب التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية في فترة الستينيات من القرن الماضي وخاصة الانحياز الأمريكي إلى إسرائيل في حروبها ضد العرب والتأييد المطلق في المحافل الدولية واستخدام حق النقض "الفيتو" في إجهاض أي قرار يدين ممارسات إسرائيل العدوانية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل (الحاج، ٢٠٠٥م، ص٣١-٣٣).

مع صدور تقرير شومان[1] وزير خارجية فرنسا في عام ١٩٧١م، الذي طالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، تدويل القدس وجعل الضفة الغربية منطقة منزوعة السلاح وكذلك الاهتمام بمسالة اللاجئين (البرغوثي،١٩٩٩م، ص٧٢)، تمكن الاتحاد الأوروبي من تطوير سياساته تجاه القضية الفلسطينية، الذي ساهم في المرحلة الأولى في حصول الاقتراب التدريجي من المطالب العربية، واستمرار الحوار العربي الأوروبي عام ١٩٧٥م، وفي دعم المطالب العربية عندما استقبل الاتحاد الأوروبي وفداً عربياً ضم، ممثلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، حيث انتهى مع إعلان البندقية عام ١٩٨٠م الذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وحقه في إقامة دولته إلى جانب دولة إسرائيل، ومساهمته الفاعلة في الجهود الرامية لعقد اتفاقية سلام شاملة في الشرق الأوسط العامل الرئيس للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي (كمال،٢٠٠٢م،ص١٥٦-١٥٧).

[1] بعد فشل مشروع فرنسا أثر حرب عام ١٩٦٧م المسمى "مشاورات الأربع الكبار" فقد اتجهت الدبلوماسية الفرنسية نحو دول أوروبا لتوحيد موقفها من الصراع في الشرق الأوسط وعقد لهذا الغرض لقاء لوزراء الخارجية الأوروبيين بتاريخ ١١مايو /أيار ١٩٧١م.

بعد تولي حزب الليكود السلطة في إسرائيل بزعامة "بنيامين نتنياهو" في عام ١٩٩٦م، شهدت عملية السلام بين العرب وإسرائيل على المحاور السورية واللبنانية والأردنية والفلسطينية تراجعاً ملحوظاً للمفاوضات حيث وصلت العملية السلمية لطريق مسدود واستبدل شعار "السلام من اجل السلام" بدلاً من شعار "الأرض مقابل السلام"، مما استدعى تدخل الاتحاد الأوروبي لممارسة الضغط على الأطراف المتنازعة للاستمرار في العملية السلمية التي توقفت آنذاك بسبب تعنت حكومة "نتنياهو" تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية بتطبيق اتفاق الخليل.

وبعد توقيع معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢م وتطويرها بموجب معاهدة أمستردام عام ١٩٩٧م، أصبح الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية مؤثرة على صعيد العلاقات الدولية، كما أصبح يشكل قوة دولية صاعدة بما يملكه من مقومات تساهم في إعادة التوازن الإقليمي للصراع العربي الإسرائيلي لذلك فإن من أهمية السياسات الذي بدأ الاتحاد الأوروبي اعتمادها تجاه القضية الفلسطينية بعد انتهاء الحرب الباردة تشكل بداية لمرحلة جديدة من إدارة العلاقات الدولية، حيث سعى الاتحاد الأوروبي إلى تأكيد وجوده على الصعيد العالمي– اقتصادياً وسياسياً بهدف الوصول إلى مرتبة القوة الدولية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية وإعادة التوازن في واقع العلاقات الدولية.

عندما اندلعت الانتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م، اُقتصر موقف الاتحاد الأوروبي على التعبير عن "الحزن الشديد إزاء العنف المستمر" مثلاً، كما جاء في بيان الرئاسة الأوروبية في ١٣ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠١م، وتكرر هذا الموقف في زيارات مختلفة قام بها ممثلون أوروبيون إلى المنطقة ، مع مطالبة الأطراف بوقف أعمال العنف والعودة إلى المحادثات، وهذه التصريحات تدلّ على أن الاتحاد الأوروبي في البداية لم يهتم فعلاً بالأحداث العنيفة في فلسطين، كما أنه لم يحاول إيجاد حلول عملية للأزمة، معتمداً على المحاولات الأمريكية ولذلك لم يأتِ بجديد سوى تكرار بيانات قديمة وتصريحات عامة. وبعد اشتداد الأوضاع الإنسانية صعوبة داخل السلطة الفلسطينية بعد امتناع إسرائيل عن دفع مستحقات السلطة الفلسطينية من الضرائب التي تقوم بجبايتها مما جعل السلطة عاجزة عن سداد مرتبات الموظفين التابعين لها، قرر الاتحاد الأوروبي تقديم دعم مباشر للسلطة الفلسطينية اعتباراً من تشرين الثانيِ/نوفمبر ٢٠٠٠م (ناقعة،٢٠٠٤م،ص٥٤٢).

وكان الدور الأوروبي أكثر صراحة في دعم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في اللحظات الحاسمة من خلال تبنى سياسات تضفى الشرعية وتساعد السياسة الأمريكية، وقد كان آخر تعبير عن هذا الدور قرار الاتحاد الأوروبي في أكتوبر/تشرين أول سنة ٢٠٠٣م بوضع منظمة حماس على قائمة المنظمات الإرهابية.

مشكلة البحث :

شكل التحول في السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية في مطلع التسعينيات بداية لتدخل أوروبي جديد في المنطقة العربية يرتكز على سياسة التعاون الاقتصادي والأمني، ويرمي إلى تحقيق أهداف السياسات الأوروبية في المنطقة، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال هذا التدخل الحد من الآثار السلبية التي تنعكس على الداخل الأوروبي نتيجة عدم الاستقرار في المنطقة العربية لذلك ترتكز مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الرئيس الذي يتمثل في مدى قدرة الاتحاد الأوروبي، على لعب دور سياسي مكمل لدوره الاقتصادي في التسوية السياسية للصراع العربي/ الإسرائيلي؟.

يتفرع عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من **الأسئلة الفرعية**:-

١. ما هي دوافع وأهداف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل المتغيرات الدولية تجاه القضية الفلسطينية؟
٢. ما هو أثر القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي وأثارها الايجابية في عملية السلام؟
٣. هل تمكن الاتحاد الأوروبي من خلال مؤتمر برشلونة من زيادة مستوى تدخله السياسي في القضية الفلسطينية؟
٤. هل يشكل الدور الأوروبي دوراً منافساً للدور الأمريكي أم دوراً مكملاً له؟
٥. ما هو موقف الاتحاد الأوروبي من قضايا الحل النهائي للقضية الفلسطينية؟

فرضية البحث

١. قدرة الاتحاد الأوروبي في المجال الدولي زادت بعد توقيع معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢م وتطويرها بموجب معاهدة أمستردام عام ١٩٩٧م، في إعادة التوازن الإقليمي في المنطقة، والقيام بدور فاعل في إيجاد حل للقضية الفلسطينية.
٢. الاتحاد الأوروبي لا يقوى على القيام بمبادرة سياسية مستقلة لتسوية القضية الفلسطينية سلمياً استناداً لقرارات الشرعية الدولية.
٣. قدرة الاتحاد الأوروبي على منافسة الولايات المتحدة في عملية السلام محدودة وتبقى في حدود الدول المكمل للدور الأمريكي.

أهداف البحث

١. يهدف البحث التعرف على موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية والدور الذي يمكن أن يلعبه مستقبلاً للحد من الآثار السلبية الناتجة عن السياسة الأمريكية المنحازة لإسرائيل.
٢. كما يهدف البحث إلى تحليل سياسات الاتحاد الأوروبي كقوة دولية صاعدة في المنطقة قادرة على القيام بدور مستقل في الصراع العربي الإسرائيلي إلى جانب مدى قدرته على حماية مصالحه في المنطقة.
٣. التعرف على أدوات الاتحاد الأوروبي لزيادة نفوذه السياسي من أجل المحافظة على مصالحه في المنطقة العربية.
٤. كما يهدف البحث لمعرفة أسباب اهتمام الاتحاد الأوروبي في إيجاد تسوية سياسية مناسبة للقضية الفلسطينية.
٥. التعرف على موقف الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا الحل النهائي(القدس واللاجئين والمستوطنات والجدار الفاصل والدولة الفلسطينية) .

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أهمية القضية الفلسطينية والتعرف على النقاط التالية:-

١. ترجع أهمية الدراسة أنها تتناول مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص، حيث أن الدراسات السابقة تناولت موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية ضمن سياساتها تجاه الدول العربية بشكل عام.
٢. الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة حديثة نسبياً من عام ١٩٩٣م-٢٠٠٣م.
٣. دراسة مكانة الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية في ظل النظام الدولي الجديد.
٤. فقر المكتبة العربية بدراسات متخصصة عن موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية.

حدود الدراسة: الفترة الزمنية

تهتم الدراسة في تناول موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية من عام ١٩٩٣م، وحتى عام ٢٠٠٣م.

الحدود المكانية: مركز صنع القرار في الاتحاد الأوروبي في بروكسل بالإضافة إلى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية التي لها التأثير الرئيس على مجريات وتطورات العملية السلمية مع الفلسطينيين.

منهج الدراسة

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تحليل موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية وشرح الآثار الناتجة عن عدم وجود سياسة أوروبية موحدة تجاهها، وتحليل المعلومات بما يخدم الدراسة والعمل على تحديد المتغيرات والعوامل الإقليمية السياسية بما فيها الاقتصادية التي تساعد على تفسير الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية.

كما اعتمد الباحث على المنهج التاريخي من خلال تحليل ما يتعلق بالمادة العلمية للدراسة (الوثائق وأمهات الكتب، الكتب العربية، المصادر الأجنبية الدراسات السابقة، المجلات الدورية، شبكة الانترنت).

كما استخدم الباحث منهج تحليل المضمون والتركيز على قرارات الاتحاد الأوروبي الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي وعن المفوضية الأوروبية في القدس وغزة، وما يصدر من تصريحات عن المفوض العام للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي "خافير سولانا"، و"ميغيل أنجيل موراتينس" المبعوث الخاص لعملية السلام.

المصطلحات والاتفاقيات

مسيرة برشلونة

تشير مسيرة برشلونة إلى الشراكة الأورو-متوسطية التي تم تأسيسها في نوفمبر/تشرين ثانٍ ١٩٩٥م في برشلونة، من قبل ٢٧ دولة من دول المنطقة (معروفين باسم الشركاء) كان الهدف العام عند تأسيسها هو تحويل المنطقة الأورو-متوسطية إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون لضمان السلام والاستقرار والازدهار، فدول الاتحاد الأوروبي الـ ١٥ في ذلك الوقت هي: النمسا، بلجيكا، الدنمرك، ألمانيا، إسبانيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، ايرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، هولندا، البرتغال، بريطانيا، السويد، أما الدول الـ ١٢ الشريكة من المنطقة المتوسطية الأوسع، فهي: الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا، فلسطين.

الشراكة الأورو-متوسطية

عقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول الأورو-متوسطية في برشلونة خلال الفترة ٢٧-٢٨ نوفمبر/تشرين ثانٍ ١٩٩٥م، وقد كان هذا المؤتمر نقطة البداية للشراكة الأورو-متوسطية، وهي

إطار واسع من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والدول المتوسطية الشريكة.

اتفاقيات الشراكة للاتحاد الأوروبي

اتفاقيات الشراكة للاتحاد الأوروبي هي المعاهدات الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان غير الأعضاء في الاتحاد، والتي تؤسس أطارا للتعاون فيما بينها، أما المجالات التي تغطيها هذه الاتفاقيات، تتضمن تطوير الروابط السياسية والتجارية والاجتماعية والثقافية والأمنية.

سياسة الجوار الأوروبية

تم تطوير سياسة الجوار الأوروبية في سياق توسع الاتحاد الأوروبي الذي حدث عام ٢٠٠٤م، وذلك بهدف تجنب بروز خطوط تقسيم جديدة بين الاتحاد الأوروبي الموسع وجيرانه، والعمل بدلاً من ذلك على تعزيز الاستقرار والأمن والدفاع لجميع الأطراف المعنية، كما تهدف هذه السياسة إلى تشجيع الدول التي تحيط بالاتحاد على مشاركة الاتحاد الأوروبي بالمثل الديمقراطية، وزيادة اندماجها بالاتحاد الأوروبي من غير أن تصبح دولاً أعضاء بالاتحاد، وبذلك ستتمكن تلك الدول من الاستفادة أكثر من السوق الأوروبية الداخلية التي تشمل ٤٥٠ مليون مواطناً.

برامج ميدا

اسم مشتق من الأحرف الأولى من عبارة باللغة الفرنسية تعني "الإجراءات المصاحبة"، وتشير إلى أهم أداة بحوزة الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع الشركاء المتوسطيين، برامج ميدا التي تديرها مديرية المساعدات الأوروبية هي الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتطبيق الشراكة الأورو–متوسطية، وتوفر هذه البرامج إجراءات دعم مالية وتقنية تصاحب إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتوسطية المشاركة، لتخفيف حدة التبعات الاجتماعية والبيئية للتنمية الاقتصادية.

مجلس أوروبا

مجلس أوروبا هو منظمة دولية تضم ٤٦ دولة أعضاء في المنطقة الأوروبية، العضوية في المنظمة مفتوحة لجميع الدول الأوروبية التي تقبل بمبدأ سيادة القانون، وتضمن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لمواطنيها، فأحد النجاحات التي حققها المجلس هو إقرار الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان عام ١٩٥٠م، والذي يعمل كأساس للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وهنا ينبغي

عدم الخلط بين مجلس أوروبا ومجلس الاتحاد الأوروبي أو المجلس الأوروبي، إذ أن مجلس أوروبا هو منظمة منفصلة وليس جزءا من الاتحاد الأوروبي.

معاهدة ماستريخت

معاهدة الاتحاد الأوروبي التي تعرف أيضا باسم اتفاقية أو معاهدة ماسترخت هي الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأوروبي وأهم تغيير في تاريخه منذ تأسيس المجموعة الأوروبية في نهاية الخمسينات تم الاتفاق عليها من قبل المجلس الأوروبي في مدينة ماسترخت الهولندية في ديسمبر ١٩٩١م دخلت هذه المعاهدة، التي تم توقيعها في ٧ فبراير/شباط ١٩٩٢م في ماسترخت، حيز التنفيذ في الأول من نوفمبر/تشرين ثانٍ ١٩٩٣م، وأدخلت معاهدة الاتحاد الأوروبي عدة تغييرات على قوانين المجموعة الأوروبية وعلى قوانين المجموعة الأوروبية الذرية، التي كانتا تشكل نواة الاتحاد الأوروبي. شكلت أيضا المعاهدة أساس الدستور الأوروبي، الذي تم الاتفاق عليه لاحقا في عام ٢٠٠٤م.

حسب البند ٤٧ من المعاهدة، فإن هذا الاتحاد لا يبدل المجموعة الأوروبية، وإنما يكملها.إلى جانب عناصر أخرى، تشكل المجموعات الأوروبية التالية أركان الاتحاد الأوروبي:

- المجموعة الأوروبية .
- سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية المشتركة .
- التعاون الأمني والقضائي .

معاهدة أمستردام

معاهدة أمستردام أتت كتعديل على معاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدات المنشأة للجماعة الأوروبية، وعدد من المراسيم الأخرى تعرف بمعاهدة أمستردام، تم توقيعها في ٢ أكتوبر/تشرين أول ١٩٩٧م، ودخلت حيز النفاذ في ١ مايو/أيار ١٩٩٩م ، دخلت المعاهدة تغييرات كبيرة في معاهدة الاتحاد الأوروبي، التي تم توقيعها في ماسترخت في ١٩٩٢م ، معاهدة أمستردام تعنى بزيادة التركيز على المواطنة وحقوق الأفراد وعلى المزيد من الديمقراطية في شكل زيادة سلطات البرلمان الأوروبي، أيضا تشكيل عنوان جديد عن العمالة، تحقيق الحريات الاجتماعية، الاهتمام بأمور الأمن والعدالة، ونقطة البداية لتحقيق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتحقيق الإصلاح في المؤسسات العامة للتحضير لتوسعها.

الدراسات السابقة

كمال محمد عبد القادر: مواقف دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي من عام(١٩٦٧م- ١٩٨٧م) رسالة ماجستير ٢٠٠٦م.

أظهرت نتائج الدراسة أن السوق الأوروبية المشتركة ظلت تركز على البعد الاقتصادي، غير إن حرب ١٩٦٧م أبرزت أهمية البعد السياسي للقضية الفلسطينية، وتعتبر قمة لاهاي ١٩٦٩م نقطة الانطلاقة لتنسيق سياسات دول السوق الأوروبية المشتركة تجاه القضية الفلسطينية غير أنها لم تدين إسرائيل، وتطور موقف دول السوق الأوروبية المشتركة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، خاصة بعد إعلان كوبنهاجن ١٩٧٣م، الذي أضاف تعديلات على وثيقة شومان باعترافه بالشعب الفلسطيني وحقوقه كما طالب بمحادثات سلام بضمانات دولية، كما شهد موقف دول السوق تطوراً أخر بعد إعلان البندقية عام ١٩٨٠م والذي طالب بإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات غير إنه لم يعترف بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني كما اعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

د. على الحاج : سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية ما بعد الحرب الباردة "كتاب" مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٥م.

سعت دول الاتحاد الأوروبي التي تعتبر من أبرز القوى الدولية الصاعدة بعد انتهاء الحرب الباردة، إلى إعادة تفعيل سياساتها الدولية والإقليمية، خاصة في المنطقة العربية التي كانت تشكل امتداداً سياسياً واقتصادياً لها حيث قامت دول الاتحاد الأوروبي بإعادة إحياء الدور السياسي الأوروبي في المنطقة العربية ، بوضع مشروع اقتصادي متكامل يربط بلدان المنطقة العربية المتوسطية بدول الاتحاد الأوروبي في إطار شراكة اقتصادية وسياسية واجتماعية.

كما أن الشراكة الأوروبية- المتوسطية، وعلى الرغم من أنها تقوم بين طرفين غير متكافئين بمستوياتهما الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد تمكنت من إعطاء الاتحاد الأوروبي فرصة لإعادة تفعيل دوره السياسي في المنطقة العربية، وساعدتها أيضاً على مواجهة المشروع الأمريكي – الإسرائيلي الذي كان يرسم ضمن مشروع الشرق أوسطية الذي لا مكان أو دور للاتحاد الأوروبي فيه.

د.بشارة خضر: أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم "كتاب" مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٣م.

غالباً ما يؤخذ على السياسة الأوروبية في شأن النزاع العربي الإسرائيلي "القضية الفلسطينية"، ولا سيما منذ عام ١٩٦٧م أنها اقتصرت على إستراتيجية إعلانية ولم تتوصل إلى تنسيق مواقف الدول الأعضاء ما بين القوة الاقتصادية و النفوذ السياسي، كما إن سياسة الاتحاد الأوروبي حول الأحداث السياسة في المنطقة عادة ما تكون ردة فعل ودائما تختبئ خلف الستار الأمريكي، إلا أن مواقف الاتحاد الأوروبي من القضايا الأساسية للقضية الفلسطينية لم تتغير منذ عام ١٩٦٧م وحتى اليوم وهي رفض ضم إسرائيل القدس الشرقية وهضبة الجولان، وعدم شرعية الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة، حق اللاجئين في العودة، حق الشعب الفلسطينيين في تقرير مصيره.

د. بشارة خضر: أوروبا والوطن العربي (القرابة و الجوار) "كتاب" مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣م.

لا تزال الدول الأوروبية لا تتمتع بسياسة خارجية واضحة المعالم إزاء الوطن العربي وذلك نتيجة الاختلاف بين الدول الأعضاء والتبعية السياسية للولايات المتحدة الأمريكية، وعدم اتخاذ القرار بشكل مستقل نسبياً عن السياسة الأمريكية وبقاء السياسة الأوروبية مجرد ردة فعل على الأحداث المتسارعة داخل منطقة الشرق الأوسط، وتعتبر الجماعة الأوروبية أن الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، "كياناً متميزاً" "ومتمتعاً بحم ذاتي" وله الحق باقتصاد خاص ولم تعترف الجماعة الأوروبية بأي عمل تقوم به إسرائيل على الأرضي المحتلة.

محمد خالد الأزعر: الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية "كتاب" دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث ١٩٩١م.

نظرت الجماعة الأوروبية للقضية الفلسطينية ما بين عامي ١٩٤٨م وحتى ١٩٦٧م على أنها مجرد قضية لاجئين، ويمكن إيجاد حل لها في إطار جهود إنسانية عن طريق مساهمة مادية تشرف عليها الأمم المتحدة، وبعد حرب عام ١٩٧٣م شعرت الجماعة الأوروبية بالخطر على مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية، ولكن مواقف الجماعة الأوروبية ظلت حبيسة المواقف النظرية، مما جعل المبادرة الأوروبية تبرز أحياناً وتخبو أحياناً أخرى، وإن أظهر تعاطفها النسبي وفي مراحل متأخرة بعض الشيء تجاه القضية الفلسطينية وخاصة بعد عام ١٩٨٢م واندلاع الانتفاضة الفلسطينية في أواخر عام ١٩٨٧م إلا أن تأثيرها يبقى محدوداً على خيارات السياسة المشتركة للجماعة الأوروبية.

د. نادية مصطفى: أوروبا والوطن العربي " كتاب" مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٦م

بعد تحليل السياسات الأوروبية على الصعيد السياسي والاقتصادي اتضح لنا تطور وضع الجماعة الأوروبية في الإطار التفاوضي لعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (بروز تم ضعف ثم إنهاء المبادرة المستقلة)، وموقفها من مضمون التسوية وبخاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية (تزايد نغمة التأييد الغامض والحذر) مع نجاحها في حماية ودفع مصالحها الاقتصادية، اقتصار المواقف الجماعية الأوروبية على البيانات والمهام الاستطلاعية، واتخاذ مواقف متوازنة دون التحرك كجماعة للمساهمة في إدارة أو تسوية هذه النزاعات.

التعليق على الدراسات السابقة

تناولت معظم الدراسات السابقة مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية ضمن سياساتها تجاه الدول العربية بشكل عام، ولم تأتِ هذه الدراسات بدراسة موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية بشكل مستقل، باستثناء دراسة الأستاذ خالد الأزعر بعنوان "الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية"، التي تناولت الموقف الأوروبي حتى عام ١٩٨٧م بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

الفصل الأول

مستقبل الاتحاد الأوروبي في النظام الدولي الجديد وتأثيره على القضية الفلسطينية

مقدمة:

إن مشروع أوروبا الفيدرالية لن يكون هو مشروع الغد، كما إن أوروبا التي تضم الآن ٢٧ دولة لن تستطيع استكمال مسيرتها الوحدوية وهي محتفظة بنفس مؤسساتها القديمة ومستمرة بنفس آلية العمل التي حكمت أداء ١٥ دولة أوروبية داخل الاتحاد، فبناء المشروع الأوروبي كان مزيجاً من السياسة والاقتصاد، وأوروبا السياسية كانت في الأساس مشروعاً فرنسياً سرعان ما انضمت له العديد من الدول حتى أصبحت ركيزته الآن متمثلة في المحور الفرنسي – الألماني وبقي الضلع الثالث من إضلاع المثلث الأوروبي الكبير المتمثل في بريطانيا بعيداً، فالموقف البريطاني يدعو لبناء قوة سياسية وعسكرية واقتصادية ولكن بصورة متناغمة مع الموقف الأمريكي.

ليس الخلاف بين أوروبا القديمة والجديدة حول الدور السياسي لأوروبا هو أبرز التحديات التي ستواجه تجربة الاتحاد الأوروبي فقط وإنما أيضاً حول طبيعة هذا الدور وعلاقاته بالأقطاب الكبرى في العالم، وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن دول الاتحاد الأوروبي السبعة وعشرين منقسمة بين بلدان أوروبا الشرقية التي بنت علاقاتها مع الاتحاد باعتباره منفذاً تجارياً وسوقاً كبيرة ومجالاً حيوياً لتلقي الاستثمارات دون إحساس بذكر أهمية بناء مشروع سياسي مستقل للاتحاد الأوروبي ومع دول أخرى ترى ضرورة أن يستكمل الاتحاد الأوروبي مشروعه السياسي ودوره العالمي كقطب مؤثر على الساحة الدولية (مطاوع،٢٠٠٤م،ص١٠٦).

وإذا كان من المؤكد أن ديناميكية البناء الأوروبي وقدراته الاندماجية من شأنها أن تذلل كثيراً من العقبات أمام مسيرة الوحدة الفيدرالية، فإنه من المؤكد أن أوروبا ستكون في مفترق طرق في المستقبل المنظور لكون هذه القدرات الأوروبية السابقة كانت قادرة على أن تذلل العقبات بين دول امتلكت رؤية إستراتيجية واحدة لمسار الوحدة الأوروبية على عكس ما يجري الآن، حيث أصبحت هناك رؤى مختلفة لمستقبل الوحدة الأوروبية ولطبيعة الدور الأوروبي على الساحة العالمية، بل وبطبيعة إحساس بعض الأطراف بأهمية الدور السياسي لأوروبا، وهو ما يجعل استمرار التجربة الأوروبية بنفس الآلية السابقة مسألة شبه مستحيلة، وسيجعل من فرص ظهور أوروبيتين أولى سياسية إستراتيجية تسير نحو الفيدرالية وتبني قطباً دولياً جديداً ومستقلاً على الساحة الدولية، وأوروبا السوق الاقتصادية التي ستضم دول أوروبا الشرقية وبعض الدول الأخرى المرشح انضمامها للاتحاد الأوروبي (الشوبكي،٢٠٠٤م،ص٣٩).

المبحث الأول: : نشأة الاتحاد الأوروبي ومفهوم النظام الدولي

لقد بدأت الخطوات الأولى نحو تحقيق بنيان الوحدة الأوروبية من خلال الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات عام ١٩٤٩م وتأسيس مجلس أوروبا عام١٩٥٠م، هاتان المؤسستان اعتبرتا الأساس للوحدة الأوروبية على الرغم من إنشائهما في تاريخين مختلفين (الجنزوري،١٩٩٩ص٤٠)، فالحكمة السياسية الأوروبية اقتضت إتباع سياسة المراحل لتكون الوحدة الاقتصادية والنقدية، أساساً للوحدة الأوروبية وبذلك نشأ الاتحاد الأوروبي عندما قامت ست دول أوروبية (فرنسا وألمانيا وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج) بالتوقيع على معاهدة باريس والتي تم بمقتضاها إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام ١٩٥١م، والتوقيع على معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والجماعة الأوروبية الاقتصادية ٢٥مارس/آذار ١٩٥٧ ودخلتا حيز التنفيذ في أول يناير ١٩٥٨م (مالك، ٢٠٠٠م،ص١٠٥).

ولعل أبرز ما يميز تجربة الاتحاد الأوروبي أنها تشكل محاولة لصناعة كيان يشكل نموذجاً مختلفاً وفريداً، كما تتميز التجربة الأوروبية في عنصر الاختيار الحر الذي يسمح لكل دولة بإراداتها الحرة الاندماج في مشروع الوحدة الأوروبية، والمساهمة في بنائه، أو التوقف عند مرحلة معينه من مسيرة تطور هذا البناء، أو حتى الخروج منه، وتبقى عملية التطور والبناء من أبرز سمات التجربة الأوروبية، والتي تحولت من سوق تجارية إلى مجموعة اقتصادية سياسية ثم إلى اتحاد لجميع الدول الأوروبية، ومن ثم نجح في تقديم رؤى سياسية قادرة على التأثير في القضايا الدولية (الشوبكي،كراسات إستراتيجية، يوليو ٢٠٠٤م).

وكانت المحطة الثانية هي توقيع اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية في عام ١٩٩٢م، والتي سبقتها اتفاقية الأداء الأوروبي الموحد عام ١٩٨٧م، وهي الاتفاقية التي حملت كثيراً من الأفكار التي ساهمت في تقبل الدول الأوروبية لاتفاقية ماستريخت، حيث أكدت على إلغاء الحدود بين الدول الأوروبية ورفع القيود الجمركية، والبدء في تطبيق نظام العملة الموحدة "اليورو" (ناصر،٢٠٠٤م،ص١٠١)، ووضع أسس لنظام قانوني وتعليمي وأمني متشابه تحكمه معايير واحدة، إضافة إلى الاعتراف بالمواطن الأوروبي، كفرد يتجاوز قوانين كل دولة على حدة، وعلى حرية التنقل والعمل في كل بلدان الاتحاد الأوروبي، كما مهدت تلك الاتفاقية للمحطة الثالثة المتمثلة في صياغة دستور أوروبي، وتطوير نظام التصويت داخل المفوضية الأوروبية، ومعالجة تداعيات حرب الخليج التي أجبرت الاتحاد الأوروبي إلى تطوير سياسة خارجية ودفاعية واحدة، عن طريق إقامة وحدة فيدرالية بين دول الاتحاد الأوروبي (الشوبكي،كراسات إستراتيجية، يوليو ٢٠٠٤م)، تعتمد على أسلوب التدرج والمرونة في معالجة تطورات قضية الاندماج الاقتصادي، وإجراء تعديلات مستمرة على

المعاهدات الرئيسة المنشئة للاتحاد وقد وقعت دول الاتحاد على معاهدتين جديدتين عمقتا ما جاء في اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية، وهما معاهدة أمستردام في ١٧ يونيو/حزيران ١٩٩٧م، ومعاهدة نيس في ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٠م، حيث اتضح فيهما حرص دول الاتحاد على تطوير البناء الأوروبي من الداخل من أجل تفعيل سياساته في الخارج وصولاً لبناء كيان أوروبي موحد (ناصر،٢٠٠٤م،ص١٠١).

وتظل المحطة الثالثة المتعلقة بتطبيق نصوص الدستور الأوروبي الذي يمهد لمرحلة الفيدرالية بظهور حقبة جديدة أكثر تقدماً، وقد بدأت أوروبا بالتركيز على الطرق العملية التي ستوصل في حال نجاحها إلى تلك الفيدرالية، كوجود رئيس منتخب للاتحاد الأوروبي وبرلمان له صلاحيات أكبر من البرلمان الحالي، ووزير خارجية لديه صلاحيات أكبر، وإذ يرجح وصول جانب من الدول الأوروبية لهذه المحطة في المستقبل المنظور.

وحسب مشروع الدستور الأوروبي الذي تم استحداث منصب رئيس للاتحاد الأوروبي للتعبير عن مكانة الاتحاد الأوروبي في النظام العالمي، يتم انتخابه من الدول الأعضاء وتكون مدة تكليفه سنتين ونصف قابلة للتجديد (غالي،٢٠٠٤م،ص١٤٢)، فخلال اجتماع القادة الأوروبيين في بروكسل بتاريخ ٢٠ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠٠٩م، عُين رئيس الوزراء البلجيكي السابق "هيرمان رومبوي" أول رئيس للاتحاد الأوروبي (فلسطين برس ٢٠٠٩/١١/٢٠م).

وربما يكون من الصعب أن نجد تكتلاً دولياً آخراً في العالم، نجح في تقديم مستويات متعددة للتفاعل مع الدول الأخرى مثلما فعل الاتحاد الأوروبي، ومن الصعب أيضاً أن نجد تجربة دولية أخرى بدأت كسوق وانتهت كاتحاد، خلال نصف قرن فقط بعدما كان العداء والحروب موسمة العلاقات بينها في القرون الماضية (عمرو الشوبكي،كراسات إستراتيجية ٢٠٠٤م).

١. مراحل توسع الاتحاد الأوروبي

يعتبر كل توسع للجماعة الأوروبية بمثابة ولادة جديدة لها، فالتوسع الأول جاء عام ١٩٧٣م عندما انضمت كل من بريطانيا والدانمرك إلى الجماعة مما ساهم في إحداث توازناً بريطانياً فرنسياً بعد أن كانت الجماعة تقوم على محور فرنسي- ألماني غربي بقيادة فرنسا، والولادة الثانية شهدت بداية تحول الجماعة نحو البحر الأبيض المتوسط بعدما انضمت اليونان إلى الجماعة عام ١٩٨١م وأخذ مركز الثقل ينتقل إلى دول حوض البحر المتوسط مع دخول كل من أسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦م (حتى، ١٩٨٧ص،١٣٩)، وفي أول يناير/كانون ثانٍ ١٩٩٥ انضمت إلى عضوية الاتحاد الأوروبي كل من فنلندا والسويد والنمسا ليصبح عدد الدول الأعضاء خمس عشرة دولة، وشهد عام ٢٠٠٤م

توسعاً كبيراً في المنظومة الأوروبية بعدما انضمت للاتحاد عشر دول هي: قبرص، التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، وأصبح الاتحاد الأوروبي يتكون من ٢٧دولة بعد انضمام كل من بلغاريا ورومانيا عام ٢٠٠٧م.

إن انهيار جدار برلين وما أعقبه من أحداث متتالية في أوروبا الشرقية أوجد فرصة تاريخية لتوحيد القارة الأوروبية، ووسيلة لزيادة ثقل أوروبا السياسي على الصعيد العالمي (مالك ٢٠٠٠م،ص٨٢+٨٣) لأن الحلم الأوروبي لن يتحقق إلا عبر توسيع الاتحاد الأوروبي وتأكيد الوحدتين الاقتصادية والسياسية لأوروبا، فالاتحاد ليس لديه سوى خيار واحد هو السير بعيداً في طريق الوحدة الأوروبية ليساهم في كونه قطب دولي مؤثر على الساحة الدولية، ولا شك في أن التوسع الذي تعيشه أوروبا حالياً هو فرصة تاريخية لأنها المرة الأولى في التاريخ التي يجد الأوروبيين أنفسهم يسعون إلى تحقيق الوحدة الكاملة للقارة بطرق سلمية وتوافقية (اللاوندي ٢٠٠٢م، ص ١٣٩-١٣٤).

٢. نتائج توسع الاتحاد الأوروبي على القضية الفلسطينية

إن توسع الاتحاد الأوروبي ألقى بظلاله على القضية الفلسطينية، نظراً لوجود ثلاثة تيارات داخل الاتحاد الأوروبي التيار الذي تتزعمه بريطانيا بتوجهاتها الأطلسية المتناغمة مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والتوجه الثاني الذي تتزعمه فرنسا لتعاظم مصالحها مع الأقطار العربية والتوجه الأخير الذي تتزعمه ألمانيا الذي لا يوجد لديها أطماع جوسياسية فإنها تدفع الاتحاد الأوروبي للاهتمام والتوسع تجاه شرق أوربا نظراً للتجانس الثقافي والحضاري الذي يجمعهم مع القارة الأوروبية.

فتعدد مركز صنع القرار المؤسسي الأوروبي الذي أُخرج من إطاره المبسط القائم على اجتماعات القمة الأوروبية أو وزراء الخارجية إلى وجود أطراف جديدة في مقدمتهم الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة ومفوض الشئون الخارجية علاوة على الدولة التي تتولى رئاسة الاتحاد دورياً ساهم في إضعاف إمكانية الحصول على قرار أوروبي حازم في المدى المتوسط مما يحتم على الجانب الفلسطيني التعامل الجاد مع التغيرات المؤسسية الجديدة التي تحكم التعامل الأوروبي مع قضايا المنطقة العربية (التقرير الاستراتيجي العربي،٢٠٠٣م).

فالاتحاد الأوربي لم يوحد سياسته الخارجية باتجاه قضية الشرق الأوسط وتسوية القضية الفلسطينية، وفي ضوء عملية تفاوضية تحدث في إطار الآلية المؤسساتية الأوروبية تظهر السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية وهي تحمل في الغالب سمة المحدودية وربما التردد.

كما أن الدول الأوربية التي انضمت للاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤م، كانت في السابق ضمن سيطرة الاتحاد السوفيتي وكانت على علاقة وطيدة مع الدول العربية والقضية الفلسطينية بشكل خاص، فتفكك الاتحاد السوفيتي وتولي قيادات تميل نحو تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة قلل من شأن دعم هذه الدول للقضايا العربية والقضية الفلسطينية (مقابلة مع ليلى شهيد برنامج من أوروبا قناة الجزيرة)، والتحليل السابق يقودنا إلى محاولة استشراف أثر التحول الجديد في التعاطي الأوروبي مع القضايا العربية عموماً، والقضية الفلسطينية خصوصاً، حيث إن هذا التحول لا يبدو أنه سيصب في مصلحة الجانب العربي (مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ٢/٥/٢٠٠٤م).

من خلال استقراء مجمل التطورات داخل الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية نجد استقطاب حاد بين معسكرين متنافسين الأول ذو توجهات أمريكية، والآخر ينحاز لمزيد من الاستقلال الأوروبي عن الولايات المتحدة، وقد أظهرت التفاعلات الداخلية بالاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠٠٣م، ظهور تحالف أنجلو/لاتيني يقوم بالأساس بين بريطانيا وأسبانيا وإيطاليا واستقطاب للدول الاسكندينافية ولا سيما الدانمرك بالإضافة إلى البرتغال وبولندا والمجر وجمهورية التشيك أخذ يفرض نفسه على التفاعلات الأوروبية وبدأ يقوم بعملية في مواجهة المحور الفرنسي- الألماني، فالمحور الألماني الفرنسي قد لا يقوى في المرحلة المقبلة على مواجهة هذا المحور، وهكذا وجدت أوروبا نفسها في مواجهة أوروبا أخرى (اللاوندي،٢٠٠٤م،ص١٢٨+١٣١).

٣. النظام العالمي الجديد

عند استشراف مستقبل هذا النظام من حيث القوى المشاركة في صنعه تبرز نظريتان تقول إحداهما بأن تلك المهمة ستقتصر على الولايات المتحدة، بينما تعزز الثانية إن المجال ما زال مفتوحاً لمشاركة قوى أخرى صاعدة، ويعتقد مؤيدو النظرية الأولي إن القوة الأمريكية بنيت على حقيقة كون الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تمتلك إمكانية ضخمة جداً في (مجدي،١٩٩٥م،ص٥٥)، حقول متنوعة عسكرياً ودبلوماسياً وسياسياً واقتصادياً، مما جعلها لاعباً حاسماً في أي صراع في أي جزء من العالم تختاره في لعبة السياسية الدولية (شكارة،١٩٩٥م،ص٣٤)، ويعكس الواقع الدولي الراهن نجاح نظام القطبية المنفردة في حشد كافة القوى الرئيسة وراء الولايات المتحدة في مجال السياسية الأمنية الخارجية، ويرى "جوزيف ناي[٢]" في معرض تحليلي لإمكانيات القوى الأخرى إن معاناة

[2] عميد في جامعة هارفارد، رئيس مجلس الاستخبارات الوطني الأميركي، ومساعد وزير الدفاع في عهد الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون"، له العديد من الكتب والمؤلفات أبرزها كتاب(الطبيعة المتغيرة للقوة الأميركية).

روسيا ستستمر نتيجة الضعف الاقتصادي وان إصلاحاتها مسألة ستأخذ عقوداً وليس سنوات، أما الصين ستبقى في عداد الدول النامية حتى القرن القادم، أما الاتحاد الأوروبي الذي يكافئ الولايات المتحدة سكانياً واقتصادياً والوحدة السياسية له تمكنهُ من أن يشكل قوة عالمية منفردة، وبالنسبة لليابان فان لديها القوتين الاقتصادية والتقنية، ولكن مكانتها فيما يخص مصادر القوة محدود في الحقل العسكري (شكارة،١٩٩٥م،ص٣٩).

وفي المقابل هناك رأي آخر ينبئ بظهور نظام التعددية القطبية وذلك لانعدام مقدرة أي دولة صناعية كبرى على احتكار كل مستويات السيطرة والتفرد العالمي في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية الإستراتيجية، إن عالمنا المعاصر يمر في مرحلة سيولة وفترة انتقالية وغير محدودة أمدها على وجه الدقة تتسلم فيها الولايات المتحدة قيادة الدور الاستراتيجي العالمي بصورة تتم على أنها القوة الفاعلة الحيوية في إدارة ومعالجة الأزمات والتحديات الدولية(شكارة،١٩٩٩م،ص٤٣).

٣. ١ مفهوم النظام العالمي الجديد

"يعني النظام العالمي في مفهومه العام، نمط العلاقة المنظمة وآلياتها، بين القوى الفاعلة الرئيسة على الساحة العالمية بالقياس بتوازن القوى فيما بينها، وبين المبادئ والقيم التي تحكم تلك العلاقة"، وتتغير الخصائص الهيكلية والوظيفة للنظام، كما تتغير أسسه بالقياس إلى تغير قدرات أعضائه الفاعلين فيه، فعلى المستوى الهيكلي: يتميز النظام العالمي كأحد مردودات الحرب العالمية الثانية، بوجود قطبية ثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حيث يستأثر كل واحد منهما بالهيمنة الكاملة ايدولوجياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً على الدول المنضوية والتابعة له، والتنافس فيما بينهما على التواجد والنفوذ في باقي العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط، ومنذ عام ١٩٨٩م، تداعى هذا النظام الثنائي وانتهاء الحرب الباردة وحل محله نظام دولي جديد، ارتبط باسم الرئيس الأمريكي جورج بوش في سياق إدارته لحرب الخليج الثانية التي كان لها السبق في إبراز هذا النظام (فرج الله،،١٩٩٨م،ص٥٥٦-٥٥٧).

٣. ٢ بنية النظام العالمي

تتحدد بنية النظام بصفة عامة بتوزيع القدرات بين أطرافه مما يرجع أهمية خاصة على بعض وحدات هذا النظام دون غيرها باعتبارها أهم الأطراف المحركة لسلوك الآخرين، وعلى هذا النحو تختص بنية النظام بدور أساسي في توجيه التفاعلات الدولية في إطار مفهوم القوة سواء قصد بها القوة العسكرية أو القوة الاقتصادية أو القوة المعنوية التي تتضمن القدرة على التأثير وتوجيه سلوك الآخرين، وفي هذا الإطار يثار الجدل بين فريق يرى أن النظام الحالي ما هو إلا نظام

أحادي وذلك عقب سقوط أحد قطبي نظام الثنائية وفقاً لمعيار القوة العسكرية، والفريق الذي يهتم في البعد البنيوي للنظام العالمي بالعناصر الأخرى المكونة للقوة كالثقل الاقتصادي لمختلف الأطراف الفاعلة ولذلك تحدث هؤلاء عن نظام تعدد القوى الذي تنتفي فيه إمكانية سيطرة قطب منفرد على مجريات الأمور، لقد أصبحت إعادة ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية من أهم سمات النظام الحالي خاصة مع تصاعد أهمية الجغرافيا الاقتصادية على حساب الجغرافيا السياسية وتنامي أهمية الدبلوماسية الاقتصادية التي أضحت أحد أدوات إدارة العلاقات الدولية (ميتكيس ،١٩٩٦م،ص٣١-٣٢).

فمنذ انتهاء الحرب الباردة والساحة العالمية تشهد تنافساً بين توجهين اثنين، الأول: توجه الولايات المتحدة، استناداً إلى تفوقها التكنولوجي ونموها الاقتصادي وقوتها العسكرية، التوجه الثاني: يتمثل في السعي لإحلال صبغة التعددية القطبية في العالم وبخاصة في ظل التغيرات التي تلحق بقدرات مراكز القوى العالمية، فالصين تحقق نمواً اقتصادياً متسارعاً، والاتحاد الأوروبي أصبح قوة اقتصادية مؤثرة على الساحة الدولية، وروسيا تتجه نحو استقرار نظامها الداخلي ومعالجة شكل نظامها الاقتصادي، واليابان أصبحت قوة اقتصادية تضاهي القوة الاقتصادية الأمريكية (ثناء، ٢٠٠٤م،ص٣٢٢).

٣. ٣ النظام العالمي أحادي القطبية

على عكس المتوقع مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وزيادة عدد أعضاء حلف شمال الأطلسي الذي لم يسجل تخفيضات هامة في ميزانياته وإمكاناته بل سعى إلى ضم دول أوروبا الشرقية حتى وصل إلى حدود روسيا، وعقد معاهدات عسكرية ثنائية مع العديد من دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل وبعض دول جنوب شرق أسيا وكوريا الجنوبية (مجدي،١٩٩٥م،ص٥٧)، قامت الإستراتيجية الأمريكية بعد زوال الخطر السوفيتي وكذلك تعالي الأصوات في الاتحاد الأوروبي من جدوى وجود المظلة الأمنية الأمريكية على أوروبا، لمواجهة الخطر الحقيقي على المنظومة الرأسمالية بشكل عام هو "التطرف الإسلامي" القادم من دول مثل السعودية وليبيا وإيران ذات الأصول الإسلامية ودول لا تزال تدعم النظام الشيوعي مثل كوريا الشمالية وكوبا وسوريا، ساهم في توجه الاتحاد الأوروبي ومن خلال حلف شمال الأطلسي لتعزيز وتقوية الروابط الأمنية والسياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية لكي يبقى في حالة تأهب وتصدي لأي محاولة هجوم على مصالحه في العالم.

فالهيمنة الأمريكية تقف دون منازع على الساحة الدولية، وهناك إمكانية استمرار هذه القطبية الواحدة لعدد مقبل من السنوات قدرها البعض ما بين ثلاثة أو أربعة عقود (حتى، ١٩٩٢م،ص٣٤)،

فمن خلال سيطرة الولايات المتحدة على حلف شمال الأطلسي، خاضت الولايات المتحدة الحرب على العراق دون الرجوع إلى الأمم المتحدة رغم اعتراض العديد من الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل (فرنسا، ألمانيا، اسبانيا) "غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣م" دون الرجوع إلى مجلس الأمن(الشرعية الدولية) (بهجت، ٢٠٠٥،ص٤٣)، وبذلك انفردت الولايات المتحدة بصنع القرار الدولي مما دعم سياسة القطب الواحد.

تعاظم جبهة الرفض للحرب وتصدع التأييد العالمي للولايات المتحدة ومشاهد الدمار والقتل والتعذيب في العراق وتزايد الدول الداعية إلى عدم تفرد الولايات المتحدة بالسياسة الدولية يساهم من فرص قيام نظام عالمي متعدد الأقطاب.

إن الاتحاد الأوروبي الذي يضم ٢٧ دولة وأكثر من ٤٥٠ مليون نسمة وينتج ربع الإنتاج العالمي هو لاعب دولي، وعليه أن يكون مستعداً في تحمل مسؤولية الأمن العالمي بهدف بناء عالم أفضل، كما أن أمن وازدهار الاتحاد الأوروبي يتعلق بنظام متعدد الأقطاب للعمل على تطبيق واحترام القوانين الدولية ومبادئ وأهداف الأمم المتحدة.

٣. ٤ النظام العالمي متعدد الأقطاب

توزيع عناصر القوة التي تتمثل في القوة العسكرية والقوة السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى التغير الديمغرافي بين الوحدات الرئيسة في هذا النظام (الولايات المتحدة، اليابان، الصين، الاتحاد الأوروبي)، كما يشير أنصار تعدد مراكز القوى في هيكل النظام العالمي أنه لا يوجد دولة واحدة تتمتع بتفوق جميع عناصر القوة، الأمر الذي بدوره يوضح غياب القوة العظمى في هذا النظام (William,pfaff,19991,p70).

فعندما شنت الولايات المتحدة الحرب على العراق عام ١٩٩٠م، استطاعت أن تحشد ٣٣ دولة من أجل المساهمة في غزو العراق فمنها من ساهم بقوات عسكرية ومنها من ساهم بتحمل نفقات الحرب مثل ألمانيا التي دفعت ستة مليارات دولار بشكل مباشر للولايات المتحدة وساهمت بحوالي ستة مليارات أخرى لتعويض الدول المتضررة من تلك الحرب، بالإضافة إلى ما دفعته دول الخليج واليابان، ويدل ذلك أن ما تتمتع به الولايات المتحدة من القوة العسكرية لا يمكنها تحمل التكلفة الاقتصادية دون مشاركة دول أخرى حليفة (Friedman Buettner and Martin Landgrof,1994,p7).

٤. خصائص الوضع الدولي المؤثر في القضية الفلسطينية

تعتبر القوى الدولية عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط الأداة المناسبة لإجراء تغير سياسي شامل في المنطقة لبناء شرق أوسط جديد في مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية يؤدي إلى تسوية النزاع العربي الإسرائيلي وتذويب المنطقة في شبكة العلاقات التي يمكن أن تنشأ بين الدول العربية وإسرائيل (الصايغ، ٢٠٠١م،ص٢٥١)، فإسرائيل لا تريد أن تكون شريكاً اقتصادياً عادياً في اقتصاد المنطقة، بل تريد أن تكون مركزاً للمشاريع والخطط الاقتصادية الإقليمية وبؤرة النشاط التقاني والصناعي والتجاري والسياحي في العالم العربي لوضع أسس ما يسمى الشرق الأوسط الجديد، مما سيساعد إسرائيل وبدعم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الهيمنة على مستقبل المنطقة العربية الاقتصادي (العلاف ،١٩٩٥م،ص٨)، وبذلك تستطيع إسرائيل السيطرة على مقدرات الدول العربية، حيث لا تسمح لأي دولة أوروبية بالمشاركة الاقتصادية مع الدول العربية إلا من خلال مشاركة فعالة من إسرائيل.

إن موافقة مجلس الوزراء الأوروبي على رفع مستوى العلاقات مع إسرائيل لتصبح لها صفة العضو المراقب داخل الاتحاد الأوروبي وأن تساهم في آليات اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري، يفسح المجال أمام إسرائيل كي تمارس ضغوطا شتى على العرب في تعاملهم مع الاتحاد الأوروبي، التي ترتبط بهم في دوائر عديدة أبرزها عملية برشلونة أو ٥+٥ أو الاتحاد من أجل المتوسط (اللاوندي،٢٠٠٨م،ص١-٣)، وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي لعب دوراً كبيراً في دعم العملية السلمية سياسياً واقتصادياً، إلا إن دوره الملموس يقتصر على الدعم الاقتصادي عبر تقديم القروض والمنح والمساعدات للفلسطينيين.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي

تعتبر قضية السيادة الوطنية من أهم العقبات التي تواجه الاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم من توقيع معاهدة ماستريخت لبناء سياسة خارجية موحدة لدول الاتحاد الأوروبي، إلا إن إصرار كل دولة أوروبية على حماية سيادتها القومية أفقدتها الهدف منها وسببت وجود العديد من التوجهات لدى السياسة الخارجية الأوروبية، ونشوء تيارين رئيسيين داخل الاتحاد الأوروبي الأول تقوده ألمانيا وفرنسا يدعو إلى الإسراع بتطبيق خطوات الوحدة والثاني تقوده بريطانيا ذات التوجهات الأمريكية في المنطقة يدعو إلى التمهل.

١. الأجهزة الرئيسة في الاتحاد الأوروبي

يتشكل الاتحاد الأوروبي من ست مؤسسات رئيسة تساهم في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي وهي المجلس الأوروبي والمجلس الوزاري والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي ومحكمة العدل الأوروبية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى عدد آخر من المؤسسات.

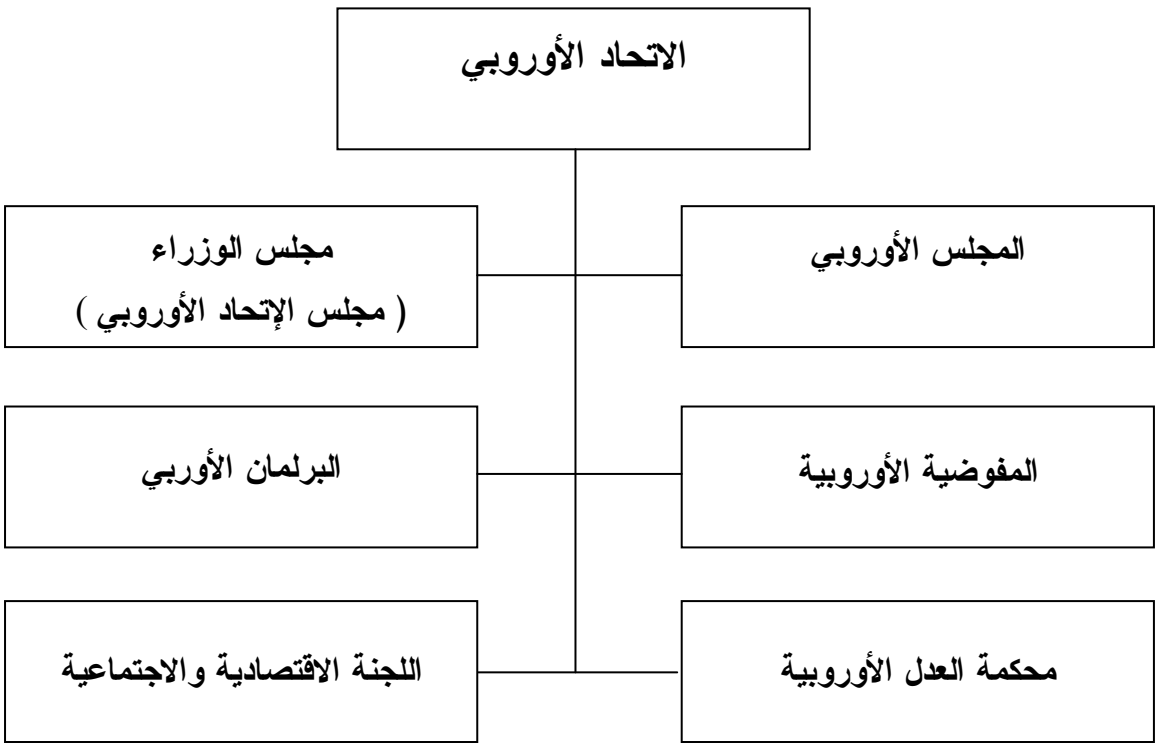

١. ١ المجلس الأوروبي:-

يتشكل من رؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويعتبر أعلي مستويات صنع القرار، أما فيما يتعلق بعمل المجلس وطريقة صنع القرارات فيه، فالمجلس الأوروبي لا يتخذ قرارات ملزمة أو يشرع قوانين واجبة النفاذ، وإنما يكتفي ببلورة توجهات وسياسات وبرامج عامة وإصدار بيانات أو توصيات، لذلك لا توجد حاجة لإجراء تصويت لأن ما يصدر عنه يكون محصلة لعملية تفاوضية مستمرة، وينعقد المجلس مرتان في كل عام على الأقل، ويحضر رئيس المفوضية الأوروبية هذه الاجتماعات بوصفه عضواً كاملاً، كما يرأس الاجتماع الدولة العضو التي ترأس مجلس الاتحاد الأوروبي بحسب نظام تداول محدد مسبقاً (نافعة ،٢٠٠٤م،ص٨٠+٧٩).

١. ٢ مجلس الوزراء (مجلس الاتحاد الأوروبي) :-

يتشكل مجلس الوزراء من ممثل واحد عن كل دولة على مستوى وزاري والمجلس الوزاري الذي أصبح يطلق عليه بدءاً من ٨ نوفمبر ١٩٩٣م، "مجلس الاتحاد الأوروبي" يتكون في الأصل من وزراء الخارجية فقط، ومع تنوع وتشابك أبعاد العملية التكاملية واتساع نطاق مجالات التعاون والتنسيق الموكلة إلى المؤسسات الأوروبية الذي بدأ تشكيله يختلف ويتنوع باختلاف وتنوع الموضوعات المعالجة فيه (كمال،٢٠٠١م،ص٤٢).

أما الوظيفة الرئيسية الموكلة للمجلس الوزاري فهي وظيفة مزدوجة ذات بعدين مختلفين أحداهما تشريعي والأخر تنفيذي فالمجلس هو الذي يتولى سلطة التشريع خاصة في الأمور المتعلقة في عملية التكامل والاندماج الأوروبي، وهو أحد الأجهزة الرئيسية التي تقوم عليها السلطة التنفيذية في النظام السياسي للاتحاد الأوروبي ويحتل المجلس موقعاً استراتيجياً على خريطة صنع القرار في الاتحاد الأوروبي باعتباره حلقة الوصل والجسر الذي يربط بين الموقعين الرئيسين الآخرين على هذه الخريطة وهما البرلمان من ناحية والمفوضية من ناحية أخرى، تتناوب جميع الدول الأعضاء على رئاسة المجلس كل ستة أشهر وفقاً لنظام تناوب يضعه المجلس بنفسه ويقره بإجماع الآراء (نافعة،٢٠٠٤م، ص٨٠) .

١. ٣ المفوضية الأوروبية:-

المفوضية الأوروبية "المطبخ" الرئيس لعملية صنع القرار حيث تمارس دوراً يشبه إلى حد كبير دور الحكومات في النظم السياسية الداخلية ومهام المفوضية الأوروبية يتلخص في ثلاث مهام رئيسية هي: إعداد التشريعات- مراقبة التنفيذ- القيام بالتنفيذ (نافعة،٢٠٠٤م،ص٢٠٠).

١. ٤ البرلمان الأوروبي:-

أسس البرلمان الأوروبي عام ١٩٥٧م، ويتكون بموجب "معاهدة نيس" من ٧٨٥ مقعداً موزعة على الدول الأعضاء (ar.wikipedia.org) فعدد سكان الدولة هو المعيار لتحديد عدد المقاعد الممنوحة للدول داخل البرلمان الأوروبي (التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٦م)، ويعتبر البرلمان الأوروبي التجربة الوحيدة في الديمقراطية فوق السلطات الوطنية حيث يتم انتخاب أعضاء البرلمان انتخاب مباشر مرة كل خمس سنوات من قبل المواطنين الأوروبيين، ويتم التصويت وفق مبدأ الأغلبية المطلقة (مالك، ٢٠٠٠م،ص٧٨).

١. ٥ محكمة العدل الأوروبية:-

تتألف محكمة العدل الأوروبية من سبعة وعشرين قاضياً، ليتناسب مع عدد الدول الأعضاء يساعدهم ثمانية محامين عامين، ويتم تعيينهم لفترة ست سنوات بالاتفاق بين الدول الأعضاء (ar.emhrn.net/pages/214)، وتتولى المحكمة النظر في عدد من المسائل أهمها الخلاف بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، وقرارات المحكمة ملزمة لكل دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته ويقع مقرها في مدينة لوكسمبورغ (كمال ،٢٠٠١م،ص٥٤).

١. ٦ اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية:-

تقوم اللجنة الاقتصادية ومقرها العاصمة البلجيكية بروكسل بدور استشاري قريب من الدور الذي يقوم به البرلمان الأوروبي ويتم تعيين الأعضاء بواسطة المجلس الوزاري بناءً على ترشيح الحكومات (كمال،٢٠٠١م،ص٥٣).

٢. التأثير على عملية صنع القرار السياسي في الاتحاد الأوروبي

يتشكل القرار في الاتحاد الأوروبي نتيجة للتفاعل بين الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، ويكون التأثير في عملية صنع القرار السياسي داخل الاتحاد الأوروبي من خلال مستويين أساسيين هما:-

٢. ١ مستوى التفاعل مع الدول الأعضاء

ترجع أهمية التفاعل بين الدول الأعضاء باعتبارهم اللاعب الأساسي في عملية صنع القرار في كل من المجلس الأوروبي والمجلس الوزاري، إلا إنها لا تتمتع بالوزن النسبي نفسه سواء من حيث التصويت أومن حيث القدرة على قيادة باقي الدول الأعضاء نحو اتجاه معين، وتبرز أهمية

الدول الكبرى وخاصة فرنسا وألمانيا (سواء على حدة أو من خلال التحالف فيما بينهما) في اعتبارهما العامل الأساسي في قيادة الاتحاد الأوروبي.

فعلى سبيل المثال فقد تبنت فرنسا موقفاً قريباً من الموقف العربي واستطاعت بذلك قيادة باقي دول الاتحاد تبني موقفها وأصدرت بيانات سياسية مشتركة "إعلان البندقية" الذي اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وبحقه في إقامة دولته إلى جانب دولة إسرائيل (كمال ٢٠٠١،ص٧٤-٧٥).

كما تبرز أهمية التفاعل المباشر بين الدول الأعضاء في عدد من المجالات التي ما تزال تخضع لسيادة الدول في مجال التعاون السياسي والأمني، والتي يتم اتخاذ قرارات بشأنها في اجتماعات القمة أو المجلس الوزاري، ومن المهم التفاعل مع الدولة التي تحتل مقعد الرئاسة لدورتها في إعداد جدول الأعمال والتنسيق بين المؤسسات المختلفة.

٢. ٢ مستوى مؤسسات الاتحاد الأوروبي:

أما المستوى الثاني للتفاعل فهو مستوى مؤسسات الاتحاد الأوروبي وهنا تبرز مؤسستان رئيسيتان للتأثير على القرار السياسي للاتحاد الأوروبي هما المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي.

١- بالنسبة للمفوضية الأوروبية فهي المؤسسة التي تقوم باقتراح سياسات وإعداد مشاريع القوانين، ويمكن التفاعل معها من خلال المفوضين الذين يتولون الإشراف على قطاعات تهم الوطن العربي فيكون التفاعل مع المفوضية عن طريق مدها الدائم بالمعلومات ووجهات النظر التي تخدم القضية الفلسطينية، وهذا يتطلب تدعيم التمثيل العربي لدى مقر المفوضية الأوروبية في بروكسل من أجل زيادة الفاعلية وتبادل وجهات النظر، ومن أجل هذا عينت السلطة الوطنية الفلسطينية عام ٢٠٠٥م سفيراً لها لدى المفوضية في بروكسل السفيرة "ليلى شهيد".

٢- البرلمان ومن الواضح إن دوره يزداد بشكل مستمر في عملية صنع القرار داخل الاتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال نص دستور الاتحاد الأوروبي على ضرورة قيام البرلمان الأوروبي بمناقشة السياسة المتعلقة بالسياسة المشتركة في مجال السياسية الخارجية والأمن، كما إن رئاسة المجلس الوزاري تستشير بشكل دائم البرلمان الأوروبي في الحالتين السابقتين ويأخذ المجلس وجهات نظر البرلمان بعين الاعتبار، ويمكن التفاعل مع البرلمان الأوروبي من خلال التكتلات الحزبية المختلفة المشكل منها البرلمان (كمال،٢٠٠١م،ص٧٥-٧٦).

إن من أهم مصالح الاتحاد الأوروبي تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة بحيث لا يؤثر في المصالح الاقتصادية والأمنية للاتحاد في المنطقة

وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل نجاح تلك التفاعلات بما يحقق المصالح العربية، لا بد أن يدرك الطرف العربي المصالح الأوروبية في المنطقة العربية، وإمكانية تأثيره فيها، والتوصل إلى أرضية مشتركة تحقق مصالح متبادلة للطرفين، ويؤهلها لأن تكون قوة اقتصادية مؤثرة في التبادلات التجارية الإقليمية والدولية، لأنه دون قيام الدول العربية بالتعاون الاقتصادي والسياسي في إطار منظمة إقليمية فاعلة، ستبقى منقسمة لا دور لها في رسم الخارطة المستقبلية للمنطقة العربية.

إن هذه التغيرات تفرض على الجانب العربي تغيير أسلوب تعامله مع الهيكل المؤسسي الأوروبي لأن التجمعات والمحاور داخل الاتحاد الأوروبي يمكن أن تمثل فرصة مواتية للجانب العربي للقيام بحشد التأييد للقضايا الإقليمية أو الثنائية على حد سواء وعدم الاكتفاء بالمؤسسات الأوروبية فقط، ومن ثم التأثير على صنع القرار الأوروبي، ولكن في هذا الإطار يلاحظ وجود إحجام لدى الجانب العربي عن تعزيز مواقعه لدى دول الاتحاد الأوروبي وذلك بعكس التحركات الإسرائيلية على مدى الأعوام القليلة الماضية التي عمدت إلى تكثيف التعاون الإسرائيلي في المجال الاقتصادي تعزيزاً لموقعها لدى الاتحاد الأوروبي (التقرير الاستراتيجي العربي،٢٠٠٣م).

وفى ضوء عجز آليات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي نتيجة عدم القدرة على بلورة الحد الأدنى من التوافق بين الدول الأعضاء عن التوصل لقرارات واضحة حول القضايا الرئيسية الدولية، ولم يقتصر فقط على القضايا الخارجية بل امتد ليشمل القضايا الداخلية الأوروبية وفى مقدمتها فشل القادة الأوروبيين في التوصل لإقرار الدستور الأوروبي خلال قمة بروكسل في ١٢ و١٣ ديسمبر/كانون ثانِ ٢٠٠٣، التي كان من شأنها التأثير على مكانة الاتحاد الأوروبي، مما أفرغ دوره من مضمونه على الساحة الدولية (التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤م).

٣. دوافع وأهداف السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي

منذ أن تشكل الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٢م شرعت المفوضية الأوروبية بتشكيل بنية أولية لمؤسسة أوروبية تقوم على شؤون الأمن والسياسة الخارجية، غير أن هذه المؤسسة لم تتمكن من التوصل إلى سياسة أوروبية خارجية موحدة، بل سعت إلى التوفيق النسبي بين مواقف دول الاتحاد المتناقضة والمتباينة، بما في ذلك السياسات الأوروبية تجاه الشرق الأوسط. فجاءت معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٣م لتكون أولى الخطوات الرسمية للاتحاد الأوروبي التي استخدم فيها مصطلح السياسة الخارجية والدفاع المشترك فظهر في هذه المعاهدة مصطلح "الأمن والدفاع" كما تمت الإشارة إلى "منظمة اتحاد أوروبا الغربية" باعتبارها الذراع الأمني للاتحاد الأوروبي (المجدوب، ٢٠٠٥م،ص١٥).

ولكن ما حدث في حالتي البوسنة والهرسك عام ١٩٩٠م-١٩٩٥م وفي كوسوفو عام ١٩٩٨م-١٩٩٩م، جعل الاتحاد الأوروبي مؤمن بأنه عاجز تماماً عن التحرك المستقل بدون تحرك أمريكي وإنه عاجز عن الفعل في المجال العسكري بل والسياسي ما لم يمتلك القدرات العسكرية المستقلة له والتي يكون قرار تحريكها واستخدامها أوروبياً خالصاً (الاشوال، ٢٠٠٤م،ص١١٦).

فالأهداف الأولية للسياسة الخارجية والأمن تتمثل في الحفاظ علي قوة الدفع باتجاه مزيد من التعاون الاقتصادي، يقتضي التنسيق في المجالات السياسية والأمنية وزيادة دورها في تحقيق الأمن والاستقرار علي حدودها (جاد الأهرام ٢٠٠١/٨/٣)، كما إن انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط في بداية التسعينات من القرن العشرين وتوقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في عام ١٩٩٣م، ساهم في تفعيل التقارب بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية، لذلك سعى الاتحاد الأوروبي إلى التركيز في جميع مشاريعه مع الدول العربية على تأمين الاستقرار فيها للمحافظة على مصالحه الإستراتيجية في المنطقة، نظراً لأن تسوية القضية الفلسطينية يزيد من الاستقرار في المنطقة العربية خاصة في ظل الاعتبارات التالية:

١. التحدي الديمغرافي المرتبط بالأوضاع السكانية والهجرة من البلدان العربية إلى الدول الأوروبية نتيجة الفوارق الكبيرة بين الطرفين في المستوى المعيشي والاجتماعي للشعوب، وانتشار ظاهرة البطالة وتفاقم ظاهرة عدم الاستقرار السياسي للأنظمة العربية (الحاج، ٢٠٠٥،ص٢٧٦).
٢. تنامي الحركات الإسلامية وزيادة أنصارها في العالم العربي فأيدلوجيتها الرافضة للتسوية السلمية، يهدد الوجود الأوروبي واستثماراته الهائلة في منطقة المتوسط (الغبرا ،٣٢،١٩٩٦).
٣. أن الهدف من امتلاك سياسة خارجية وأمنية مشتركة ليس ممارسة القوة ذاتها وإنما مواجهة التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي (الاشوال، ٢٠٠٤م،ص١١٦).

وفي السياق العام فأن التوجهات الأوروبية في المنطقة العربية تسعى لتحقيق أهداف عدة:-

١. تفعيل دور الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية ليتناسب مع الثقل الاقتصادي الأوروبي والحرص على توازن العلاقات الأوروبية الأمريكية (ثناء،٢٠٠٤،ص٣٣٣).
٢. استعادة موقع الاتحاد الأوروبي السياسي على الصعيد الإقليمي والدولي، والاستفادة من حجم دوره في المنطقة العربية، لتفعيل سياساته الدبلوماسية والأمنية، وتحقيق تسوية عادلة وشاملة لصراع العربي/الإسرائيلي ترتكز على قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ونتائج مؤتمر مدريد (الحاج، ٢٠٠٥م،ص١٨٦-١٨٧).

يعجز الاتحاد الأوروبي عن صوغ موقف موحد يعبر عن كل أوروبا والسبب كما يقول "كريس باتن" المفوض الأوروبي للشؤون الخارجية، يرجع إلى أن أوروبا ذاتها تعاني من أزمة شرعية، مشيراً إلى أن الدول الأوروبية ترى أن أية امتيازات قد تحصل عليها السياسة الخارجية الأوروبية الموحدة هي انتقاص من سياساتها الوطنية، ولقد انعكس ذلك في عجز أوروبا عن التوصل إلى صوغ سياسة أوروبية موحدة، رغم حضورها الدولي في جميع المحافل الدولية ومما يدل على ذلك تحفظها في جملة المواقف من القضية الفلسطينية (لاوندي، ٢٠٠٤م، ص١٣٠+١٤٢)

٤. الإطار العسكري والدفاعي للاتحاد الأوروبي

على صعيد الإطار العسكري سعى الاتحاد الأوروبي تدريجياً لصياغة سياسة دفاعية مشتركة وتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في مجال التسلح لكن خطواته هذه بدت حذرة ومترددة فلم يجرؤ الاتحاد الأوروبي إسناد هذه المهمة إلى مؤسسات الاتحاد القائمة أو تشكيل مؤسسات جديدة تابعة له للقيام بهذه المهمة، وإنما فضل الاستعانة بمنظمة اتحاد أوروبا الغربية التي كانت قد أنشئت عام ١٩٥٥م، وقد أثار ذلك مشكلة العضوية في منظمة اتحاد أوروبا الغربية لأنها لا تتطابق مع العضوية في الاتحاد الأوروبي، حيث يوجد أربع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي هي: ايرلندا والدنمرك والسويد وفنلندا ليست أعضاء في اتحاد أوروبا الغربية ولكنها تتمتع فيه بوضع المراقب (نافعة، ٢٠٠٤م،ص٢٨٧).

بالإضافة إلى أن هناك ست دول فقط من أعضاء الاتحاد الأوروبي خارج حلف الناتو وهي: النمسا وقبرص وفنلندا وأيرلندا ومالطا والسويد (غالي، ٢٠٠٤م،ص١٤٢)،فضلا عن عدد كبير من الدول الأوروبية التي انضمت لعضوية الاتحاد الأوروبي وهي: التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا والتي تبدو أكثر ولاءً لحلف الأطلسي منها للاتحاد الأوروبي وبالتالي لا تبدو متحمسة كثيراً لاستقلال أوروبا عن حلف شمال الأطلسي، وذلك يؤكد على حقيقة مهمة وهي أن صعوبات كثيرة ما تزال تعترض رغبة الاتحاد الأوروبي ومحاولاته لأن يكون له سياسة دفاعية مستقلة عن سياسة حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي أدى إلى تهميش هذه المؤسسات بسبب الدور الذي أداه حلف الناتو والذي خضع للقيادة الفعلية للولايات المتحدة (نافعة، ٢٠٠٤م،ص٢٨٧؛ الأشول، ٢٠٠٤م،ص١١٨).

اعتبرت معاهدة أمستردام منظمة اتحاد غرب أوروبا جزءاً لا يتجزأ من التطور المؤسسي للاتحاد الأوروبي الذي يسعى لأن يصبح يوماً ما ذراعه العسكري وأن يسند لها مهمات ميدانية تتولى تنفيذها تحت إشرافه السياسي بقدر ما طمحت أوروبا أن ترى نفسها متوحدة سياسياً واقتصادياً ومالياً، كما أدرك الاتحاد الأوروبي أن مسألة حسم هذه النقطة منذ أن خطا أولى خطواته

في اتفاقية الفحم والصلب لأنه من دون تبني سياسة دفاعية عسكرية أوروبية بعيدة عن حلف الناتو والمظلة الأمنية الأمريكية، لا يمكن الحديث عن هوية أوروبية (نهرا،٢٠٠١م،ص١٢٤).

إن وجود سياسة خارجية أوروبية مشتركة مسألة ضرورية ليس لمواجهة التحديدات واغتنام الفرص التي قد تتيحها تحولات المشهد الأوروبي، وإنما أيضاً على وجه الخصوص لتحصين وحماية ما تم انجازه على صعيد العملية التكاملية ذاتها، وهو ما حاولت معاهدة ماستريخت أن تعكسه، فقد حددت الفقرة الأولى من المادة (١٧) من معاهدة الاتحاد الأوروبي "أن السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تتضمن أيضا كافة المسائل المتعلقة بالأمن الأوروبي، بما في ذلك رسم وتحديد سياسة مشتركة للدفاع عندما يحين الوقت المناسب"، "كما حددت المادة (١١) من الاتفاقية أن أهداف السياسة الخارجية والأمن الأوروبي المشترك" تتضمن: (مطاوع٢٠٠٤،ص١٠٦)

١. العمل على حماية القيم والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.
٢. حماية أمن الاتحاد الأوروبي.
٣. الإسهام في حفظ السلام والأمن الدوليين، وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والبيان الختامي لمؤتمر هلسنكي وميثاق باريس حول أوروبا الجديدة.
٤. المساهمة في تطوير التعاون الدولي، وفي تحقيق التنمية.
٥. دعم الديمقراطية ودولة القانون وكفالة احترام حقوق الإنسان

وقد قام الاتحاد الأوروبي بتحديد هدف شامل للقدرات العسكرية مع حلول عام ٢٠٠٣م يتمثل في قيام المجلس الأوروبي في إطار تطوير القدرات الذاتية الخاصة بالاتحاد الأوروبي، بما فيها القدرات العسكرية المستقلة عن حلف شمال الأطلسي، في هلسنكي ١٠و١١ ديسمبر٢٠٠٣/كانون أول، باتخاذ قراراً بإنشاء قوة عسكرية قوامها ٥٠-٦٠ ألف جندي من الدول الأعضاء للمشاركة في الأعمال التي لا تشملها عمليات حلف شمال الأطلسي (نافعة،٢٠٠٤م،ص٤٥٢-٤٥٥)، تكون مجهزة بعناصر القيادة والسيطرة والتحكم والاستخبارات والإمداد والتموين، إضافة إلى قوات بحرية وجوية مساندة على أن تكون هذه القوة قادرة في غضون ستين يوماً على أقصى حد على الانتشار، وتكون مؤهلة للبقاء في المنطقة لمدة عام على الأقل، والاستمرار في تطوير القدرات الإستراتيجية والتي تعاني من القصور والكفاءة سواء في القيادة والتحكم والاتصالات والاستخبارات والنقل الاستراتيجي وتزويدها بالقدرات القتالية الفعالة والتدخل في جميع المواقف المتوقعة بما يسمح له بلعب دور مستقل عن حلف الأطلسي، كما حدد المجلس الأوروبي هدفاً إضافياً، يقضي بأن يصبح الاتحاد الأوروبي قادراً على نشر الآلاف من قوات الشرطة لإدارة الأزمات الدولية خلال ثلاثين يوماً من

اتخاذ القرار (زكريا،٢٠٠٣م،ص٢٧٨)، وذلك بداية الاستقلال العسكري للاتحاد الأوروبي عن الولايات المتحدة والتعامل بالمثل معها في حلف الناتو (العيلة، ، ٢٠١٠/٢/٢٧م).

ويمكن القول إن السياسة الأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي استندت على الآتي (غالي، ٢٠٠٤م،ص١٣٨-١٣٩؛ مطاوع ،٢٠٠٤م،ص١٠٨):-

١. تعزيز القدرة الدفاعية للاتحاد الأوروبي للإسهام في عمليات حفظ السلم الدولي وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن .
٢. تحديد سياسة خاصة للاتحاد الأوروبي لا تعمل خارج حلف الناتو لكن في إطار العلاقات الدائمة معه وعبر اتفاقيات للتعاون يتم الاتفاق عليها مسبقاً.
٣. تشكيل لجنة القدرات العسكرية التي تتألف من وزراء دفاع الدول الأعضاء لتطوير وإعادة تشكيل الهياكل والإجراءات لتحسين القدرة والإمكانات على أخذ المبادرة الكاملة في إدارة الأزمات

نخلص إلى القول أن المرحلة القادمة تقتضي من الاتحاد الأوروبي بذل مزيد من الجهد للتقدم في اتجاه إقامة سياسة خارجية وأمنية مشتركة له لأن ذلك سيجعله يلعب دوراً سياسياً محورياً لتأكيد ذاته بحيث لا يجد نفسه مع كل أزمة يحتاج إلى البحث عن مفاوض آخر.

المبحث الثالث : مرتكزات العلاقات العربية- الأوروبية

عرفت العلاقات الأوروبية – العربية على مر التاريخ أطواراً مختلفة وإن تعددت وسائله، فأحياناً تدار بالسلاح، كما حدث في الغزوات الاستعمارية، وأحياناً أخرى بالفكر والعلم والسياسة والاقتصاد مثلما يجري في الوقت الحاضر، حيث إن طرفي البحر المتوسط، شماله وجنوبه يؤثر كل منهما في الآخر، ومثل كل منهما المدخل الذي يدخل فيه للأخر إلى عالم جديد يختلف عن عالمه الذي يعيش فيه بيئياً وثقافياً وسياسياً وحضارياً.

١. العوامل الرئيسة التي تحدد العلاقات الأوروبية- العربية

تندرج العوامل الأساسية التي ستبقى تحدد طبيعة العلاقات الأوروبية – العربية، ولو اختلف وزن كل عامل فيها حسب المشهد المطروح كما يلي:

٢. ١ الإدراك الحسي عند الاتحاد الأوروبي لوجود أزمة:

كلما يجد الأوروبيين أن هناك أزمة قد حصلت بين طرف عربي وطرف إقليمي يمكن أن تشكل تهديداً مباشراً لمصالحه يدفع به إلى الاهتمام بالملف العربي عبر القيام بتحرك مشترك تجاه الأزمة القائمة بغية المساعدة على احتوائها(حتى،١٩٩٧م ،ص١٤٥)، فعندما اندلعت انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م اجتاحت القوات الإسرائيلية جميع الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية حسب اتفاق أوسلو، طالب الاتحاد الأوروبي بوقف جميع أعمال العنف من الجانبين مع اتهام القوات الإسرائيلية استخدام القوة العسكرية بشكل مفرط بحق الشعب الفلسطيني.

٢. ٢ توازن العلاقات بين العرب والاتحاد الأوروبي:

منذ عام ١٩٧٣م، تغيرت العلاقة بين العرب والاتحاد الأوروبي تغيراً جوهرياً حيث إن العلاقة بين الجانبين تزداد توجهاً لصالح الجانب الأوروبي، ولعل أبرز العوامل التي أدت إلى ذلك، الخلافات العربية- العربية والانكشاف الاقتصادي والتبعية الاقتصادية للغرب التي تم تنفيذها بعد حرب عام ١٩٧٣م (أبو عامود، ٢٠٠٤م،ص١٢٠).

فأبرز نتائج انهيار الاتحاد السوفيتي على المنطقة العربية انعدام هامش المناورة للدول العربية وفقدانها كثيراً من الدعم والتأييد اللذان كان يقدمهما الاتحاد السوفيتي، كقوة عظمى للقضايا العربية، ما أدى إلى اختلال توازن القوى العالمي لصالح التحالف الغربي، الذي تقوده الولايات المتحدة وانفرادها بمركز القوة الأعظم في العالم.

٢. ٣ الوضع العربي القائم:

إن شرط وجود أزمة غير كاف ليتحرك الاتحاد الأوروبي، بل يفترض وجود موقف عربي قادر، أن يفرض على أوروبا التجاوب مع مطالبه، وحتى يكون هناك تجاوب أوروبي يجب أن يكون الموقف العربي قائماً على إجماع فاعل (هلال ،١٩٨٨م،ص٢٩٧) فغياب الموقف العربي الفاعل، لا يظهر الاتحاد الأوروبي اهتماماً بالقضايا العربية، فهو غير راغب في القيام بدور سياسي أكثر فاعلية، ويكاد لا يرى في الوطن العربي سوى مصدر متاح لشحنات النفط، وسوق استهلاكي كبير لتصريف المنتجات الأوروبية المختلفة، ولم يظهر أدنى رغبة في الخروج من تحت المظلة الأمريكية في ما يخص قضية الشرق الأوسط أو التعامل مع الوطن العربي كشريك رئيس بحكم القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية بعد تعثر الحوار العربي الأوروبي (توفيق،٢٠٠٣م،ص١٨٥).

٢. ٤ الدور الأمريكي:

إن من أهم سمات العلاقات العربية – الأوروبية التأثير الكبير الذي تمارسه الولايات المتحدة على الطرف الأوروبي، بسبب خصوصية العلاقات بينهما، ومن المفيد التذكير أن الولايات المتحدة لم تنظر أبداً بعين الارتياح إلى تطور الحوار العربي الأوروبي، إذ اعتبرته بمثابة خروج عن الانضباط المطلوب في إطار الحلف الأطلسي (أبو عامود،٢٠٠٤م،ص١٢١)، فالولايات المتحدة ضغطت على الاتحاد الأوروبي لإبقاء النفط خارج الحوار ونجحت تالياً في منع الأوروبيين من إقامة سياسة نفطية مستقلة عن الولايات المتحدة، ومن هذا المنطق عمدت الولايات المتحدة لتهميش دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط وبقاء دورها في عملية السلام منوط بالدعم الاقتصادي وبمشاريع التنمية التي تساهم في استقرار وتقدم العملية السلمية وإبعاده عن أي دور سياسي يستطيع الاتحاد الأوروبي القيام من خلاله بدور مؤثر في العملية السلمية (الاوندي،الأهرام،٢٠٠٠/١٢/٤م).

٢. الحوار العربي– الأوروبي

برزت فكرة الحوار العربي الأوروبي على مسرح السياسة الدولية في أعقاب استخدام سلاح النفط في حرب رمضان ١٩٧٣م، على هذه الخلفية اشتقت الفكرة طريقها إلى التنفيذ وسط صعوبات عدة، واستكمل الحوار إطاره التنظيمي، وتبلور مفهومه الشامل كحوار حضاري له جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية وتحددت مجالات النشاط فيه وآلية سير العمل (الدجاني، ١٩٨١م،ص٢٠)، كما وتحددت أبعاد الحوار في دوائر ثلاث، الدائرة الاقتصادية: ارتكزت على إيجاد آلية للتعاون الاقتصادي وصولاً لإنهاء الحظر النفطي على أوروبا والدائرة الثقافية الحضارية، وتركزت

حول ما يسمى بنقل التكنولوجيا والبحث في الأصول التاريخية المشتركة وسياسة الحوار، والدائرة السياسية حيث تباين مفهوم الجانب العربي عن مفهوم الجانب الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية ومثلت أهم أوجه الخلاف في هذا المضمار (الشلبي ،١٩٩٨م،ص٣٥).

ولكن استطاع الجانب الأوروبي فصل الجانب الاقتصادي عن الجانب السياسي لعدم دخوله في أولوية اهتماماته، بمعنى أنه لم يظهر أن الدول الأوربية كانت تسعي إلى تكريس الحوار أو التعامل مع المنطقة العربية بعيداً عن قضية الصراع العربي الإسرائيلي في الحوار (الأزعر، ١٩٩١م،ص١٥٥)، فركز الجانب العربي على توضيح محورية القضية الفلسطينية في الجانب السياسي للحوار، وعدم وضع الحوار في إطار سياسي كان من أهم العوامل التي أدت إلى تجميده وعدم الوصول إلى نتائج محددة وملموسة في العلاقات الأوروبية العربية (بوقنطار ١٩٨٧م،ص٦٧).

بدأ الإسهام الأوروبي في حل النزاع العربي الإسرائيلي وتسويته، مع بيان بروكسل في ٦ نوفمبر/ كانون ثانِ ١٩٧٣م، الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين، وشكل هذا البيان أول مساهمة أوروبية حقيقية في إطار التعاون السياسي (خضر،١٩٩٣م،ص٩٥)، الذي أكد فيه على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني فكان الرد الإسرائيلي على هذا البيان شديد لأن إسرائيل اعتبرته تدخلاً خارجياً في وقت حرج من المفاوضات، ونظراً إلى أن إعلانه يؤكد استعداد أوروبا للمشاركة في عملية السلام، واعترافه بالأهمية الأساسية للضمانات الدولية، وهما الأمران اللذان كانت ترفضهما إسرائيل دائماً (الحاج، ،٢٠٠٥م،ص١٣٧-١٣٨).

لقد مثل الموقف الأوروبي المتخذ في هذا البيان بداية الحوار، الأمر الذي لم يرض السياسة الأمريكية التي رأت فيه تحدياً للقيادة الأمريكية للتحالف الغربي وبدايةً لخروج أوروبا عن مظلة السياسة الأمريكية وإتباع سياسة مستقلة، لانفرادها بالهيمنة على مناطق الوطن العربي، لذلك خضع الموقف الأوروبي للسيطرة الأمريكية بالنظر لتهديد الولايات المتحدة بالتخلي عن بلدان الاتحاد الأوروبي في مواجهة القوة النووية السوفيتية في حالة إصرار الأخير على السير في النهج الاستقلالي، إزاء الصراع العربي الإسرائيلي (توفيق ،٢٠٠٣م،ص١٨٠)، ورأت أن الاتحاد الأوروبي يقدم للدول العربية تنازلات كبيرة تدفع الدول العربية إلى التشدد في مواجهة الدول الأوروبية ذاتها (جاد، ١٩٩٠م،ص١٣٩).

أما بالنسبة إلى العلاقات على الصعيد الأوروبي فقد اتضح من السلوك الأوروبي خلال الأزمة مدى القيود التي تقع على السياسة الخارجية للاتحاد والمتمثلة في، عدم وجود قوة عسكرية وسياسية، وصعوبة التنسيق بين عمليات صنع القرارات القومية المختلفة، والأهداف والمصالح، في شكل موقف جماعي فعلي قادر على مواجهة حالات التأزم الخطير، ومن تم تعاملت دول الجماعة

الأوروبية مع الأزمة من منطلق السياسات القومية (الحاج، ٢٠٠٥،ص١٣٦)، وهذه الأزمة التي مرت بها دول الجماعة الأوروبية، تعرضت لها وبنفس الدرجة من صعوبة تحقيق تنسيق للسياسة الخارجية خلال حرب الخليج الثانية التي بينت مدى هشاشة ومحدودية دور الاتحاد الأوروبي في النظام الدولي من الناحية العسكرية والسياسية.

إن دبلوماسية الحوار العربي – الأوروبي في إطار العلاقات المستمرة تقودنا إلى استخلاص السمات التالية التي ستتفاعل بين المجموعتين في ظل عملية التواصل، عند كلا الطرفين العربي والأوروبي، وهي أن الحوار يدور حول دبلوماسية المقايضة بمعنى مقايضة الموقف السياسي الأوروبي تجاه النزاع العربي– الإسرائيلي بعلاقات اقتصادية مميزة للاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، فالمبادرة السياسية التي تلوح بها الجماعة، وينتظرها الطرف العربي، لن تترجم وتبقى في إطار دبلوماسية زيارات التعارف والجولات الاستطلاعية والبيانات التي تزيد بازدياد التوتر في المنطقة، وتخف باحتوائه أو انتهائه (حتى،١٩٨٨م،ص١٤٧)، فالعلاقات السياسية العربية– الأوروبية سوف تبقى مرهونة بمدى رضا الولايات المتحدة عن تلك العلاقة وعدم تشكيلها خطراً على المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة.

هذا وقد مهد الحوار العربي– الأوروبي الذي لعب دوراً مهماً في تفعيل سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد انتهاء الحرب الباردة، ساهم في إعادة دخول الاتحاد الأوروبي إلى المنطقة وتفعيل دوره، كما مهد الحوار قيام علاقات متعددة بين أطرافه ودفع بهذه العلاقات نحو التقدم والتطوير وذلك من خلال الشراكة الأوروبية المتوسطية، كما شكل الحوار العربي الأوروبي مرتكزاً أساسياً للسياسات الأوروبية في المنطقة العربية التي ارتكزت على البعد الاقتصادي للقيام بدور سياسي فيها كهدف إستراتيجي لإعادة نفوذه في المنطقة، خاصةً في ظل التحولات التي شهدتها المنطقة بعد أزمة الخليج الثانية عام١٩٩٠م، وقيام الاتحاد الأوروبي بعقد الاتفاقيات مع دول المنطقة في إطار مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية ليساهم في عملية البناء التي تشهدها المنطقة ليكون منافساً لمشروع الشرق أوسطي الذي تقوم الولايات المتحدة بتسويقه (الحاج ،٢٠٠٥م،ص١٤٥-١٤٧).

١. ١ الأهداف الأوروبية من الحوار

إن الحوار العربي – الأوروبي أوجدته بشكل أساسي مصالح أوروبا التي تهدف إلى ضمان الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط وتعزيزها وتتركز الأهداف الأوروبية من الحوار مع العرب في التالي:-

١. أدرك الاتحاد الأوروبي أن الصراع العربي الإسرائيلي هو السبب الرئيس لعدم الاستقرار في المنطقة فقد عمل على تخفيف انفجار الصراع، وضمان الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط، وخاصةً في المنطقة العربية (جمال الدين، ١٩٩٠م،ص١٩٨-١٩٩).
٢. الحفاظ على المصالح التجارية مع الدول العربية، إذ يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لها.
٣. تأمين وصول البترول بشكل منتظم وبأسعار منخفضة، سيساهم في استعادة ما دفعه من فوائض في فاتورة البترول من خلال العلاقات الاقتصادية وتنشيط رؤوس الأموال العربية في أوروبا (صبري،١٩٩٧م،ص٢٧٥).

١. ٢ الأهداف العربية من وراء الحوار

أما الأهداف العربية من الحوار العربي – الأوروبي تركزت في النقاط التالية:-

١. شعور العرب بأهمية الموقف الأوروبي بالنسبة للقضايا العربية، لاسيما قضية الصراع في الشرق الأوسط، وإدراكهم أن اشتراك أوروبا في ذلك الصراع من شأنه أن يعزز الجهود الرامية لإيجاد حل عادل ودائم وشامل للصراع في المنطقة (مجلة البرلمان العربي،١٩٩٧م،ص٣٥).
٢. تسعى الدول العربية إلى تصدير إنتاجها للأسواق الأوروبية بإعفاءات أو ميزات جمركية مماثلة لما تحصل عليه صادرات الاتحاد الأوروبي الدول العربية.
٣. الحصول على التكنولوجيا مسألة ذات أهمية بالغة عند العرب (جاد،١٩٩٢م،ص١٤١).
٤. جلب الاستثمارات الأوروبية للمنطقة العربية أملاً في الحصول على المساعدات الأوروبية (الشبلي،١٩٩٨م،ص٣٥).

على الرغم من ذلك فقد ظل الحوار العربي – الأوروبي ضعيفاً، وظلت القضية الفلسطينية وبخاصة بعد انطلاق الانتفاضة الفلسطينية في ديسمبر/كانون أول ١٩٨٧م، ضمن اهتمامات الاتحاد الأوروبي، وعودة القضية الفلسطينية لمسرح الأحداث الهامة على الساحة الدولية، لما لها من تأثير على استقرار المنطقة العربية وتعرض المصالح الاقتصادية الأوروبية في المنطقة للخطر.

٣. رؤية مستقبلية للعلاقات العربية – الأوروبية

تعددت الآراء والرؤى حول مستقبل العلاقات العربية – الأوروبية، إلا إن هناك وثيقتين صدرتا عن الاتحاد الأوروبي حول مستقبل هذه العلاقة في حين أن الجانب العربي لم يقدم أي رؤية جماعية حول هذا الموضوع كما لا توجد رؤية رسمية راسخة وإنما هناك اجتهادات لبعض المفكرين العرب من خلال مشاركتهم في بعض المؤتمرات الفكرية، كما أن الجهات الرسمية لا تسمع وتعنى باستشارة هؤلاء، ولعل أبرز هذه المحاولات العربية في هذا المجال الندوة التي نظمتها

مؤسسة الفكر العربي بالتعاون مع معهد العالم العربي في باريس في شهر يونيو/حزيران ٢٠٠٣م اتفق خلالها المشاركون على نقاط عدة أهمها (أبو عامود٢٠٠٤م،ص١٢٢):-

١. أن الاتحاد الأوروبي يتفهم العالم العربي أكثر من الولايات المتحدة وذلك بسبب تاريخها الاستعماري في المنطقة.
٢. تعد المنطقة العربية منطقة مهمة لأوروبا بسبب القرب الجغرافي والموقع الاستراتيجي وثرواتها العديدة مثل الطاقة.
٣. إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي سلمياً، مصلحة أوروبية.
٤. ضرورة تذليل العوائق العديدة أمام تطوير العلاقات بين الطرفين.
٥. هناك تجاهل عربي واضح للمواقف الأوروبية في العديد من القضايا المصيرية.
٦. ضرورة التعامل مع القضايا العربية من منطلق العدالة وليس الإدانة والتميز، وأن هناك مصالح مشتركة تفضل التعاون والحوار البناء بين الجانبين.

نخلص إلى القول أن الخلافات العربية – العربية كانت ومازالت من أشد المعوقات التي حالت دون تطوير العلاقات العربية– الأوروبية نحو الأهداف التي تطمح إليها الأمة العربية، فقد عانت الجامعة العربية كثيراً نتيجة الصدمات التي تلقتها من تلك الخلافات التي أفرغت دور الجامعة العربية ككيان موحد للدول العربية ومكانتها الإقليمية والدولية، مقابل تنامي مكانة الاتحاد الأوروبي إقليمياً ودولياً ويطمح ليصبح كيان سياسي موحد يجمع القارة الأوروبية.

الخلاصة

استمر توجه الاتحاد الأوروبي لتوسيع عضويته وفق خطة واضحة ومتدرجة لضم معظم دول القارة الأوروبية إلى عضويته، فإن سعي الاتحاد الأوروبي لامتلاك واستقلال سياسته الخارجية عن الولايات المتحدة تسير بخطى حثيثة حتى يستطيع مواجهة الأزمات الداخلية مثل التي تعرض لها إبان أزمة كوسوفر والبوسنة والهرسك وتبين من خلال هذا الأزمات مدى هشاشة دور الاتحاد الأوروبي على المستوى الإقليمي والدولي بدون مساعدة الولايات المتحدة.

وفي ظل التطورات الدولية التي شهدها العالم في مطلع التسعينيات من القرن الماضي بدأ الاتحاد الأوروبي تنظيم وتوجيه علاقاته مع المنطقة العربية، فالمنطقة العربية تمثل أحد الشرايين الأساسية التي تمد الاتحاد الأوروبي بالحياة فهي تستورد ما يقارب ٦٠% من احتياجاتها النفطية كل عام من المنطقة ، كما تمثل عائدات النفط مصدراً للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والاستثمار المالي.

على الرغم من تطور العلاقات العربية مع الاتحاد الأوروبي اقتصادياً وسياسياً فإن هذه العلاقات ظلت بالأساس أسيرة الدائرة الاقتصادية بسبب تسليمها بأن الدور السياسي في معظم القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية بات حكراً على الولايات المتحدة وفي الوقت نفسه غياب رؤية عربية مشتركة عند التعامل مع الاتحاد الأوروبي أو التفاعل معه فالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي يجري على أساس فردي بينما يتعامل الاتحاد كمجموعة مع الدول العربية.

الفصـــــل الثـــــاني
سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية

مقدمة:

يربط الاتحاد الأوروبي بدول المنطقة العربية علاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية منذ القدم، غير أن انتهاء الحرب الباردة وتداعياتها في العلاقات الدولية رتب تطورات كبيرة على علاقة أوروبا بالمنطقة العربية، من حيث أولوية المنطقة في السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي، وحسم خيار دول المنطقة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وتطور التعاون والتفاعل ليشمل مجالات متنوعة وأهدافاً طموحة في معظم المجالات (أبو عامود، ٢٠٠٤،ص١٢١) ، فالسوق العربية تعتبر من أهم الأسواق للاتحاد الأوروبي، لأنها مصدراً للنفوذ القديم لأوروبا، كما أن انتهاء الحرب الباردة، أظهرت تحولات واضحة على سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية ومن أبرز هذه التحولات، تغير مفاهيم القوة بعد انتهاء الحرب الباردة التي كانت تعتمد على القوة العسكرية، أصبحت تعتمد على القوة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي والعلمي في تحديد دور الدول على الصعيد العالمي (Henry Kissinger,1994pp24-26).

المبحث الأول: أبعاد سياسات الاتحاد الأوروبي

ترتكز سياسات الاتحاد الأوروبي على الإبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في رسم سياساته في منطقة الشرق الأوسط

١. البعد السياسي

شهد الاتحاد الأوروبي تحولاً في موقفه تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي، حيث ابتعد عن الانحياز إلى إسرائيل، أو مجاراة الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية بشكل كامل، فقد بدأ موقف الاتحاد الأوروبي يستقل عن السياسة الأمريكية في القضايا الدولية الكبرى، ومنها قضيتا الحرب والسلام في الشرق الأوسط، وقد اتضح ذلك بالتفصيل في الوثائق الأوروبية التي صدرت عن المؤتمرات الدورية المشتركة التي عقدت بين البلدان العربية والاتحاد الأوروبي، وتركز البحث على قضايا الأمن والاستقرار وارتباطها بالتعاون الاقتصادي في المنطقة العربية (داجانا،١٩٩٥/١٢/١٩م).

وتطور البعد السياسي الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، ولا سيما بعد مشروع مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل على خلفية مؤتمر مدريد الذي مهد إلى مفاوضات متعددة الأطراف بين إسرائيل والدول العربية والتي شارك الاتحاد الأوروبي بها في لجنة التنمية، حيث شمل اتساع نطاق الحوار بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية وتركيا وإسرائيل وقبرص ومالطا التي دخلتا الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤م، ومن ناحية ثانية أضاف موضوعات وقضايا

جديدة تحظى باهتمام مختلف الأطراف في مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٥م شملت القضايا المطروحة للنقاش مثل المشاركة السياسية والاقتصادية والمالية والمجالات الاجتماعية والثقافية، كما بحثوا التخلي عن التهديد أو استخدام القوة ضد سيادة الأرضي والاستقلال السياسي والعمل على عدم انتشار الأسلحة النووية (الأهرام،١٩٩٥/١١/٢٨م)

ولا شك في أن التوصل إلى تفاهم واتفاق حول هذه الموضوعات مطلب أساسي كي يتحقق الاستقرار والسلام في المنطقة العربية، غير أن الأهم هو التوصل إلى حلول للمشاكل القائمة أولا، وقد أثبتت التجربة أن عقد المؤتمرات والندوات واللقاءات على المستويات الرسمية والأكاديمية كافة، لم يحقق التقدم المطلوب بعد ربع قرن على بدء الحوار الأوروبي– العربي، فالعرب بحاجة إلى التطبيق العملي للسياسات، لا للإعلان عن النيات الحسنة التي يتميز بها الموقف الأوروبي اتجاه القضايا العربية (الحاج، ٢٠٠٥م،ص١٥٥).

لم ينظر الاتحاد الأوروبي قط لسياسته تجاه القضية الفلسطينية كسياسة مستقلة بذاتها، بل كان ينظر إليها بوصفها جزءاً من سياسة اشمل قد تتسع لتشمل المنطقة العربية أو الشرق الأوسط بشكل عام (الفرا ، ٢٠٠٩/١٢/٥م)، وفي الوقت نفسه أعلن الاتحاد الأوروبي في مؤتمر القمة الذي عقد في فلورنسا بايطاليا وفي مؤتمر الدول الصناعية الكبرى الذي عقد في ليون في فرنسا في حزيران عام ١٩٩٦م، تأييده للموقف العربي وفي ذلك محاولة منه على تأكيد استقلالية موقفه عن الولايات المتحدة، إلا أن هذه المحاولة سرعان ما تعود تخبو، وتعتبر هذه الإعلانات مجرد إعلانات لم يطبق منها شيء على أرض الواقع (الصايغ، ١٩٩٦م،ص٢٥١-٢٥٥).

وباختيار العرب السلام كخيار استراتيجي مستبعداً أي عمل عسكري من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، زاد تشدد إسرائيل ورفضها الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة برفضها المبادرة العربية للسلام عام ٢٠٠٢، ويبدو إن أوروبا قد تخلت عن دورها في اتخاذ مبادرات فعالة مستقلة عن الدور الأمريكي في المنطقة العربية تاركة للولايات المتحدة الانفراد بتوجيه الأحداث لأسباب موضوعية أهمها:

١. عدم قدرة الاتحاد الأوروبي منافسة الدور الأمريكي في المنطقة كون هذا الأخير يحظي بمصداقية أكثر خصوصاً لدى إسرائيل التي رفضت أي دور سياسي فعال للاتحاد الأوروبي في العملية السلمية (الصايغ،١٩٩٦م،ص٢٥٦).
٢. الاتحاد الأوروبي أصابه الضعف بعد حرب الخليج الثانية جراء هيمنة الولايات المتحدة على المصالح الحيوية في المنطقة، لكنه دعم الخطط الأمريكية مثل مشروع "ميتشل" وخطة "تينت"

أو خطة "خارطة الطريق"، وعلى ذلك لم يقم الاتحاد الأوروبي بأي مبـــادرة مـــستقلة لتـــسوية القضية الفلسطينية.

إن البعد السياسي للمرتكزات الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي في المنطقة العربيـــة، يعتبـــر ذا أهمية كبرى، ولا يمكن عزله عن التيارات السياسية الدولية والصراع بين القوى الكبرى في العالم، ذلك أنه في نهاية المطاف يرمي إلى تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة العربية.

٢. البعد الاقتصادي

إن البعد الاقتصادي الذي شمل التبادل التجاري والمشاركة الاستثمارية في مـــشاريع التنميـــة والصناعات الجديدة يصبح مكملاً للبعد السياسي (على قاعدة أن الاقتصادي يجلب السياسي) فلاتحاد الأوروبي يستورد أكثر من ٦٠% من احتياجاته النفطية من المنطقة العربية (شـــارو،١٩٩٥،ص٩٧)، وبعـــد احتلال العراق، أصبح تأمين إمدادات النفط إلى الاتحاد الأوروبي بشكل منتظم وبأســـعار معقولـــة مؤمن، ومرتبط بمدى الارتباط بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة التي سيطرت على ثـــاني أكبر مخزون نفطي في العالم.

ومما يضاعف من أهمية البعد الاقتصادي في إستراتيجية العلاقات الأوروبية – العربية هو أن البلدان العربية كلها تمر عبر مرحلة النمو ولديها خطط طموحة للتنمية والتوسع في إقامة المشاريع الصناعية الإنتاجية، ولا يمكن للدول العربية، إلا أن تعتمد على الاتحاد الأوروبي في الحصول على تلك الخبرات العلمية والتجهيزات اللازمة للصناعة والزراعة (الحاج،علي،٢٠٠٥،ص١٥٧).

وهكذا يتضح أن البعد الاقتصادي متعدد الجوانب، ويكتسب أهمية، ويرتبط بعلاقة قوية مع البعد السياسي، وهناك تأثير متبادل بين البعدين إذ لا يمكن أن يتحقق التعاون الاقتـــصادي مـــع الـــدول العربية دون تقدم ملموس لعملية السلام مع إسرائيل ، فعملية الشراكة الاورو متوسطية لـــم تحقـــق النتائج المرجوة منها نتيجة عدم تقدم الجانب السياسي في القضية الفلسطينية، وقد أظهـــر الاتحـــاد الأوروبي عناية فائقة بتقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية باعتبار أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع ويجب أن تتم تسويتها لكي يتحقق الاستقرار والسلام لجميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل والمحافظة على مصالح الاتحاد الأوروبي في المنطقة (الأهرام،١٩٩٥/١١/٢٨م).

٣. البعد الثقافي والاجتماعي

في الواقع لا يجب أن تأخذ الأبعاد السياسية والاقتصادية في العلاقات العربية الأوروبية الأفضلية في التعامل، فالدول العربية بحاجة إلى حوار ثقافي مع دول الاتحاد الأوروبي بسبب وجود كثير من العوامل التي تشجع على ذلك، وفي نفس الوقت هناك أيضاً كثير من سوء الفهم بين الطرفين بحاجة إلى إيضاح وحوار، وهذا الحوار يحتاج إلى تعاون جاد بين الحكومات والمنظمات السياسية ليشمل المشاكل المتعلقة بسوء الفهم في وسائل الإعلام كالسينما والتلفزيون وفي الكتب ووسائل التعليم أيضاً، كما أنه بحاجة إلى فهم وحوار متبادل بين مؤسسات الطرفين، بما يؤدي إلى بناء علاقات راسخة (الأسد، ١٩٩٥م،ص٦٣).

كما يسعى الجانب العربي لتفعيل الجانب الثقافي ويطالب الاتحاد الأوروبي بالعمل على إظهار المساهمة العربية في الحضارة الأوروبية وأن يشجع على تعلم اللغة العربية، وأن يكافح العنصرية التي تنمو ضد العرب والمسلمين بشكل عام، فقد بقيت هذه المطالب دون اهتمام من الجانب الرسمي الأوروبي، والجانب الأكاديمي الذي لا يدعم إنشاء مراكز للأبحاث والدراسات بشأن الوطن العربي (خضر،١٩٩٣م،ص١٢٠)، حيث إن الحضارة العربية الإسلامية كان لها دور في نقل التراث الإغريقي والروماني إلى أوروبا في العصور الوسطى حيث ساهمت في النهضة الأوروبية فيما بعد.

فتعدد اللغات والأديان في منطقة البحر المتوسط لا يشكل عائقاً بل يعد عنصر إثراء وإن الحوار من شأنه أن يمحي الخلافات ويساعد المجتمع الأوروبي النظر إلى الإسلام على حقيقته دون تحريف وبإمكانه أن يؤدي إلى بناء صرح إنساني مشترك لما فيه الخير للجميع، لذا أصبح من الواجب على كل طرف في الحوار أن يعرف بثقافته خلال نطاق حوار هادئ يستهدف ترسيخ القيم الإنسانية العليا (ولاسيرنا،١٩٩٥م،ص١٥٩-١٦٠).

ومن الأخطاء التي تقع فيها أوروبا هو إلصاق الإرهاب الدولي بالإسلام أو الادعاء بوجود خطر إسلامي، على حد قول "ويلي كلاس" الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسي (توفيق، ٢٠٠٣م،ص١٨٧)، حيث يعيش في أوروبا ما يزيد على ٢٣ مليون مسلم، أي حوالي ٥% من مجموع سكانها، حسب إحصاءات وزارة الخارجية الأمريكية الواردة في التقرير السنوي عن الحرية الدينية لسنة ٢٠٠٣م، ويواجه المسلمون تميزاً ضدهم في الاستخدام والسكن والتعليم والممارسات الدينية، وقد أدى وجود المسلمين في أوروبا إلى نمو الأحزاب اليمينية الراديكالية التي تقوم دعايتها على كراهية الأجانب والخوف من الإسلام، وازدادت الكراهية للمسلمين والخوف منهم في السنوات الأخيرة، وأُعتبر المسلمين تهديداً كبيراً على أوروبا على المدى البعيد، وجاء في استطلاع للرأي

العام الفرنسي أجري في سنة ٢٠٠٣ أن ٦٢% من الفرنسيين يرون أن الإسلام لا يتفق والقيم الجمهورية الفرنسية (محافظة ٢٠٠٥م،ص٨٠-٨١)(Timothy ,M .Savage summer 2004).

ومن أجل إزالة التوتر والتميز ضد العرب التي نشب على خلفية تصريح "كلاس" اعتبر رئيس الجمهورية الايطالي السابق "فرانسيسكو كوسغيا" أن هذا التصريح ليس له مبرر وقد ساهمت وسائل الإعلام بدورها في المبالغة في تلك التصريحات دون الاحتفاظ بحقيقة مضمونها" (كوسيغا،١٩٩٥م،ص٧١)، منوهاً أن الإسلام برهن على التسامح تجاه الديانات التوحيدية الأخرى وإن ايجابية المنهج الإسلامي في التفاعل مع الحضارات يقوم على وضوح الموقف الإسلامي واحترامه للديانات السماوية الأخرى ومن إدانة الإسلام للإرهاب والجريمة (النبهان ، ١٩٩٥م،ص٧٩-٨١).

فجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لتجسد الخلاف الحضاري ما بين شعوب العالم الإسلامي والعالم الغربي وإلصاق تهمة الإرهاب الدولي بالإسلام، مما أدى إلى إظهار تخوف العالم الغربي من التطرف والأصولية والعمل من أجل الحد من انتشار ظاهرة الإسلام في أوروبا.

إن هذا الموقف المعادي للأقليات الإسلامية والإسلام لن يساهم في تطور العلاقات الثقافية بين العرب وأوروبا بل سوف يزيد من النقمة عن سوء الممارسات التي تقوم بها أوروبا بحق الإسلام والمسلمين ويزيد من تعرض المصالح الاقتصادية الأوروبية للخطر في المنطقة العربية، فقد تعرضت المصالح الأوروبية للخطر نتيجة عرض الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم في الدنمرك ودول أوروبية عديدة، فبدأت المقاطعة لبعض المنتجات الدنمركية وحضر بيعها في الأسواق العربية.

اتفقت الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي على ضرورة تحقيق تفاهم متبادل لإنهاء التطرف على كافة المستويات وتحقيق التسامح والتعاون بين أديان إقليم أوروبا وبلدان جنوب المتوسط ، ودعت دول الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد منهج ثنائي متعدد الأطراف يهدف إلى معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية فيما بين الدول الأوروبية والدول العربية المتوسطية (الناصر،١٩٩٦م،ص١١٢).

٢. الخلافات الأوروبية البينية ومصالحها في المنطقة العربية

برز عامل الانقسام بين دول الاتحاد الأوروبي الذي أدى إلى إضعاف التوافق بين الأوروبيين، إزاء تقييم طبيعة الأهداف والمصالح الأوروبية في الشرق الأوسط، وكان انعدام هذا الانسجام في صدارة العوامل الكابحة التي حدت من إرادة الاتحاد في انتهاج إستراتيجية أكثر صداميه وتعارض مع الولايات المتحدة، إذ ساهم غياب الرؤية المشتركة في إضعاف هذه النزعة،

وكان من الواضح انقسام الاتحاد الأوروبي إلى محاور وكتل سياسية تتفاوت فيما بينها في درجة الالتزام بانتهاج خط استقلالي عن الولايات المتحدة في المنطقة العربية (حجازي،١٩٩٥م،ص١١-١٢).

أن التأرجح ما بين الأطلسية والأوروبية شكل واحدة من بين أكثر النقاط خلافاً بين دول الاتحاد الأوروبي، يضاف إلى ذلك جملة قضايا دولية وإقليمية، وبشكل خاص قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، والأمن والتعاون في المتوسط الذي وضع الاتحاد الأوربي في إطار محاور وتكتلات كل يبحث فيها عن مصالحه الخاصة (الجاسور، ١٩٩٩م،ص١١)، فقد شهد عام ٢٠٠٣م استقطابات حادة داخل الاتحاد الأوروبي بسبب الخلاف بين الدول الأعضاء بشأن القضايا الداخلية أو الخارجية، إلا أن القاسم المشترك في تلك الخلافات تمثل في الصراع الذي تبلور بوضوح بين أنصار فكرة الاستقلال الأوروبي عن الولايات المتحدة وبين أنصار مبدأ "اليورو" المؤيد لعلاقات أوروبية أوثق مع واشنطن.

كما أن الجديد في الصراع بين المعسكرين عام ٢٠٠٣م تمثل في انضمام الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي للعبة الاستقطابات داخل الاتحاد الأوروبي التي يرى المراقبون الأوروبيون أنها دول ذات توجهات أمريكية بالأساس وإن ولائها لعضويتها في حلف شمال الأطلنطي يطغى على ولائها لفكرة الوحدة الأوروبية في حد ذاتها، غير أن الأهم على هذا الصعيد يتمثل في مدى تأثير التفاعلات الداخلية الأوروبية على المصالح والقضايا العربية سواء الإقليمي منها أو حتى الثنائي في ضوء وجود آلية معقدة لاتخاذ القرار على صعيد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي لا تكفل اتخاذ مواقف جماعية حاسمة بشكل يجعل التيار الذي ينادى بالاستقلال الأوروبي مجرد موقف فردى لا يمكن بلورته في صورة موقف أوروبي جماعي قوي (التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣م).

ويستشف هذا الأمر من قراءة البيانات الصادرة عن القمم الأوروبية التي انعقدت خلال عام ٢٠٠٣م، ولاسيما الأجزاء المعنية بقضايا المنطقة العربية المتوسطية حيث جاءت الفقرات الخاصة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي على سبيل المثال عامة وغير متناسبة مع واقع الأحداث نتيجة وجود تيار غير مؤيد للتصعيد مع إسرائيل مثل بريطانيا وهولندا والدانمرك ومعهم ألمانيا بغرض اللعب على التوازن بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

كما اتسم التعامل الأوروبي مع الجانب الإسرائيلي بالحذر حتى عندما تعلق الأمر بالجوانب الفنية الداخلة في إطار المشاركة بين الجانبين خاصةً عند التعاطي مع قضية قواعد منشأ الصادرات الإسرائيلية للاتحاد الأوروبي والمنتجة في المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية، حيث كان التوجه الأوروبي الرئيسي يقضى بالإبقاء على هذه المشكلة في الإطار الفني بين المفوضية

الأوروبية وإسرائيل دون إضفاء أي طابع سياسي عليها على الرغم من كون قضية قواعد المنشأ سياسية في الأساس (التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣م)، ويعود ذلك إلى أن السياسية الخارجية ما زالت ملكاً للحكومات القومية على الرغم من الجهود الأوروبية المستمرة لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين دول الاتحاد الأوروبي، فإن خطوة مؤسساتية وعملية جوهرية لم تحدث حتى اللحظة، وخاصة بعد فشل إقرار الدستور الأوروبي، وفي الحقيقة إن الدول الأوروبية الرئيسية لازالت تمتلك تحفظات خاصة بهذا الشأن بسب تباين أولوياتها السياسية، فاتجاه بريطانيا الأطلسي، واتجاه فرنسا المتوسطي، واتجاه ألمانيا الشرقي، نماذج تعكس هذه الحقيقة، كما أن التفاعل بينها ينتهي بالاتحاد الأوروبي إلى تبني الاتجاهات الثلاث ولكن ضمن سقف سياسي متدني في الغالب ويجعل الجهد الذي تقوم به هذه الدول بمفردها لصالح اهتماماتها الخاصة يفوق أهمية الجهد الأوروبي الجماعي، وعليه فإن نقاط الخلاف داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي أقوى كثيراً من نقاط الالتقاء خاصة حول القضايا التالية(الجاسور، ٢٠٠٧م،ص١٧١-١٧٣):-

١. لم تكن هناك سياسة متجانسة للاتحاد الأوروبي بصدد القضايا الدولية والإقليمية.
٢. الصفة الأطلسية كانت من أكثر ما يشد السياسات الأوروبية نحو التعاون مع الولايات المتحدة.
٣. البحث عن صيغة أمن واستقرار في المتوسط من وجهة نظر أوروبية كانت تصطدم بسياسات القوى الكبرى، والتي كانت تحتفظ بتواجد عسكري ونفوذ سياسي في دول المنطقة.
٤. المعارضة التي كانت تبديها بعض القوى الأوروبية إزاء الهيمنة الأمريكية نادراً ما تحقق بعض المكاسب في ظل توازن دولي غير مستقر.

في ضوء ذلك فالدور الأوروبي في عملية السلام موازياً للدور الأمريكي رغم أنه أظهر أحياناً بوادر لمثل ذلك لا سيما من حيث امتلاكه مجالا أوسع من مرونة المواقف وميلاً أكبر للالتزام بمفهوم السلام العادل والشامل بفعل اقترابه من الرؤية العربية وضعف خضوعه للضغوط الإسرائيلية، وهي حالة تطبق خصوصاً على فرنسا، في حين لا زالت ألمانيا تمارس دورها في إضعاف أي رؤية مستقلة للصراع العربي الإسرائيلي بفعل تراكمات الحقبة النازية (ناجي،٢٠٠٠م،ص٥٢).

المبحث الثاني: أدوات الاتحاد الأوروبي لزيادة دوره السياسي في القضية الفلسطينية

يسعى الاتحاد الأوروبي منذ مؤتمر برشلونة في عام ١٩٩٥م إلى تكثيف ارتباطه من خلال اتفاقيات مشاركة وتعاون اقتصادي مع العديد من الدول العربية، وذلك بهدف توسيع مجال السوق الأوروبية ومعالجة العديد من القضايا المتعلقة بالهجرة وأمن جنوب أوروبا من خلال:-

أولاً: مؤتمر برشلونة وسياسة الشراكة الأوروبية- المتوسطية

شكل مؤتمر برشلونة الذي عقد في نهاية نوفمبر عام ١٩٩٥م، الذي ضم جميع الدول الأوروبية الخمس عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع أثنتا عشر دولة من شرق وجنوب المتوسط من بينها دول عربية وهي: السلطة الفلسطينية، الأردن، مصر، تونس، الجزائر، المغرب، لبنان، سوريا، وأربع دول متوسطية غير عربية وهي إسرائيل، تركيا، قبرص، مالطا، ورفض الاتحاد الأوروبي توجيه الدعوة إلى ليبيا بسب الحظر المفروض عليها من مجلس الأمن، ويلاحظ من تشكيل مؤتمر برشلونة مشاركة السلطة الفلسطينية على قدم المساواة مع الدول الأخرى على الرغم إنها ليست دولة (نافعة ، ٢٠٠٤م،ص٤٩٣)، عاملاً هاماً في تقديم رؤية بديلة للتعاون الإقليمي السياسي والاقتصادي والاجتماعي بهدف إبراز دور الاتحاد الأوروبي الفعال في تقرير مستقبل المنطقة الحيوية للأمن الأوروبي، بعيداً عن الموقف الأمريكي الذي لم يدع لحضور هذا المؤتمر ولو بصفة مراقب (نجيب ،١٩٩٧م،ص١٤١)، انطلاقاً من عوامل عدة لعبت دوراً متميزاً في اهتمام الاتحاد الأوروبي.

١. القرب الجغرافي جعل مصلحة الاتحاد الأوروبي الإبقاء على حالة الاستقرار والتنمية في تلك البلدان.
٢. سعي الاتحاد الأوروبي إلى وضع حد لنمو الحركات الإسلامية المناهضة للغرب والتي تساعد البطالة على زيادة أنشطتها
٣. تأثر الاتحاد الأوروبي بالمخاطر الناشئة عن عدم تقدم مسيرة السلام في المنطقة العربية واحتمال انتقال الأخطار إليها (النواوي،٢٠٠٠م،ص١٠٧)
٤. يعد الاتحاد الأوروبي الشريك الأكبر بالنسبة للمنطقة العربية والذي ينفرد بحوالي ٧٠% من التعاملات التجارية الخارجية للدول العربية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨م).

ونظراً لإدراك الاتحاد الأوروبي أن الشراكة المتوسطية التي وضع أسسها مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٥م، لا تتم إلا بشراكة مع دول الجنوب (جاسور،١٩٩٩مم،ص١٦)، تتمثل في تقنين هذه العلاقة في هيكل منظمة تشبه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتضم الدول العربية وسواها من الدول المطلة على

البحر المتوسط، وذلك عبر تحقيق خطوتين **الخطوة الأولى:** مرحلة ما قبل مؤتمر برشلونة وتشير إلى اختلاف التوجهات بين الفكر الأوروبي والفكر الأمريكي فيما يتعلق بمشروع النظام الشرق أوسطي ليحل محل النظام الإقليمي العربي، وعدم المس بالنظام العربي، بل للحفاظ علية **والنقطة الثانية:** تتمثل في الدور الذي حددته الولايات المتحدة لأوروبا في عملية التسوية وهو دور الممول الاقتصادي، وليس الراعي الذي يدير عملية التفاوض الناجمة عن مؤتمر مدريد ١٩٩١م (الكيلاني، ٢٠٠١م، ص٢٠) .

إن هناك اختلافاً واضحاً بين المصالح الأمريكية والمصالح الأوروبية في منطقة المتوسط ذات الارتباط العضوي والاستراتيجي بمنطقة الخليج العربي، لذلك هدف الاتحاد الأوروبي من مبادرته المتوسطية إلى بناء دور أوروبي مساهم في إدارة وتقرير شؤون منطقة المتوسط من خلال إحياء العلاقات الثقافية وتوسيع النشاط الاقتصادي والتجاري والمالي في المنطقة (الكيلاني،٢٠٠١م، ص٢١-٢٢).

١. ١ الشراكة السياسية والأمنية

ترتكز الشراكة السياسية والأمنية على مبدأ تحقيق الأمن والاستقرار وإقامة منطقة مشتركة للسلام، وتعزيز الحوار السياسي والأمني في منطقة البحر المتوسط وذلك من خلال تحقيق (وثيقة مؤتمر برشلونة،١٩٩٥م) :-

١. العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك وفق الالتزامات التي يمليها القانون الدولي.
٢. تطوير حكم القانون والآليات الديمقراطية داخل النظام السياسي، وحق كل من الشعوب باختيار نظامه السياسي الاجتماعي والاقتصادي وتطويره بحرية.
٣. احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، دون أي تميز على أساس العرق والجنسية واللغة والدين والجنس.
٤. احترام المساواة لدي الشركاء من خلال الحقوق اللازمة لسيادتهم والوفاء بتعهداتهم، وفق القانون الدولي وحق الشعوب في تقرير مصيرها والعمل وفق أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.
٥. احترام وحدة وسلامة أراضي كل شريك من الشركاء وسيادته عليها.
٦. تسوية خلافات الشركاء سلمياً ، والامتناع عن التهديد ، أو استعمال القوة أو السيطرة على أراضي أي شريك أخر.

فالوثيقة الصادرة عن مؤتمر الشراكة الأوروبية – المتوسطية أكدت أن التسوية في الشرق الأوسط يجب أن تتم وفق قرارات مجلس الأمن (٢٤٢ و ٣٣٨ و٤٢٥)، ومبدأ (الأرض مقابل السلام)، وحق الشعوب في تقرير مصيرها (الحاج، ٢٠٠٥،ص٢٠٦)، إلا إن عدم التطرق إلى القضية الفلسطينية بشكل مباشر واكتفى بالإشارة إليه ساهم في إحجام الدول العربية المشاركة المضي في آليات مؤتمر برشلونة خوفاً من زيادة التطبيع مع إسرائيل دون التقدم في العملية السلمية، كما جاء في إعلان الاتحاد الأوروبي أن الدور الأوروبي لن يكون منافساً بل هو دور مكمل للدور الأمريكي في المنطقة، مما يعني إن أوروبا في ممارستها في دائرة عملية التسوية تقوم بدورين في أن واحد **الدور الأول:** هو الذي تمارسه ككيان موحد في إطار الاتحاد الأوروبي وتطرح من خلاله تصوراتها بشأن عملية التسوية ويقتصر على إصدار البيانات دون التركيز على الآليات التنفيذية، وفي مقدمتها استخدام القوة الاقتصادية، **والدور الثاني** هو الذي تمارسه الدول الأوروبية بشكل فردى، وفقاً لرؤية كل دولة وتصوراتها بشأن الحلول الممكنة للتسوية، وعليه فإن الاتحاد الأوروبي اختار لنفسه الطريق الأمن، البعيد عن المغامرة والذي يعطي الأولية لمصالحه الاقتصادية مع ضمان مصلحة إسرائيل (الكيلاني، ٢٠٠١م،ص٣٢-٣٣).

٢. ١ الشراكة الاقتصادية والمالية

تهدف الشراكة الاقتصادية والمالية مع الاتحاد الأوروبي إلى الإزالة التدريجية للرسوم الجمركية والرسوم الداخلية ذات الأثر المماثل والقيود الإدارية والكمية والنقدية عليها (مرسي، ٢٠٠٤م،ص١٧٠)، وصولاً إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي لبلدان المنطقة العربية والمتوسطية وذلك من خلال تحقيق (الحاج ،٢٠٠٥م،ص٢٠٨):

١. اندماج الدول العربية مع الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية في المنطقة.
٢. تأقلم الدول العربية مع المنافسة العالمية وقوانين منظمة التجارة العالمية.
٣. الانتفاع من الدعم الأوروبي للقيام بالإصلاحات الاقتصادية الضرورية .
٤. الدخول إلى منظمة التجارة العالمية كمجموعة عربية ترتبط بمنطقة تجارية موحدة قادرة على التأثير في مجريات التبادل التجاري الدولي .

٣. ١ الشراكة الاجتماعية والثقافية

١. مؤتمر برشلونة لا يعد بأي حال من الأحوال إطاراً منافساً لعملية السلام بل إنه يوفر بيئة دبلوماسية مساندة تساعد على تخفيف حدة التوتر بين إسرائيل والدول العربية، وخاصة بعدما وقع مؤتمر برشلونة فريسة للعقبات التي تواجه عملية السلام في المنطقة العربية وقد عبر عن ذلك سفير فنلندا بمصر وبالنيابة عن الرئيس السابق للاتحاد الأوروبي قائلاً " أننا لم نرغب أبدا

في ربط العمليتين ببعضهما البعض فقد وقع مؤتمر برشلونة أسير لمشكلات عملية السلام كما أن هذا الربط أفقد الأطراف العربية المزايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمؤتمر برشلونة (النواوي ،٢٠٠٠م، ص١١٠)، حيث تركزت الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية مع الاتحاد الأوروبي على التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية إلى جانب الأسس التالية (نص إعلان برشلونة)(نافعة، ٢٠٠٤م، ص٤٩٦):-

٢. إقامة حوار متزن يقوم على أساس احترام الثقافات والأديان.
٣. التعاون في مجال وسائل الإعلام المشتركة عبر مختلف القنوات المتطورة.
٤. احترام الحقوق الاجتماعية الرئيسة القائمة والمؤسسة على القوانين المدنية والإنسانية.
٥. إبراز الدور المهم للمجتمع المدني في عمليات الإنماء التي تطال كلا الميادين الاجتماعية.
٦. تشجيع الأنشطة الداعمة للمؤسسات الديمقراطية وتوطيد دولة القانون والمجتمع المدني.
٧. الاتفاق فيما بينهم على محاربة الهجرة الغير شرعية بين دول الجنوب ودول الشمال.
٨. تنظيم الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب والتطرف بكل أوجهه.

شكل الاتحاد الأوروبي من خلال مؤتمر برشلونة خطوة انطلاق مهمة لتحقيق شراكة أوروبية متوسطية وتعزيز سياسته المتوسطية بهدف دعم موقفه السياسي الإقليمي الهادف للحد من التوسع الأمريكي في هذه المنطقة الإستراتيجية التي تعتبر المجال الحيوي للاتحاد الأوروبي، رداً على المشروع الأمريكي الإسرائيلي "الشرق الأوسط الكبير" الذي يهدف إلى السيطرة على مقدرات المنطقة العربية وجعل إسرائيل كيان فاعل وأساسي في تقرير مصير المنطقة العربية (جواد،٢٠٠٢م، ص٣١-٣٢).

واجه المشروع المتوسطي الأوروبي الذي شكل استكمالاً للدور الأوروبي في المفاوضات متعددة الأطراف التي أقرها مؤتمر مدريد للسلام، مشكلة ضعف دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط، وإصرار الدول العربية الأعضاء على الربط بين مشروع المشاركة وبين تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (سليم،كراسات إستراتيجية،٢٠٠٤م).

والواقع أن الاتحاد الأوروبي ظل يميل إلى تركيز مساهمته في عملية السلام على الجانب المالي والتعاون الاقتصادي ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية بعد تعثر عملية السلام عام ١٩٩٦م، وازداد الدور الأوروبي في عملية السلام العربية الإسرائيلية من خلال تعيين مبعوث أوروبي خاص لعملية السلام وتعددت زيارات وفود الترويكا، وكبار الزعماء الأوروبيين إلى المنطقة، على الرغم من ذلك فأن هذا الدور اتسم بالمحدودية والتردد إلى حد كبير (عبد العظيم،١٩٩٧م، ص٢٠٩).

فإذا ما أريد لهذه الشراكة أن تتجسد على أرض الواقع فإنه لابد من تحرك فعال ومؤثر على صعيد عملية السلام، ويمثل استمرار الصراع العربي- الإسرائيلي حاجزاً أساسياً دون التقدم في مسارات مؤتمر برشلونة فتخشى الدول العربية من خلال هذه الشراكة زيادة التطبيع العربي مع إسرائيل دون الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية، إلا أن مجريات الأحداث على أرض الواقع للدول العربية عكس ذلك حيث إن دولاً عربية يوجد لديها علاقات مع إسرائيل من خلال الاتفاقيات الموقعة ودول أخرى فتحت مكاتب التمثيل التجاري لإسرائيل، وزيارة وزير خارجية موريتانيا لإسرائيل عقب الانتهاء من اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي دعا إلى عدم التطبيع مع إسرائيل، لافتتاح سفارة إسرائيلية في موريتانيا دليل أخر.

نخلص إلى القول إن هذه المؤتمرات الاقتصادية تهدف لبناء شبكة جديدة من المصالح المباشرة عبر تشكيل جماعات ضغط من رجال الأعمال تتجاوز الحكومات وقنوات الدبلوماسية الرسمية، وصولاً لتسريع التطبيع والتعاون الاقتصادي مع إسرائيل على حساب الإقرار بالحقوق السياسية المشروعة للدول العربية والقضية الفلسطينية بشكل خاص التي تعاني من الاحتلال، ويصب في المصلحة الإسرائيلية التي ترفض صيغة الأرض مقابل السلام التي قام عليها مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م (عبد الفضيل،١٩٩٧م،ص٢٦٤-٢٦٥).

ثانياً: سياسة الجوار الجديدة

بناء علاقات جوار جيدة مع الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي تعد من أهم أهداف الإستراتيجية الأمنية الأوروبية التي تم الاتفاق عليها في نهاية عام ٢٠٠٣م، وهو ما أنتج بعداً جديداً في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تحت مسمى سياسة الجوار الأوروبي The European Neighborhood Policy(ENP)، فشهد عام ٢٠٠٣م نشاطاً أوروبياً مكثفاً تجاه منطقة الشرق الأوسط من خلال طرح مبادرة للتعامل مع المنطقة العربية وهي سياسة الجوار الجديد، واللافت في هذا الإطار هو وجود شروط صريحة للتعامل مع هذه المبادرة من خلال مطالبة الجانب العربي بالمضي في إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية جذرية للتعامل مع الطروحات الأوروبية استناداً للمعايير الأوروبية في هذا الصدد مثل القضايا الخاصة بحقوق الإنسان والتي تستمد مرجعيتها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومقررات مجلس أوروبا دون الإشارة للمرجعيات الثقافية العربية أو أي مواثيق عربية، كما أن المبادرة اكتفت بالحديث عن العالم العربي ومشكلاته دون التطرق لإسرائيل مع الاقتصار فقط على الإشارة لضرورة تسوية الصراع العربي/الإسرائيلي (التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣م).

ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى عدم وجود تعامل عربي إيجابي وفعال مع هذه المبادرة بل اقتصر التعامل العربي على إعداد خطط عمل وطنية لتعظيم المكاسب من الأفكار الأوروبية المطروحة دون السعي إلى بلورة إستراتيجية عربية للتعامل مع الاتحاد الأوروبي سواء على مستوى تنسيقي جماعي بين الدول المشاركة في عملية برشلونة أو على مستوى الإطار المؤسسي المتمثل في جامعة الدول العربية (الجاسور،٢٠٠٧م،ص٤٣١).

فالأفكار الأوروبية المطروحة تتسم بشروط متزايدة مقارنة بمبادرات أخرى طرحت من قبل مثل مؤتمر برشلونة من زاوية وجود ربط صريح بين تحقيق المطالب الأوروبية وبين الحصول على المزايا الممنوحة من الجانب الأوروبي، هذا بالإضافة إلى أن اللحاق بسياسة الجوار الأوروبي الجديد التي ستحل مستقبلاً محل مؤتمر برشلونة أصبحت مرهونة بالتنفيذ الكامل لاتفاقات المشاركة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط وهو ما يشير إلى وجود نوع من الشروط المفروضة على الجانب العربي وهو ما يقلص هامش المناورة أمام الدول العربية التي تقوم العلاقة فيها على اتجاه واحد من الشمال الأوروبي إلى الجنوب العربي (التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤م).

في حين تمت ترجمة هذا الاقتراب فيما يتعلق بجيران الاتحاد الأوروبي، من خلال هدف رئيسي للاتحاد الأوروبي وهو تطوير دائرة من الدول ذات الحكم الرشيد على حدود البحر المتوسط، وذلك عبر إقامة علاقات تعاونية أعمق وأقوى وبالتالي، تمثل سياسة الجوار الأوروبي تطبيقاً للإستراتيجية الأمنية الأوروبية على المستوى الإقليمي، حيث يمكن اعتبار الاتحاد الأوروبي وجيرانه على أنهم مجتمع أمني متشابك، أي مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها الأمنية الأساسية لدرجة أنه لا يمكن إدراك الأمن القومي لأي منها بمعزل عن الأخرى (مطاوع،٢٠٠٦م،ص٤٠).

ويظهر من تحليل تطورات عملية المشاركة الاورو- متوسطية وسياسة الجوار الأوروبي إن اهتمام الاتحاد الأوروبي بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتعاون المتوسطي ينبع في المقام الأول من اهتمامه بالأمن السياسي، بمعنى أن الاتحاد الأوروبي يوظف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحقيق هدف الأمن والاستقرار في دول الجوار ومن ثم انعكاس هذا الاستقرار على أوروبا الموسعة (سمعان، ٢٠٠٢م،ص١١٦-١١٧).

٢. ١ عناصر سياسة الجوار الأوروبي

١. تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي والقضايا المتعلقة بالتعاون الإقليمي، وهي تشرح في نفس الوقت كيف سيتم توفير الدعم المالي لهذه السياسة، وكيف سيتم دفع التعاون بدرجة أعمق في مجالات مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتجارة والطاقة.

٢. خطط العمل وتمثل خطط العمل هذه، أدوات رئيسية في عملية جعل جيران الاتحاد الأوروبي أكثر قرباً وتفاعلاً معه، وتأخذ في الاعتبار خصوصيات كل جار وعمليات الإصلاح الوطني وعلاقاته مع الاتحاد الأوروبي.
٣. الجوار الأوروبي وأداة المشاركة: وهي أداة مالية جديدة ستحل محل برنامج "ميدا" في الدول المشاركة في سياسة الجوار بداية عام ٢٠٠٧م.
٤. تقارير الدول وتغطي التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ الاتفاقيات الثنائية والإصلاحات المرتبطة بها، وتعكس الوضع السياسي والاقتصادي والمؤسسي في الدول، وتركز على المناطق ذات الأولوية في سياسة الجوار الأوروبي (مطاوع، ٢٠٠٦م،ص٤١).

٢. ٢ الأهداف الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبي

١. منع الصراعات في جوار الاتحاد الأوروبي وأعمال الاعتداء ضد الاتحاد الأوروبي.
٢. تسوية الصراعات والنزاعات المستمرة.
٣. إقامة شركات اقتصادية وسياسية قوية تقوم على القيم المشتركة والرخاء والأمن.
٤. التحكم في الهجرة وكل إشكال التهريب إلى داخل الاتحاد الأوروبي.
٥. حماية أمن مواطني الاتحاد الأوروبي في الخارج (مطاوع، ٢٠٠٦م،ص٤٢).

إن التميز هو أساس السياسة الجديدة للاتحاد الأوروبي تجاه جيرانه، وهذا ما نلاحظه في خطط العمل حيث تضع أهدافاً إستراتيجية وجدولاً زمنياً لتنفيذها بحيث سيتم تمويل هذه السياسة عبر أداة تمويلية جديدة تحل محل أدوات التمويل القائمة، خاصة برنامج ميدا في عام ٢٠٠٧م، وتشمل سياسة الجوار الجديدة مناطق مختلفة مثل شرق أوروبا ودول المشاركة الاورو- متوسطية، وقد تم التفاوض بالفعل على تطوير خطط عمل مع فلسطين والأردن والمغرب وتونس وأوكرانيا وإسرائيل.

من الواضح إن سياسة الجوار الأوروبي لا تحل محل مؤتمر برشلونة ولكنها تضيف إليه مفاهيم جديدة وممارسات عدة وهذا ما عبر عنه مفوض العلاقات الخارجية وسياسة الجوار بقوله إن سياسة الجوار تترجم أولويتنا المشتركة إلى أهداف سياسية فعلية ذات أهداف محددة ويمكن قياسها للتعامل مع التحديات التي تواجه المتوسط فهي لا تحل محل مؤتمر برشلونة بل تحسنها، حيث إن تنفيذ خطط العمل سيكون من خلال الإطار المؤسسي لاتفاقيات المشاركة الاورو – متوسطية (Benita,Ferrero-Waldner,2005).

المبحث الثالث: رؤية الاتحاد الأوروبي لعملية السلام تجاه القضية الفلسطينية

تنطلق رؤية الاتحاد الأوروبي تجاه تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية من النقاط التالية التي تتمثل في الأتي (الجاسور،٢٠٠٧م،ص٢٣٩):-

١. إن سياسة الاستيطان التي تنتهجها إسرائيل غير شرعية وتتعارض مع جهود السلام.
٢. الاتحاد الأوروبي ملتزم بإنهاء الصراع وإحلال السلام في المنطقة العربية استناداً إلى قرارات مجلس الأمن رقم (٢٤٢و ٣٣٨).
٣. القدس الشرقية جزءاً من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م.
٤. من حق الشعب الفلسطيني إقامة دولته المستقلة على أرضه حسب حدود عام ١٩٦٧م.

في هذا الصدد نستطيع القول إن موقف الاتحاد الأوروبي الذي يميل إلى عدم الانحياز إلى أي طرف ويحمل المسؤولية للطرفين على تعثر التسوية السلمية يشكل أكثر توازناً مقارنة بالموقف الأمريكي الذي ينحاز بشكل كامل مع الموقف الإسرائيلي، وعلى الرغم من الموقف الأوروبي المتوازن إلا إن إسرائيل تتهمه بالوقوف إلى بجانب الموقف العربي وتتطلب دائماً منه أن يكون أكثر تفهماً للموقف الإسرائيلي.

فإن بيان البندقية من الأسباب الرئيسة في عدم موافقة إسرائيل على إشراك الاتحاد الأوروبي كطرف فاعل في مؤتمر السلام، وإذ سبق طالبت إسرائيل المجموعة الأوروبية إلغاء هذا البيان، والتراجع عن مضمونه، وهذا ما كشف عنه خلال زيارة "اسحق رابين" رئيس الوزراء الإسرائيلي لفرنسا وبلجيكا في مطلع تموز/ يوليو ١٩٩٣م، حيث طالب "رابين" على تفهم أكثر لمواقف إسرائيل مثيراً الهواجس الغربية من تنامي الحركات الأصولية في الشرق الأوسط، وفي تشرين /أكتوبر ٢٠٠١م ، وجه "شارون" لوماً عنيفاً للعالم الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة (رغم انحيازها الكامل لإسرائيل) متهماً الغرب بأنهم يسلمون رأس إسرائيل للإرهاب(عبد الله،٢٠٠٤م،ص٣٢٨).

١. أسباب الاهتمام الأوروبي بتسوية القضية الفلسطينية

تشهد الأوضاع الداخلية العربية تحولات هامة في المجتمعات العربية على كافة المستويات باتجاه التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، سوف يكون عاملاً مؤثراً على مسار هذه الحركة باتجاه الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي والثقافي. فالهجرة من الدول العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي، لها تأثير على العلاقات العربية- الأوروبية في المستقبل ويدخل في هذا الإطار التطورات التي تشهدها المجتمعات الأوروبية تجاه هذه المجتمعات فالجاليات العربية المهاجرة

يعيشون في المجتمعات الأوروبية يمكن أن يلعبوا دور الجسر بين الشمال والجنوب ويمكن أن يكونوا عامل انقسام خاصة عندما يتم نقل القضية الفلسطينية إلى داخل المجتمعات الأوروبية (أبو عامود، ٢٠٠٤م،ص١٢١-١٢٢).

في ضوء ما سبق هناك عدة أسباب تدفع الاتحاد الأوروبي للاهتمام بتسوية القضية الفلسطينية وهي:-

١. رغبة الاتحاد الأوروبي (خاصة فرنسا) في أن يكون لأوروبا دور محوري في السياسة التي تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط.
٢. الاقتناع الأوروبي بأنه لا يجب أن يبقوا مكتوفي الأيدي تجاه ما يحدث في الجنوب من اضطرابات اقتصادية أو أمنية وأنهم بالفعل قد أخطئوا عندما أداروا ظهورهم للمنطقة العربية طوال السنوات الماضية وتركوا الساحة فارغة أمام الدبلوماسية الأمريكية (اللاوندي،٢٠٠٢م،ص١٨٢).
٣. إن مخاوف الاتحاد الأوروبي من استمرار الصراع العربي- الإسرائيلي وتزايد العنف في الشرق الأوسط، وعدم وجود رؤية مستقبلية لحل القضية الفلسطينية، يزيد من احتمالية تهديد مصالح الاتحاد الأوروبي في المنطقة، وهناك مخاوف من انتقال الخطر داخل الاتحاد الأوروبي، بواسطة الجاليات العربية المقيمة في دول الاتحاد الأوروبي.

٢. أسباب ضعف دور الاتحاد الأوروبي السياسي تجاه القضية الفلسطينية

يمكن إيضاح أسباب ضعف دور الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية بالنقاط التالية (الحاج،٢٠٠٤م،ص٢٢٥-٢٢٦):-

١. عجز الاتحاد الأوروبي عن بلورة سياسة أوروبية مستقلة عن السياسة الأمريكية في المنطقة العربية.
٢. عدم وجود سياسة خارجية أوروبية موحدة، وتضاربها تجاه بعض الأزمات التي تعرضت لها المنطقة العربية.
٣. عدم ممارسة الاتحاد الأوروبي ضغوطاً حقيقية على إسرائيل للحد من سياستها التعسفية في قمع الفلسطينيين واضطهادهم داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فإن عدم رغبة الاتحاد الأوروبي في إدانة السياسات الإسرائيلية في المحافل الدولية تأتي ضمن سياسة عدم الرغبة في مواجهة الولايات المتحدة، على الرغم من قدرته على ممارسة الضغوط على إسرائيل من خلال المساعدات التي تقدم إليها،وعلى الرغم من عدم قيام سياسات الاتحاد الأوروبي بلعب دور إقليمي تدعمه البلدان العربية وخاصة السلطة الفلسطينية بهدف الحد

من النفوذ الأمريكي، يبقى موقف الاتحاد الأوروبي أكثر تأييداً لقيام دولة فلسطينية ولمبدأ الأرض مقابل السلام (الجاسور،١٩٩٧م،ص١١٤).

٣. الدول المؤثرة في الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية

لكل من الدول الكبرى في العالم رؤيتها الخاصة للقضايا المختلفة الدولية والإقليمية، تحدد سياساتها تجاه تلك القضايا تبعاً لرؤيتها التي تنطلق من مبادئها أو مصالحها، وبما أن تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي في الشرق الأوسط من القضايا ذات الاهتمام بالنسبة للدول الكبرى فقد أولتها اهتماماً خاصاً بدرجات متفاوتة، حسب سياساتها ومصالحها في المنطقة. وعليه نتناول مواقف الدول المؤثرة في الاتحاد الأوروبي:-

٣. ١ الموقف الفرنسي

مرت السياسة الفرنسية في المنطقة العربية بعدة تغيرات، حيث تحولت سياستها من سياسة استعمارية معادية لدول المنطقة إلى سياسة صداقة وتعاون معها، فعلى الرغم من تراجع فرنسا في دعم القضايا العربية في فترات متعددة، فإن ذلك لا يمنع من القول بأن السياسة الفرنسية (على الرغم من انحيازها إلى جانب إسرائيل في الثمانينيات من القرن العشرين) كان موقفها أكثر ايجابية من بعض الدول الأوروبية الأخرى حيث شكلت حرب عام ١٩٦٧م البداية الأكثر تقرباً من القضية الفلسطينية (بوقطار،١٩٨٧م،ص١٩)،.

وتطور الموقف الفرنسي على أثر حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، عندما بدأت تبحث عن موقف أوروبي موحد في المنطقة العربية لكي تعطي لنفسها ثقلاً في الساحة الدولية تجاه القضية الفلسطينية (الصباغ،١٩٩٦م،ص٨١-٩٤)، وساهم انهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة إلى تضاءل حدة الصراع بين الشرق والغرب وإلى تمسك فرنسا بموقفها تجاه المنطقة العربية عبر تأييدها للحلول السلمية لأزمة الشرق الأوسط وللمؤتمر الدولي للسلام الذي عقد في مدريد لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ووضع حد لتدهور الأوضاع على الصعيد الإقليمي، وذلك لضمان مصالحها الحيوية ونفوذها من التهميش في المنطقة العربية (الحاج،٢٠٠٥م،ص١١٤-١١٩).

فمحرك السياسة الفرنسية تجاه المنطقة العربية هي المصالح الإستراتيجية والاقتصادية التي تساهم في قيادة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي نحو تحسين علاقته مع الدول العربية، كي يمكنه من لعب دور في حل الأزمات الإقليمية والدولية وتفعيل التعاون السياسي والاقتصادي من

خلال الاتفاقيات التي تتم ضمن إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، وكما عبرت فرنسا من خلال الاتحاد الأوروبي عن الموقف الثابت والمبادئ التي تدافع والتي تنطلق من الآتي (برو، ٢٠٠٣م،ص١٩-٢١).:

١. عقد مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الأطراف ويقوم على أساس قاعدة الإجماع الدولي، المرتكز على قرارات مجلس الأمن (٢٤٢،٣٣٨،١٣٩٧) ومبادئ مؤتمر مدريد وخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، اتفاقيات أوسلو، والتطورات التي أحرزت في المفاوضات السابقة بين الطرفين، ومبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢م.
٢. المشاركة الكاملة للاتحاد الأوروبي في المؤتمر الدولي لكي يكون متوازناً بعيداً عن التحيز.
٣. إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة قادرة على البقاء.
٤. التوصل إلى حل عادل لكافة المسائل العالقة والمرتبطة بالوضع الدائم، وذلك من خلال المفاوضات.

٣. ٢ الموقف البريطاني

لا تتبنى بريطانيا المواقف الأمريكية في مجال السياسة الخارجية في المنطقة العربية فقط، وإنما أيضاً في كثير من مناطق العالم حيث يصفها شركاؤها الأوروبيون بأنها تمثل السياسة الأمريكية في القارة الأوروبية، فمنذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م، لم تكن هناك مجهودات لبريطانيا في المنطقة العربية لإعادة إحياء المفاوضات، حيث تركت المجال أمام الدور الأمريكي لرعاية المفاوضات المتعثرة بين الطرفين مما أدى إلى قيام الرئيس عرفات بزيارة بريطانيا في ١٥ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠١م، واجتمع خلالها مع رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير " ووزير خارجيته "جاك سترو" لحث بريطانيا على إقناع الولايات المتحدة للتأثير على المفاوضات.

وفي مؤتمر صحفي صرح رئيس الوزراء البريطاني" أن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في إطار تسوية شاملة تضمن السلام والأمن لإسرائيل، مطلب لابد منه لوضع حد لمعاناة الفلسطينيين الذين يعيشون في الفقر في غياب الأمان والأحلام، وتابع أن الغاية التي نتوق إليها هي تحقيق سلام عادل يتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون في ظله من العيش إلى جانب بعضهم البعض، كل في دولته وينعمون بالأمان والسلام ويكونوا قدوة للقدرة على التطوير والانتماء (القدس،١٦/١١/٢٠٠١م)، وفي ضوء ذلك يمكن تلخيص الموقف البريطاني بالنقاط التالية (وزارة الخارجية البريطانية،٢٥/٣/٢٠٠٥م):-

١. الاستمرار في العملية السلمية على أساس إقامة الدولتين كما هو منصوص عليها في خريطة الطريق.
٢. حشد الدعم العالمي لخطة تضمن للفلسطينيين امتلاك بنية تحتية سياسية واقتصادية وأمنية لإنشاء دولة قابلة للحياة.

٣. دعم الانسحابات الإسرائيلية مع الأخذ بعين الاعتبار أمن إسرائيل وانفتاح غزة تجارياً عن طريق ميناء ومطار يؤدي وظيفته.

٣. ٣ الموقف الألماني

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار جدار برلين وإعادة توحيد ألمانيا، بدأت مرحلة جديدة من السياسة الألمانية في المنطقة العربية، والذي عكس وزنها الدولي الجديد، ويتلخص موقف ألمانيا تجاه المنطقة العربية من خلال منظورين: أولهما من خلال الاتحاد الأوروبي، وثانيهما من خلال العلاقات الثنائية مع كل بلد عربي، حيث لا توجد سياسة ألمانية مستقلة تجاه المنطقة العربية، بل ضمن سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة. فألمانيا تتمتع بعلاقات متوازنة مع أطراف النزاع في المنطقة العربية فهي من ناحية تقيم علاقات جيدة مع الدول العربية والفلسطينيين، كما تقيم علاقة جيدة مع إسرائيل، غير أن دورها يقتصر على تقديم الدعم المالي للأطراف المتفاوضة (حلاسة،٢٠٠١م،ص٥).

بعد زيارة المستشار الألماني "جيرهارد شرويدر" إلى المنطقة في نوفمبر/تشرين ثانٍ ٢٠٠٠م واجتماعه خلالها مع الرئيس عرفات، بدأت بوادر لدور ألماني فعال في القضية الفلسطينية وخاصة بعد المؤتمر الذي عقد مع الرئيس عرفات، الذي صرح فيه المستشار بأن بلاده تدعم قرارات الاتحاد الأوروبي وتدعم إقامة دولة فلسطينية عن طريق المفاوضات، وأضاف يجب في هذا الوقت العصيب أن نتجنب الإجراءات الأحادية الجانب لأنها لا تساعد في عملية السلام (القدس، ٢/١١/٢٠٠٠م)، كما سعت السياسة الألمانية إلى القيام بدور فاعل في منطقة الشرق الأوسط، على نحو يطرح قضايا عديدة تتعلق بالأولويات والمصالح الألمانية في المنطقة، كقضية الصراع العربي – الإسرائيلي التي تحتل مكانة هامة ضمن أولويات السياسة الخارجية الألمانية، التي تنطلق من أربعة مرتكزات أساسية:-

الركيزة الأولى تتمثل في العلاقة الخاصة التي تربط ألمانيا مع إسرائيل، أما الركيزة الثانية، فتتمثل في حرص السياسة الألمانية على الحفاظ على توازنها القائم ما بين التزامها بضمان أمن إسرائيل من ناحية، وقناعتها بحق الفلسطينيين في تقرير المصير من ناحية أخرى، وذلك عبر دولة فلسطينية، وفيما يتعلق بالركيزة الثالثة فترتبط بقيام الحكومات الألمانية المتتالية بصياغة سياستها الخارجية تجاه قضية الصراع العربي – الإسرائيلي في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، أما الركيزة الأخيرة فتتعلق بالرؤية الألمانية لدور الولايات المتحدة في قضية الصراع باعتباره دوراً رئيسياً وجوهرياً للتوصل لأي تسوية سياسية على المدى البعيد.

ونخلص إلى القول أن الدور الألماني أخذ بالتنامي وخاصة من خلال ما تقدمه الحكومة الألمانية من دعم مادي وفني للسلطة الفلسطينية، في إطار الجهود الدولية المبذولة لبناء الدولة الفلسطينية ودعم مؤسساتها وتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية (بيرس، ملف الأهرام الإستراتيجي،٢٠٠٥م).

الخلاصة

اهتمام الاتحاد الأوروبي بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتعاون مع المنطقة العربية ينبع في المقام الأول من اهتمامه بالأمن السياسي أي أن الاتحاد الأوروبي يوظف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحقيق هدف الأمن والاستقرار في دول الجوار ومن ثم انعكاس هذا الاستقرار على أوروبا الموسعة.

فالمبادرات الأوروبية والمشاريع التي قام بها الاتحاد الأوروبي مثل(إعلان برشلونة) جاءت من أجل زيادة نفوذه السياسي في المنطقة العربية، والتي من أهدافها تسوية القضية الفلسطينية والتقدم في العملية السلمية، فهذه المبادرات الأوروبية لم تجد التفاعل العربي الايجابي، وإنما اقتصر الأمر على إعداد خطط عمل وطنية لتعظيم المكاسب من الأفكار الأوروبية دون السعي إلى بلورة إستراتيجية عربية للتعامل مع الاتحاد الأوروبي سواء على مستوى تنسيقي جماعي بين الدول المشاركة أو على مستوى الإطار المؤسسي المتمثل في جامعة الدول العربية.

بدا واضحاً أن التيار الذي تقوده فرنسا، تدعمها ايطاليا وأسبانيا وايرلندا، الذي يعتبر التيار الأكثر أوروبية، ويدعو إلى تبني سياسة خارجية ودفاعية مستقلة، وتطوير عملية الشراكة المتوسطية، والمشاركة بدور أكبر في عملية التسوية السلمية المستندة إلى اتفاقية أوسلو، لم يقوى على مواجهة التياران الرافضان (بريطانيا وألمانيا) لممارسة الاتحاد الأوروبي دور سياسي مكتفية بالدور الأمريكي في العملية السلمية.

مازالت السياسة الخارجية الذاتية لكل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تؤثر على السياسة الموحدة المنشودة، وكثيراً ما تعطل اتخاذ القرار.

الفصل الثالث

ركائز دبلوماسية الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية

مقدمة:

تتمتع العلاقات العربية الأوروبية من تقارب مشترك في مجالات متعددة، من هنا كان الحافز لزيادة مستوى التدخل السياسي في معالجة المشاكل التي تعاني منها المنطقة العربية وبشكل خاص الصراع العربي الإسرائيلي، فالأوضاع الأمنية المتدهورة بين الفلسطينيين والإسرائيليين من شأنها إثارة انعكاسات سلبية على الأمن والاستقرار في المنطقة العربية وهذا ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى تفعيل دور دبلوماسي نشط في المنطقة وتحديد ركائز دبلوماسية أوروبية للمحافظة على مصالحه، التي ترتكز على مفهوم القوة الاقتصادية في عملية السلام، ومدى قدرة الاتحاد الأوروبي على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وأخيراً تأثير دبلوماسية الاتحاد الأوروبي في عملية السلام.

المبحث الأول: مفهوم القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في عملية السلام

لقد زادت أهمية القوة الاقتصادية في ظل التغيرات الدولية الجديدة، وأصبحت هدفاً تسعى إليه الدول، وأساساً تقوم عليه قوتها الراهنة والمستقبلية، ومعياراً أساسياً من معايير قياس قوتها، وفي الوقت نفسه أداة من الأدوات التي تملكها الدولة في ممارسة اللعبة الدولية (الغزي،٢٠٠٠م، ص٣٣)، وهكذا فان الدول أصبحت تعتمد على قدراتها الاقتصادية أكثر من قدراتها العسكرية في لعبة القوة الدولية، حيث أصبحت الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الدول الكبرى على دول العالم النامي أكثر فاعلية نسبياً من التدخلات العسكرية، فتحولت الهيمنة للدول الغنية على الدول الفقيرة في ظل العولمة على استبدال السيطرة العسكرية المباشرة بالسيطرة الاقتصادية المباشرة (العيلة، ٢٠١٠/٢/٢٧م).

كما أن تطور مفهوم القوة الاقتصادية، وتعاظم أهمية سياسة الاعتماد المتبادل التي انتشرت على نطاق واسع في بدايات القرن الواحد والعشرين، واتساع حركة التكتلات الاقتصادية، دفعت الدول بأن تعمل بجهد لزيادة قوتها الاقتصادية، ولتتعاون مع دول أخرى في إطار تكتل اقتصادي يقوم على أساس الشراكة والتعاون وبالتالي فإن هذا التحول أدى إلى جعل مبدأ توازن القوى على المسرح الدولي يشكل عنصراً حساساً في العلاقات الدولية، ويشهد تنافساً قوياً بين القوى الفاعلة على مسرح العلاقات الدولية والهادفة إلى السيطرة على مركز القيادة الدولية (الحاج،٢٠٠٥م،ص٧٣).

١. المعونة الاقتصادية

للاتحاد الأوروبي سمتان رئيستان انعكستا بشكل واضح على سياساته وعلاقته الخارجية **الأولى:**أنه تجمع لدول كان للعديد منها علاقات وارتباطات استعمارية قديمة **والثانية:**أنه تجمع لدول

غنية ومتقدمة صناعياً وتكنولوجياً في عالم يتجه نحو مزيد من الاستقطاب بين شمال غني قادر على العطاء وجنوب فقير يحتاج إلى مزيد من العون والمساعدة، مما فرض مزيداً من التبعية للغرب، غير أن برامج المعونة الاقتصادية المصممة للمحافظة على مناطق النفوذ في ظل الوضع الدولي السابق غير ملائمة للتكيف مع نظام دولي عقب انتهاء الحرب الباردة، لذلك واجه الاتحاد الأوروبي تحديات خطيرة بالقدر الذي أتاحت أمامه فرصة عظيمة للتوسع وتحقيق اختراق استراتيجي، وهنا احتلت المعونة الاقتصادية موقعاً مركزياً كأحد أهم أدوات هذا الاختراق نحو دول الشرق الأوسط التي كانت تعتبر مناطق نفوذ للدول الغربية (نافعة،٢٠٠٤م،ص٤١٦-٤١٧).

وفي أعقاب توقيع إعلان المبادئ (اتفاقات أوسلو)، عُقد أول مؤتمر للمانحين في واشنطن في الأول من شهر كانون الأول عام ١٩٩٣م، وقد تأسست في سياق المؤتمر لجنة الارتباط ذات العلاقة بتنسيق المساعدات للفلسطينيين، وقد ضاعف الاتحاد الأوروبي من مساعداته للسلطة الفلسطينية من أجل التكيف مع مسؤوليات الحكم الذاتي المتزايدة وإيجاد الظروف المناسبة من أجل نجاح عملية السلام (www.delwbg 5/8/2007)، فقد قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة عملاً مشتركاً محوره دعم عملية السلام والاستعداد للتوسط والتدخل إلى جانب الطرفين والمساهمة في تعزيز الديمقراطية ودولة القانون وأيضاً دعم الشرطة الفلسطينية لتعزيز المسار السياسي الذي أقرته السلطة الفلسطينية (نهرا،٢٠٠٢م،ص١٧٥-١٧٦).

إن مساندة الاتحاد الأوروبي لعملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية تعد مساندة فنية ومادية ويرجع ذلك إلى إنه أهم مصدر تمويل ومساندة للفلسطينيين فقد خصص الاتحاد الأوروبي ما يزيد عن نصف العون المقدم من المجتمع الدولي إلى الفلسطينيين ما يزيد عن ٢ مليار يورو في الفترة من عام ١٩٩٤م إلى عام ١٩٩٨م، وذلك من خلال عدة قنوات سواء كان ذلك مساعدات مقدمة من الاتحاد الأوروبي ككل أو من مساهمات الدول الأعضاء على حدة أو على هيئة قروض من بنك الاستثمار الأوروبي أو على هيئة مساعدات للاجئين الفلسطينيين مقدمة من خلال وكالة الغوث، كما قام المجلس الأوروبي بتخصيص ٥٠ مليون يورو سنوياً للفلسطينيين وذلك من عام ١٩٩٩م إلى عام ٢٠٠٣م (النواوي، ٢٠٠٠م،ص١٠٩).

٢. المعونة كأداة لتحقيق اختراقات إستراتيجية

إن التوجهات الإستراتيجية التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في المرحلة الجديدة امتدت لتشمل تحديد وصياغة دور الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية في ظل تشكيل نظام عالمي جديد، فتوجه نحو مناطق نفوذه القديمة وسارع بإطلاق مبادرة تستهدف أحكام الربط بينه وبين الدول العربية من

خلال إعلان برشلونة لعام ١٩٩٥م، مقابل مشروع الشرق الأوسط الجديد عام ١٩٩٤م الذي دعا إليه "شمعون بيرس" وزير خارجية إسرائيل الأسبق، بشراكة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن ترجمة السياسات على أرض الواقع يتوقف على حجم المساعدات الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، وفي هذا السياق بدت المساعدات الاقتصادية وكأنها تشكل الأداة الأقدر على تحقيق اختراقات إستراتيجية مهمة لذلك غلب الدور الاقتصادي والمالي لسياسات الاتحاد الأوروبي على حساب أدوراه السياسية والأمنية (انافعة،٢٠٠٤م، ص٤٢٩+٤٣٠).

لقد ترافق تطور الدور الاقتصادي للاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية مع قيامه بتفعيل سياساته الاقتصادية من خلال وضعه لعدد من البرامج الاقتصادية التي تهدف إلى تقديم المساعدات المالية أو الفنية للسلطة حيث قام بتأسيس برنامج ميدا، والذي يهدف إلى المساعدة على إيجاد فرص عمل وتحسين الخدمات الاجتماعية وتقليص الفوارق بين سكان المدن والمناطق الريفية (الحاج،٢٠٠٥م،ص٢٢٢)٠

إن الاتحاد الأوروبي من خلال سياسته الأمنية والاقتصادية يحاول أن يظهر قوة مؤثرة في التوازنات الدولية وأن يضع سياسة خارجية تعكس رؤيته للمشكلات الإقليمية والدولية، تتميز عن رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للمشاكل نفسهاوحاول الاتحاد الأوروبي من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية وعقد معاهدات الشراكة اتخاذ خطوات سياسية رمزية إلى تأسيس دور مستقبلي حقيقي له في المنطقة العربية (الصايغ، ١٩٩٦م، ص٢٥٥).

كما يلعب الإتحاد الأوروبي ومن خلال اللجنة الرباعية دوراً ريادياً في تنسيق الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية، ونتيجة للأزمة الاقتصادية والإنسانية الناشئة عن الانتفاضة الثانية التي اندلعت في أيلول/تموز عام ٢٠٠٠م، زاد الاتحاد الأوروبي بشكل ملموس من مساعداته الإنسانية والطارئة للضفة الغربية وقطاع غزة لتجنب كارثة على صعيد الخدمات الاجتماعية والإنسانية (/www.delwbg.cec.eu. 5/8/2007)٠

إن الهدف طويل الأمد للمساعدة الأوروبية حتى في أوقات الأزمة، دعم إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة، وفي المقابل حاول الاتحاد الأوروبي الحفاظ على دعم بناء المؤسسات للسلطة الفلسطينية ومواصلة دعم المجتمع المدني من خلال مشروعات سلام إقليمية وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية (على سبيل المثال دعم إصلاح الجهاز القضائي أو إستراتيجية بعيدة الأمد للإدارة الصحية وتعزيز الموارد المالية العامة وغيرها) (/www.delwbg.cec.eu. 5/8/2007)٠

٣. الآثار الايجابية للسياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطيني

بدأ الاتحاد الأوروبي تقديم مساعداته المباشرة للشعب الفلسطيني بتنفيذ مشروعات اقتصادية واجتماعية داخل الأراضي الفلسطينية اعتباراً من عام ١٩٨٧م مع بداية الانتفاضة الفلسطينية، من خلال حساب خاص أدرج في ميزانية الاتحاد تحت بند "المعونات المقدمة للأراضي المحتلة"، وقد بلغ أجمالي هذه المساعدات خلال الفترة من عام ١٩٨٧م حتى عام ١٩٩٣م حوالي١٥٠ مليون دولار، وبعد التوقيع على اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣م زادت قيمة هذه المساعدات بشكل كبير، وأصبحت تقدم لبرامج ومشاريع يتم تنفيذها بالتعاون مع السلطة الفلسطينية (خضر،٢٠٠٣م،ص٥٦٨-٥٦٩).

إن المساعدات والمنح المقدمة من الاتحاد الأوروبي لها الأثر الواضح في تحسن أداء الاقتصاد الفلسطيني، وساعدت وإلى حد كبير الطموحات الفلسطينية وساهمت بتحسين شروط الحياة في المجتمع الفلسطيني وكان لها دور لا يستهان به في مساعدة السلطة الفلسطينية الناشئة على معالجة آثار الاحتلال المديد وعلى تعزيز تأييد الشعب الفلسطيني للسلام (www.sis.gov.ps)، وفي إطار مشروع الشراكة الاورو-متوسطية التي أطلقها إعلان برشلونة عام ١٩٩٥م دخل الاتحاد الأوروبي مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية بالإنابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية لعقد اتفاق مشاركة انتقالية للتجارة والتعاون، بدأت المفاوضات في ديسمبر/كانون ثانٍ ١٩٩٦م، وانتهت في فبراير/شباط ١٩٩٧م ودخلت حيز التنفيذ في يوليو/تموز ١٩٩٧ (http://www.delwbg.cec.)، مما يؤكد على الرعاية والاهتمام بالقضية الفلسطينية ولتثبيت شرعية السلطة الفلسطينية في إطار القانون الدولي تمهيداً للاعتراف بالدولة الفلسطينية، وفي عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م (نافعة،٢٠٠٤م،ص٥٤١).

إن التأكيد على الأهمية السياسية لتلك الاتفاقية يجب ألا يقلل من قيمتها الاقتصادية، فالواقع أن الاتفاقية تعاملت مع الأراضي الفلسطينية المحتلة على قدم المساواة مع كافة الدول المتوسطية المرشحة للاستفادة من المشروعات الثنائية والإقليمية المعتمدة والممولة من خلال برنامج ميدا، وقد بلغت المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية خلال هذا البرنامج ٢٠٧,٧ مليون ايكو[٣] خلال الفترة ١٩٩٥م-٢٠٠٠م (أبو عامود،٢٠٠١م،ص١٠٤).

لقد أدى تعثر عملية السلام المستمر إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وأدت إلى منع تدفق المساعدات المتفق عليها لإصلاح البنية الاقتصادية الفلسطينية بالقدر المطلوب، وكانت إسرائيل تضغط باستمرار على الدول المانحة لدفع الجانب الفلسطيني

[3] قدرت نسبة ايكو/ دولار لعام ١٩٨٩م بـ ١,١٠

للعودة للمفاوضات، وزادت إسرائيل من الضغط على الاتحاد الأوروبي لإيقاف تقديم المساعدات بحجة أن المنح والمساعدات المقدمة للفلسطينيين تذهب إلى دعم الإرهاب مما حدا بالاتحاد الأوروبي بالنفي لهذا الادعاء وان جميع المساعدات تذهب إلى السلطة الفلسطينية حسب ما هو متفق عليه (ابو عامود،٢٠٠١م ،ص١٠٥).

مساعدات الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية موزعة على القطاعات من عام ١٩٩٤م– ٢٠٠١م

الرقم	القطاع	المبلغ ($)	النسبة المئوية
١	الزراعة	٥٧٨,٠٠٠	١١و%
٢	تنمية الديمقراطية	٢٢,٢٢٤,٠٠٠	%٤,٢٤
٣	العائدون	١٥,٤٥٥,٠٠٠	%٢,٩٥
٤	التعليم	٩٥,٢١٢,٠٠٠	%١٨,١٤
٥	الطاقة	١,٥٩١,٠٠٠	٣٠و%
٦	الصحة	٢٠,٦٥٢,٠٠٠	%٣,٩٣
٧	الإسكان	١١,٣٦٤,٠٠٠	%٢,١٦
٨	المساعدات الإنسانية	٩٣,٤٨٨,٠٠٠	%١٧,٨١
٩	البنية التحتية	٥١,٣٦٠,٠٠٠	%٩,٧٨
١٠	بناء المؤسسات	١٥٣,٠٦٠,٠٠٠	%٢٩,١٧
١٢	القطاع المتعدد	٤,٤١٠,٠٠٠	٨٤و%
١٣	الشرطة	٢٦,٦٩٣,٠٠٠	%٥,٠٨
١٤	تطوير قطاع الإنتاج	٢٠,٥٩٢,٠٠٠	%٣,٩٢
١٥	النفايات الصلبة	٦,٠٦٠,٠٠٠	%١,١٥
١٦	المياه التنقية	١,٩٠٧,٠٠٠	٣٦و%
	المجموع	٥٢٤,٦٤٦,٠٠٠ مليون دولار	

المصدر وزارة التخطيط والتعاون الدولي عام ٢٠٠١م، ص٢١–٤٣

من خلال تحليل الجدول السابق يتبين بشكل واضح أن الاتحاد الأوروبي لم يقدم المساعدات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية من أجل إرساء قواعد بناء الدولة الفلسطينية بشكل فعلي وواقعي خلال تلك الفترة بل تقدم بهذه المساعدات من أجل المحافظة على الاستقرار في المنطقة للمحافظة على مصالحه الاقتصادية في المنطقة العربية، وفي دعم الشعب الفلسطيني لعملية السلام وتحيد الحركات الإسلامية الرافضة لعملية التسوية.

ويتبين من أن المساعدات الإنسانية والتي تشكل ما نسبته ١٧,٨١% وبناء المؤسسات والتي تشكل ما نسبته ٢٩,١٧% وتنمية الديمقراطية والتي تشكل ما نسبته ٤,٢٣% والتي تساوي مجتمعة

٥١,٢١% أكثر من نصف المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني، وأن النسبة الأكبر من هذه المساعدات تذهب إلى بناء المؤسسات وهم عبارة عن مستشارين من الدول المانحة يقومون على إعداد خطط لتطوير العمل الحكومي، وتذهب النسبة الأكبر من هذه المساعدات لتغطية رواتب ونفقات المستشارين الذين يتم تعينهم من قبل الدول المانحة، وقد اثبت التجربة العملية أن هؤلاء المستشارين وفي كثير من الأحيان لم يقدموا الفائدة المرجوة من وجودهم.

وان الجزء الضئيل من قيمة المساعدات تذهب للزراعة والطاقة والصحة والمياه والإسكان وتطوير قطاع الإنتاج تشكل نسبته ٦,٨٦% من قيمة المساعدات وهذا يدل على أن المساعدات لم تحقق الهدف المرجو منها إقامة الدولة الفلسطينية.

وهنا لا بد أن نشير إلى النسبة التي تخصص إلى التعليم متواضعة نسبياً ولكنها ساهمت بالنهوض بقطاع التعليم لما عانه هذا القطاع بالتحديد خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي وساهم بشكل ايجابي في إعداد خطة المنهاج الفلسطيني الموحد.

٣. ١ الأثر السياسي

يتعلق دور الاتحاد الأوروبي بطبيعة التحولات التي تشهدها القضية الفلسطينية والتي تحمل مزيجاً من المخاطر والفرص بالنسبة إلى أوروبا، حيث شكلت مدريد فاصلاً بين حالتين مختلفتين فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، لقد اتسمت مرحلة ما قبل مدريد بدبلوماسية الصراع وأسست مدريد لدبلوماسية التسوية التي تحولت إلى التسوية المتأزمة، ولئن اتسم الموقف الدبلوماسي الأوروبي بالإيحاءات والوعود بالقيام بدور فعال طيلة فترة قبل مؤتمر مدريد، فإن الوضع في دبلوماسية التسوية يسهل هذا الدور ويشجعه.

حيت كان على أوروبا في الحالة الأولى صناعة مشروع للتسوية يحاربه الأقوياء (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق) أما في الحالة الراهنة فالمطلوب من الاتحاد الحفاظ على مشروع صنعه الأقوياء وانضم إليه الجميع، كما إن نجاح عملية التسوية يوفر لأوروبا جسراً رئيسياً للعبور للمشاركة في صياغة نظام إقليمي جديد يزداد عدد مهندسيه كل يوم ويسمح لأوروبا بتحقيق موقع فيه يخدم المصالح الأوروبية (حتى،١٩٩٧م، ص١٢-١٣).

فكان الحافز الأوروبي لزيادة مستوى التدخل السياسي في معالجة المشاكل التي تعاني منها المنطقة العربية، وبشكل خاص الصراع العربي-الإسرائيلي (الحاج،٢٠٠٥م، ص٢٧١)، ويبقى الاتحاد الأوروبي متقدماً خطوة أو خطوتين في جميع الأحوال عن الموقف الأمريكي، إذ شكل دعماً سياسياً ومعنوياً مهماً للقضية الفلسطينية ولشرعية منظمة التحرير الفلسطينية التي فتح أمامها باباً لممارسة العمل على الساحة الأوروبية (نافعة ،٢٠٠٤م، ص٥٣٤).

غير أن الأحداث العاصفة التي مرت بها المنطقة والعالم، من انهيار لجدار برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي والغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ قلبت جدول أعمال النظام العالمي بشكل جذري، ويلاحظ أنه في كل مرة تبدأ عملية التسوية في التحرك من جديد عقب أحداث دولية كبرى تعود الولايات المتحدة لتتبوأ دور القيادة المنفردة في توجيه الأحداث على المسرح الدولي وتبدأ تهميش الدور الأوروبي في الحدود الدنيا على أن يبقى هذا الدور يدور في فلك السياسية الأمريكية، إلى أن تدخل العملية السلمية مأزقاً جديداً وتظهر عدم جدية الاهتمام الأمريكي في تطورات الأحداث، مما يستدعي الحاجة للدور الأوروبي لإعادة تنشيط العملية السلمية لتكون مكمل للدور الأمريكي.

٣. ٢ الأثر الاقتصادي

أدرك الاتحاد الأوروبي أن الدبلوماسية الاقتصادية، هي المدخل الأفضل والمقبول لإسهامه بشكل جدي في دفع عملية السلام والمشاركة في صياغة التسوية السياسية التي تهدف لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة العربية، لذلك قامت بتشجيع ودعم الجهود الدبلوماسية الرامية إلى الاتفاق على افتتاح المفاوضات المتعددة الأطراف، وعلى ترأس الاجتماعات الاقتصادية في المفاوضات التي عقدت بين البلدان العربية وإسرائيل، وقامت بإتباع سياسات التأثير المباشر في أطراف الصراع، بهدف تعديل مواقفهم، وذلك بواسطة سياسة الحوافز، حيث ربطت تطبيق اتفاقية (البرتوكول الرابع) مع إسرائيل، بتحسين أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ووضع قرارات مجلس الأمن الدولي موضع التنفيذ، ودعت خلال قمة ماستريخت ١٩٩٢م الطرفين العربي والإسرائيلي إلى اتخاذ إجراءات بناء الثقة بشكل متوازن بحسب المفهوم الأوروبي وتحديداً من خلال إيقاف سياسة الاستيطان مقابل إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل (حتى،١٩٩٢م،ص٤٥).

وقد كان للعامل الاقتصادي أثر بالغ الأهمية في زيادة مستوى التدخل السياسي الأوروبي في المساعدة على تطبيق الاتفاقيات الإسرائيلية– الفلسطينية (الحاج،٢٠٠٥م،ص٣٠٥).

المبحث الثاني: مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على تشكيل قوة دولية منافسة للولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية

مع تطور عملية التكامل والاندماج الأوروبي للاتحاد الأوروبي وتوقيع معاهدة ماستريخت المنشأة للاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٢م، ظهر ثقل ملحوظ على دور الاتحاد الأوروبي على الصعيدين الإقليمي والدولي، بحيث جعله يتمتع بقوة اقتصادية وقوة سياسية وبقدر من الاستقلالية عن سياسية الولايات المتحدة الأمريكية، فإن إستراتيجية الولايات المتحدة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي تقوم على أساس منع ظهور منافس جديد للولايات المتحدة، والإبقاء على قدر من الهيمنة على صنع القرار الدولي، وهذا ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى تفعيل دوره على الصعيد الدولي، إضافة إلى وضع سياسة جديدة تهدف إلى إعادة الانتشار الأوروبي في المنطقة العربية (الحاج،٢٠٠٥م،ص٧٩-٨٠).

أمام هذه الحقائق أصبحت السياسة الأمريكية تجاه أوروبا تتعلق بثلاث رغبات **الأولى** إن هذه القدرة الأوروبية الهائلة يجب أن لا تخضع لهيمنة سياسة منفردة يمكنها أن تنحرف بها بعيداً عن الأولويات الكبيرة إلى قدرة عسكرية وإستراتيجية تلغي جزءاً أساسياً من النفوذ العالمي للولايات المتحدة و**الثانية** يجب أن تبقى أوروبا شريكة للولايات المتحدة بالشكل الذي يسمح بتوجيه هذه الشراكة التي تتفق مع المصالح الأمريكية أو على الأقل لا تؤدي للإضرار بها و**الثالثة** أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لاستغلال نفوذها العالمي في المناطق الحيوية مثل الشرق الأوسط، شرق أسيا لاحتواء أي نزاع لتوسيع النفوذ الأوروبي على حساب الولايات المتحدة (حارث،٢٠٠٢م،ص٢٠-٢١)، ويمكن أن نحدد ثلاثة رؤى أساسية لهذه العلاقة:-

١- رؤية التوافق الأوروبي- الأمريكي

تتميز العلاقات الأوروبية - الأمريكية بالتوافق، وتتجه بشكل متزايد نحو مزيد من الاندماج، الذي يتأسس على روابط هيكلية ومصالح متداخلة لا يحتمل أن تضعف في المستقبل المنظور وقد عبر عن تلك الرؤية الدكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالقاهرة في دراسته بعنوان "الأبعاد السبعة للعلاقات الأوروبية - الأمريكية" ويرى سعيد أن تلك العلاقات ترتكز على سبعة أبعاد أساسية هي:(١) البعد التاريخي، ويقصد به أن الولايات المتحدة قد أنقذت أوروبا ثلاث مرات خلال القرن الماضي وبالتحديد خلال الحربين العالمية الأولى والثانية، والحرب الباردة(٢) البعد الإستراتيجي، وهو يشير إلى القدرات الإستراتيجية الهائلة للولايات المتحدة في مواجهة أوروبا مما يضطر الأخيرة إلى قبول الزعامة

الأمريكية أملا في أن تحظى على بعض المكاسب من ذلك القبول (٣) العولمة، وقد أنشأت علاقات تجارية ضخمة بين الطرفين، وينكر أصحاب هذه الرؤية وجود أي حروب تجارية بين الأوروبيين والأمريكيين(٤) البعد المتعلق بشأن المصالح القومية بين الطرفين في الشرق الأوسط، وهو ما ينعكس في توافق المصالح الأوروبية والأمريكية تجاه الشرق الأوسط، فكلاهما ينطلق من حماية أمن إسرائيل، واستمرار تدفق النفط على الغرب، وعلى إزالة أسلحة الدمار الشامل من المنطقة(٥) البعد المتعلق بالتوافق الإستراتيجي الأوروبي- الأمريكي، عبر المشروع الشرق أوسطي الذي تقوده الولايات المتحدة ومشروع المشاركة الأوروبية - المتوسطية الذي يقوده الاتحاد الأوروبي، والمشروعين يكملان بعضهما البعض(٦) البعد المؤسسي ويقصد به وجود شبكة من الروابط المؤسسية بين أوروبا والولايات المتحدة، كحلف الأطلنطي، ومجموعة الدول- الثماني، وقد استطاع الطرفان من خلال تلك الروابط تطوير توافق إستراتيجي(٧) التوافق بين النظم السياسة والقانونية والأوروبية والأمريكية، ما يعنى أن كليهما قد أنشأ نظماً ديمقراطية على أسس من ثقافة ما بعد الحداثة (عبد المنعم،الأهرام الاقتصادي،١٢/٤/٢٠٠٠م).

هذا ويؤكد الأوروبيون أنه لا يوجد تنافس بينهم وبين الأمريكيين في المنطقة العربية، وهذا التأكيد لا ينطبق إلا على المجال الأمني- السياسي، ولكنه لا ينطبق إلا بصعوبة على المجال الاقتصادي، ففي المجال الأمني- السياسي، هناك توافق كبير بين الأوروبيين والأمريكيين، فهم يضطلعون بأدوار تكمل بعضها في سياق سعيهم لإعادة تشكيل البنية السياسية للشرق الأوسط، فمن ناحية أولى تركز الإستراتيجية الأوروبية والأمريكية على إقرار وتعزيز الخلل الاستراتيجي القائم في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، ورفض أي مشروع من شأنه تعديل هذا الخلل تأسيساً على أنها تسعى لبناء "الاستقرار" في المنطقة وإحداث تعديلات تدريجية على هذا الوضع وفى المدى الطويل (اللاوندي،البيان،٧/٤/٢٠٠٤م) ، وشكل التطابق في الرؤيتان، الأوروبية والأمريكية الوصول إلى درجة من التنسيق والتعاون (الجاسور،٢٠٠٧م،ص٢٢١-٢٢٢)على أساس:

١. عدم السماح بهزيمة إسرائيل في أي حرب تخوضها أو تشن عليها.
٢. عدم السماح بأن تصدر عن مجلس الأمن قرارات طبقاً للفصل السابع، على أساس إن ما يجري في منطقة الشرق الأوسط، يهدد الأمن والسلم الدوليين، فتجبر إسرائيل على تنفيذها.
٣. عدم السماح بتدويل الصراع العربي- الإسرائيلي إلى درجة يتعدد اللاعبون الدوليون، وتدخل قوى دولية لا تلتزم بهذه الثوابت.
٤. عدم السماح بعزل إسرائيل عن المجتمع الدولي من الناحية السياسية والاقتصادية والدبلوماسية.
٥. عدم السماح بقيام تكتل اقتصادي، أو تحالف عسكري إقليمي يهدد إسرائيل، إن لم تكن إسرائيل طرفاً فاعلاً فيه .

في إطار هذه القواسم المشتركة، هناك تقسيم للعمل بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، يختص الأول "بقضايا الأمن اللينة" تجهيز المسرح الدولي للتسوية السياسية، بينما تقوم الولايات المتحدة على التعامل مع "قضايا الأمن الصلبة"، القوة العسكرية ففي خطابه الذي ألقاه في الإسكندرية في ١٣ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٣م، قال رومانو برودى، رئيس المفوضية الأوروبية، إن الاتحاد الأوروبي يتبع سياسة في البحر المتوسط أسماها "سياسة الاقتراب"Proximity Policy، وقد عرف برودي هذه السياسة بأنها "سياسة تجهيز المسرح للاستقرار والأمن الدائمين، ويخلق ذلك الظروف الملائمة للتعاون والتفاهم"، وهذا ما نسميه "الأمن اللين" وتتخذ هذه السياسة شكل العلاقات الاقتصادية والثقافية، وتهتم بالمجتمع المدني والحكم الجيد (اللاوندي، الأهرام،١٤/١٠/٢٠٠٣م)، أما الولايات المتحدة فإنها توفر "الأمن الصلب" من خلال محاولات إعادة الهيكلة السياسية، وخرائط الطريق، والغزو المسلح ويكمل الدوران بعضهما، حيث يسهل "الأمن اللين" الطريق أمام "الأمن الصلب".

إن ما يحكم العلاقات الدولية هو المصالح من أجل حماية الدولة ذات السيادة ومن أجل ذلك ترى الولايات المتحدة إن القوة الصلبة والعتاد العسكري هو الحكم النهائي في مسرح العلاقات الدولية لذلك نجد أن الولايات المتحدة أبقت الخيار العسكري في يدها دون أن تعطي نصيب أكبر لمساهمة حفائها في اتخاذ هذا القرار متى أرادت ذلك بل أبقت دور القوة اللينة لحلفائها في الاتحاد الأوروبي لممارسة هذا الدور في القضايا الدولية.

للعديد من دول الاتحاد الأوروبي علاقات تاريخية مع دول المنطقة العربية وان ثقة العالم العربي بدول الاتحاد الأوروبي أكثر من ثقتها بالولايات المتحدة خاصة بعد احتلال العراق حيث جعلت العالم أكثر خطراً فحاجة الولايات المتحدة إلى القوة اللينة الأوروبية من قيم ومصداقية بعد أن ضعفت قدرتها في هذا المجال.

٢- رؤية التنافس الأوروبي – الأمريكي

تؤكد هذه الرؤية أن العلاقات الأوروبية الأمريكية تتسم بالصراع، أكثر منها بالتعاون، فالمسافة بينهما هي ذاتها المسافة بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين، فبينما تتبنى الولايات المتحدة إستراتيجية القوة الصارمة في حل الصراعات الدولية تأسيساً على المفهوم "الهوبزى" [٤]للطبيعة، وهى إستراتيجية تنتمي إلى القرن التاسع عشر، فإن أوروبا تنطلق من إستراتيجية تنتمي

[4] توماس هوبز (٥ أبريل ١٥٨٨ - ٤ ديسمبر ١٦٧٩) يعد توماس هوبز أحد أكبر فلاسفة القرن السابع عشر بإنجلترا وأكثرهم شهرة،كما عرف بمساهمته في التأسيس لكثير من المفاهيم التي لعبت دورا كبيرا ليس فقط على مستوى

إلى القرن العشرين تدور حول مفهوم القوة اللينة تتأسس على المفهوم "الكانتى"[5] للحكومة العالمية، فما تنفقه الولايات المتحدة على ميزانية الدفاع ما يقارب ٣٨٢ مليار دولار عام ٢٠٠٣م والذي يشكل ٣,٤% من الدخل القومي الأمريكي، مقارنة بما تنفقه كل دول الاتحاد الأوروبي ما يقارب ١٧٣ مليار دولا سنوياً (حنا،٢٠٠٥م،ص٣٥)، وتؤدى تلك الفجوة العسكرية بين أوروبا والولايات المتحدة إلى علاقة تقوم على "التوتر المحكوم" بين الطرفين، وعلى العرب أن يختاروا إما بين أوروبا أو الولايات المتحدة، فالحياد أو محاولة اللعب على الخلاف بين الطرفين سيفشل.

أن الاتحاد الأوروبي مهتم بخطورة تهميش دوره العالمي، كما تجسد في تهميش الدور الأوروبي في عملية السلام كما إن فشل أوروبا في الاتفاق على مشروع الدستور الأوروبي في ديسمبر سنة ٢٠٠٣م كان ثمرة للإستراتيجية الأمريكية لتقسيم وتهميش أوروبا، فإن واشنطن قد ألحقت أضراراً بليغة بأوروبا سنة ٢٠٠٣م بدءاً بتهميش دورها في عملية السلام في الشرق الأوسط، وانتهاء بإجهاض أي اتفاق حول دستور الاتحاد الأوروبي، ومعاقبة أوروبا لموقفها من الحرب على العراق (ملف الأهرام الاستراتيجي ٢٠٠٣م)

إن قيام الاتحاد الأوروبي بإصدار عملته الموحدة "اليورو"، قد يقود في المستقبل القريب إلى قيام نظام نقدي دولي جديد يرتكز على اليورو والدولار والين، نظراً لقيام العديد من دول العالم ومنها الدول العربية بتغير جزء من إحطياطياتها النقدية من الدولار إلى "اليورو"، كما ستساعد العملة الأوروبية الجديدة إلى خلق وحدة نقدية جديدة في البنوك المركزية العالمية، تساهم في استقرار الاقتصاد العالمي لأن الاعتماد على عملة "الدولار" كعملة دولية مهيمنة في المبادلات التجارية الدولية، يجعل الاقتصاد العالمي أكثر عرضة للتأثر بالتغيرات غير المتوقعة.

أن وجود دولتين من دول الاتحاد الأوروبي أعضاء دائمين في مجلس الأمن وامتلاكهما للسلاح النووي يعزز من قدرة الاتحاد الأوروبي على منافسة الولايات المتحدة في العديد من المجالات الدولية، إضافة إلى أن السياسات الأوروبية أصبحت تتوجه نحو خدمة المصالح والأهداف الإستراتيجية لأوروبا والتي تتعارض مع المصالح الأمريكية في بعض القضايا، لذلك أصبح الاتحاد

النظرية السياسية بل كذلك على مستوى الفعل والتطبيق في كثير من البلدان وعلى رأسها مفهوم العقد الاجتماعي كذلك يعتبر هوبز من الفلاسفة الذين وظفوا مفهوم الحق الطبيعي في تفسيرهم لكثير من القضايا المطروحة في عصرهم.

[5] إيمانويل كانت (١٧٢٤م – ١٨٠٤م) فيلسوف من القرن الثامن عشر ألماني من بروسيا ومدينة كونغسبرغ كان آخر فيلسوف مؤثر في أوروبا الحديثة في التسلسل الكلاسيكي لنظرية المعرفة خلال عصر التنوير واحد من أكثر أعماله شهرة هو نقد العقل المجرد

الأوروبي مدرك لأهمية موقعه في تحديد السياسة الدولية بالإضافة إلى موقعه في مجموعة الدول الصناعية الثمانية، وهذا ما أعطى الاتحاد الأوروبي ثقلا دولياً (الحاج، ٢٠٠٥م،ص٨٢).

إن نظرة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للعالم مختلفة في فعالية القوة كما أخلاقية استعمال القوة فأوروبا تخطت بُعد القوة وانتقلت إلى عالم القوانين والتعاون الدوليين ويتجلى ذلك في الدستور الأوروبي حيث يحدد الدستور الجديد علاقة الاتحاد الأوروبي بالعالم بالمساهمة في السلام والأمن والوحدة والاحترام بين الشعوب والقضاء على الفقر والمحافظة على حقوق الإنسان ومراقبة تطبيق القوانين الدولية واحترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، أما الولايات المتحدة فال تزال تعيش عصر القوة حيث القوة العسكرية لا تزال العامل الأساسي في السياسة الأمريكية.

فقد شكلت أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١م تحالف جديد بين الولايات المتحدة وأصبح الاتحاد الأوروبي يشكل معبراً للولايات المتحدة إلى منطقة الشرق الأوسط في الحرب على الإرهاب في هذا المجال أما في المجالات الأخرى فلا تزال التنافس قائم بين الطرفين للمحافظة مصالح كل طرف.

٣- رؤية "توازن المصالح" الأوروبية الأمريكية

طبقاً لتلك الرؤية، فإن العلاقات الأوروبية الأمريكية أكثر تعقيداً أو تعدداً من المفاهيم الأحادية المبسطة التي تطرحها الرؤيتان السالفتان، فهذه العلاقات تنطوي على عناصر للتعاون وأخرى للتنافس في آن واحد، فالعلاقات الأوروبية الأمريكية تنهض على أسس صلبة من المشاركة التاريخية، والقيم الليبرالية المشتركة والمصالح المشتركة التي قد تتصادم أحياناً، وأخيراً إلى وفاق حول القواعد العامة للسياسة الدولية في كل حقبة تاريخية بما في ذلك تحديد الأعداء الأساسيين (المجدوب ،٢٠٠٣م،ص٥٦-٥٧).

أن الفوارق بين السياستين الأوروبية والأمريكية قد ذابت، إلى حد أن السياستين قد اقتربتا من بعضهما البعض، ولم يعد هناك فرق كبير بين ما يقوله "جورج دبليو بوش"، وبين ما يقوله الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" أو المستشارة الألمانية "أنجيلا مريكل، لقد أصبح الجميع يقفون في خندق واحد وعلى مسافة واحدة وقريبة من إسرائيل، أما المسافة مع العرب فقد تباعدت كثيراً واختلفت باختلاف الدول العربي (اللاوندي،٢٠٠٨م،ص٢).

وما من شك بأن الاتحاد الأوروبي هو القوة الصاعدة الأولى مع وجود أطراف أخرى، إلا أن هذا الاتحاد هو القوة الأقدر على التنافس مع الولايات المتحدة، فهو قوة اقتصادية وعسكرية لا يستهان بها وإذا شهد هذا الاتحاد تطوراً حقيقياً في اتجاه إيجاد هوية أوروبية، فإن السنوات القادمة

ستشهد بروز عملاق دولي يعيد الميزان العالمي للاعتدال وينهي مرحلة القوة العظمى الوحيدة (أبو خزام، ٢٠٠٥م،ص٢٥٩-٢٦٠)، سوف تعمل الولايات المتحدة على إعاقة الدور الأوروبي، وهي تعمل على شق أوروبا مثلما اعتمدت على بريطانيا في خمسينات القرن الماضي وتتجه الولايات المتحدة صوب دول شرق أوروبا للقيام بهذا الدور بضعفها الاقتصادي وحاجتها للمعونة تبدو كهدف لتعطيل دور أوروبا.

ستعتمد الهيمنة الأمريكية على أوروبا أو انحسارها عنها على مدى قدرة أمريكا على اختراق أوروبا، فإن استطاعت أوروبا بلورة سياسة خارجية ودفاعية مستقلة، مهما كانت توجهاتها فإن الهيمنة الأمريكية على القارة ستتآكل، أما إذا اخترقت أوروبا بشكل كبير فإن أوروبا ستخضع للهيمنة بضعة عقود أخرى (أبو خزام،٢٠٠٥م،ص٢٦٨).

فقد كشفت الحرب على العراق ومؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩١م، تشتت الموقف الأوروبي، فالعلاقة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص الشرق الأوسط يمكن استخلاص التالي: من هو راغب للمساعدة، هو غير قادر، ومن هو قادر لا يرغب بذلك، أمريكا قادرة ولا ترغب، وفي المقابل الاتحاد الأوروبي راغب وغير قادر، فأمريكا ممسكة بكل تفاصيل المنطقة وهي تريد دوراً ثانوياً لأوروبا، أو بالأحرى تريد دوراً لأوروبا وكما وصفها الدستور الأوروبي– أي حفظ أمن، مساعدات إنسانية وما شابه، لكن دون الأمور المهمة، وفي هذا الإطار، لا تريد أوروبا لعب هذه الدوار، فقط لأنها تندرج تحت العباءة الأمريكية في ظل التحولات الكبرى، ولأنها لا تريد أن تكون في موقع التبعية، وذلك بعكس ما كان عليه الوضع على الساحة الأوروبية السابق – أي وحدة أوروبية ومهام تحت العباءة الأمريكية (حنا،٢٠٠٥م،ص٤٣).

إذا من خلال هذه الأسس، وبسبب ضعف الإمكانيات العسكرية، يمكن الاستنتاج إن الاتحاد الأوروبي يرغب بلعب دور القوة اللينة وهي الأساس والتي تتمثل بالمساعدات الاقتصادية والعلمية، ونشر المبادئ الديمقراطية وغيرها من الأمور، وهذه الأمور يلعبها الاتحاد الأوروبي أصلاً عبر العديد من المبادرات، والذي حدد كيف يجب أن تكون عليه العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار (التقرير الأوروبي ٢٠٠٥م)

المبحث الثالث: تأثير دبلوماسية الاتحاد الأوروبي في عملية السلام

تاريخ الاتحاد الأوروبي حافل بالمواقف التي أثرت على القضية الفلسطينية، لكن هذه المواقف تغيرت وتبدلت واختلفت في درجة تأثيرها مع مرور الزمن، ويأتي الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في ظل محددات داخلية وخارجية ويمكن إيضاح أبرزها في الأتي:

١. لا يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي قد وصل إلى سياسة خارجية موحدة تعبر عن موقف محدد وواضح ومستقل.
٢. لا يمكن غياب المخططات الأوروبية الخاصة بفلسطين في الصراعات الأوروبية الداخلية لوجود الأماكن المقدسة، فغالباً ما كانت الأماكن المقدسة تشكل حجة خاصة للتدخل الأوروبي في شؤون فلسطين (خضر، ١٩٩٣م،ص٤٣)
٣. إن الحدود الدبلوماسية للتحرك الأوروبي إزاء الصراع العربي– الإسرائيلي حكمته العديد من الاعتبارات والأفكار الخاصة بالنظرة الأوروبية لفلسطين، بالإضافة إلى أدوات الضغط الخارجية التي مورست على القرار السياسي الخارجي الأوروبي من أطراف دولية وحتى قوى داخلية (الجاسور،٢٠٠٧م،ص٢٣٠).

ما تقوم به أوروبا من سياسات إزاء الصراع في الشرق الأوسط، ليس إلا توزيع أدوار ما بين ضفتي الأطلسي حيث وصل الأمر إلى درجة أن الدعوات الأوروبية لم يكن لها أي مصداقية في مجلس الأمن، ولا تتخذ مواقف الند من السياسات الأمريكية، ونجد أن تصويت دول الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن أما معترض أو متحفظ أو ممتنع عن التصويت على القرارات التي تصدر ضد سياسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي دفع إسرائيل إلى التعليق على صدور القرار رقم ١٩٩٠/٦٨١م الذي استنكر قيام إسرائيل بإبعاد أربعة فلسطينيين وهو القرار الذي صدر بالإجماع وبموافقة الولايات المتحدة إلى اعتبار أن"مصير القرار سيكون كمصير القرارات الأخرى وهي الآن في أرشيف الأمم المتحدة (روبنبرغ،١٩٩٦م،ص٢٩٣).

فالحقيقة التي لازمت أوروبا سواء كانت خلال فترة الحرب الباردة أو ما تلت فترة الحرب الباردة هو عدم قدرة أوروبا على تحقيق الاستقلالية وعدم فعاليتها في توظيف مقدراتها الاقتصادية والسياسية لتطبيق المبادئ المعلنة ومن تم التأثير على مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وصولاً إلى حل شامل وعادل ودائم لهذا الصراع (مصطفى،٢٠٠٥م،ص٤٧)، وفي الوقت الذي عبرت أوروبا عن رأيها في أسس السلام في الشرق الأوسط، والتي ترتكز على الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م وعدم شرعية المستوطنات، والاستناد إلى القرارين ٢٤٢و ٣٣٨، إلا أن هذه المواقف لم تجد من يؤيدها، أو يساندها من الأنظمة العربية

التي فضلت الانخراط في مسلسل التسوية من وجهة النظر الأمريكية وحتى الإسرائيلية وهذا ما حصل في مؤتمر مدريد وكذلك كل المبادرات التي طرحت لاحقاً (الجاسور، ٢٠٠٧م، ص٢٣٢).

١. القيود المفروضة على زيادة التدخل الأوروبي في عملية السلام

يشك الأوروبيين في أن العرب يدعمون مشاركتهم في العملية السلمية لأسباب إستراتيجية، وإن المطالبة بدور أوروبي في العملية السلمية ليس أكثر من مجالات تكتيكية هدفها لفت نظر الولايات المتحدة وأن العرب سيتجهون باتجاه الولايات المتحدة بعيداً عن الأوروبيين في اللحظة التي يشعرون فيها أن الولايات المتحدة سوف ترحب بهم (البرغوتي،١٩٩٧م،ص١٢٢-١٢٣)، إلا إن الطموح الأوروبي للعب دور في الجهد السياسي في المنطقة العربية، تقيده عدة عوامل منها:-

١. الخلافات البينية حول طبيعة الدور السياسي للاتحاد الأوروبي في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين زاد من القيود المفروضة على التدخل الأوروبي في تسوية ذلك الصراع، فإن هذه التجادبات بين السياسات الأوروبية بشأن الصراع العربي الإسرائيلي يشكل عنصر ضغط وتقييد تجاه زيادة التدخل الأوروبي في عملية السلام (حتى،١٩٩٧م،ص٩).

٢. منظمة الأمن والتعاون الأوروبي تزيد القيود على الدور الأوروبي في عملية التسوية، التي لا يجعله يستطيع أو لا يرغب أن يتجاوز الدعم المادي والتعبير عن الأمنيات والآمال، دون ممارسة أي ضغوط حقيقية على إسرائيل أو حتى إدانة السياسات الإسرائيلية بصورة صريحة (عبد العظيم،١٩٩٧م،ص٢١١).

٣. يشكل الوضع الإقليمي العربي تحدياً أمام الدور الأوروبي في عملية السلام وذلك كون الدول العربية ليست متفقة جميعاً حيال التسوية، فهناك عدد من التباينات بين الحكومات العربية حول هذا الموضوع أكبر مما هو بين الحكومات الأوروبية، فبعض الدول العربية تدعم الدور الأمريكي في التسوية مقابل مجموعة أخرى ترى أهمية كبرى للدور الأوروبي في عملية التسوية.

٤. رد الفعل السلبي التقليدي لإسرائيل على أية مبادرة يقوم بها الاتحاد الأوروبي تجاه عملية السلام عاملاً إضافياً لتقيد التدخل السياسي الأوروبي في عملية التسوية ، وذلك بسبب اعتبار إسرائيل أن الخيوط العريضة للسياسات الأوروبي في المنطقة العربية، مبنية على القرارات الدولية ذات الصلة والتي تصب من وجهة نظر إسرائيل في مصلحة الدول العربية (النواوي،٢٠٠٠م،ص١١٤) ومن جهة أخرى تؤيد إسرائيل انفراد الولايات المتحدة لجهود الوساطة وذلك للأسباب التالية (الجاسور،٢٠٠٧م،ص٢٢٣) :-

١. قناعتها بأن موقف الاتحاد الأوروبي متحيز للعرب على الدوام نظراً لاعتماد أوروبا على البترول والغاز الطبيعي من العرب في تغذية مصانعها بالطاقة، وكذلك رغبة أوروبا في الفوز بنصيب كبير من الأسواق النفطية الغنية المستهلكة للعديد من المنتجات الأوروبية.
٢. التعامل مع الولايات المتحدة أسهل بالنسبة لإسرائيل لان التعامل بينهما هو تفاعل ثنائي بينما الأمر مختلف بالنسبة للاتحاد الأوروبي.
٣. مقدرة إسرائيل على التأثير في مؤسسات صنع القرار الأمريكي أكثر من التأثير على مؤسسات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، لاتخاذ قرارات لصالح إسرائيل.
٤. ثقة إسرائيل في قدرة الولايات المتحدة على اتخاذ المبادرات تجاه المخاطر والنتائج المعاكسة المحتملة للقرارات الإسرائيلية.

٢.فرص الدور الأوروبي في عملية السلام

تشير التحليلات السياسية المتنوعة إلى أن مساهمات الاتحاد الأوروبي المالية والاقتصادية لعملية السلام، يزيد من دوره السياسي في عملية السلام وذلك للأسباب التالية :-

١. دور الاتحاد الأوروبي هو دور مكمل ولا يقوم بدور منافس أو مناهض للدور الأمريكي في المنطقة، لرغبته في حفظ علاقات جيدة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، هذا التوجه يعكس سياسة واقعية عند الطرف الأوروبي الذي يريد تثبيت موقع سياسي له في عملية السلام من خلال التقدم ببطء تفادياً لأي رفض أمريكي– إسرائيلي لدوره (حتى،١٩٩٧م،ص١٤-١٥).
٢. يساعد الدور الأوروبي على احتواء كل توتر محتمل، وذلك بدفع الولايات المتحدة إلى التحرك تجاوباً مع هذا الدور الذي يمنع حدوث فراغ سياسي أو جمود دبلوماسي، وبذلك يمكن أن يصبح الدور الأوروبي محفز للسياسة الأمريكية (الحاج،٢٠٠٥م،ص٣٢٣-٣٢٥).
٣. الدعم العربي للمساعي الأوروبية الذي من شأنه أن يساهم في بلورة سياسة أوروبية على الصعيدين الإقليمي والدولي يصب في تحريك المفاوضات العربية الإسرائيلية .
٤. تعتبر المساعدات الاقتصادية من أهم الأوراق التي يملكها الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أكبر مانح للمساعدات في إطار دبلوماسية التسوية وتتجه هذه المساعدات إلى هدف استراتيجي يتخطى الاقتصاد المباشر، إذ تعمل على خلق الاستقرار وتدعيمه وتشجيع التعاون والمشاريع المشتركة بين طرفي العملية السلمية (إيزابيل،١٩٩٩م،ص١٣٨-١٣٩).

٢. ١ دور الاتحاد الأوروبي في اللجنة الرباعية:

كادت انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م، إلى قبول إسرائيل لتتدخل أطراف دولية في القضية الفلسطينية مما سهل على اللجنة الرباعية لرعاية عملية السلام أخذ دور لها، بحيث وضعت الانتفاضة خطاً فاصلاً بين مرحلتين في عملية التسوية **الأولى:** مرحلة أوسلو وما تعنيه من احتكار أمريكي للمفاوضات الفلسطينية– الإسرائيلية، **والثاني:** مرحلة البحث عن صيغة للتسوية أكثر توازناً بفعل المساندة الشعبية المحلية والعربية بالإضافة إلى دعم الاتحاد الأوروبي للشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة (أبو طالب،٢٠٠١م،ص١٠٨)، ففي خضم التحضير لغزو العراق، انبثقت اللجنة الرباعية للشرق الأوسط في أواخر العام ٢٠٠١م، وذلك بعد أن مضى على اندلاع انتفاضة الأقصى أكثر من عام وبعد تشكيل لجنة ميتشل الأميركية، التي وضعت خطة لإنهاء العنف، وكذلك خطة تينت لنفس الغرض، فجاءت اللجنة الرباعية لتساعد في إنهاء العنف بين طرفين النزاع (حلاسه،٢٠٠١م،ص١٥).

بينت الانتفاضة إن الانفراد الأمريكي بقيادة عملية التسوية لم يعد أمراً ممكناً، فمنذ مؤتمر شرم الشيخ الذي شارك فيه إلى جانب الأمين العام للأمم المتحدة الرئيس المصري وعاهل الأردن والرئيس الأمريكي بات واضحاً أن دوراً أكبر للأطراف التي جرى استبعادها من عملية التسوية هو أمر لا مفر منه (الجواد،٢٠٠١،ص١١٨).

إن طبيعة التعامل الأوروبي مع القضية الفلسطينية، تأثر بمتغيرات جديدة كان لها دور مهم في صياغة جديدة للدور الأوروبي في المنطقة ومن هذه المتغيرات عضوية الاتحاد الأوروبي في اللجنة الرباعية وتكليفها بالإشراف على خطة خريطة الطريق، وهذا الدور الجديد لأوروبا يجعلها لاعباً أكثر فاعلية في المنطقة، وأكثر قبولاً للطرف الفلسطيني، وذلك عبر تبني جملة من المواقف التي تحسب إسرائيلياً على إنها تحابي الفلسطينيين (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني،٢٠٠٥م،ص١٤٨).

انطلاقاً من ذلك فإن الطابع الغالب على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية محكومة بعلاقة ثنائية: فأي تقارب أوروبي عربي يأخذ في عين الاعتبار العلاقة مع إسرائيل، لذلك تمارس الدول الأوروبية سياسة إرضاء بين طرفي النزاع، معتمدة على فنون أدوات العلاقات العامة، أكثر منها على أدوات السياسة الخارجية.

١. ٣. **زيادة تأثير الاتحاد الأوروبي في عملية السلام:** الفجوة القائمة بين نشاط الاتحاد الأوروبي الفعلي في المنطقة العربية وقدراته الفعلية على التأثير في سياسات الشرق سببت في تهميش دوره في عملية السلام بالشرق الأوسط وهذا يرجع إلى عدة أسباب (النواوي ،٢٠٠٠،ص١١٣):–

٢. عدم امتلاك الاتحاد الأوروبي التأثير الحاسم مثلما تتمتع به الولايات المتحدة على الأطراف المعنية لجمعهم على مائدة المفاوضات.
٣. عجز الاتحاد الأوروبي عن صياغة واضحة لسياسته الخارجية نظراً لوجود كثير من الانقسامات الداخلية في هياكله التنظيمية وعدم وضع تعريف واضح لمصالحه في المنطقة العربية.
٤. الخلافات العربية لم تساعد الاتحاد الأوروبي في إعطائه دور في المفاوضات الثنائية .

جاء الرفض الأوروبي لعملية التهميش من خلال رفض فكرة إنشاء بنك الشرق الأوسط والذي دعي له مؤتمر عمان الاقتصادي عام ١٩٩٥م، حيث كانت الفكرة تحظى بدعم أمريكي إسرائيلي قوي، وعقب إقرار المشروع رفض الاتحاد الأوروبي المساهمة في رأسماله، تم كانت الخطوة الثانية الدعوة لمؤتمر برشلونة، والخطوة الثالثة متمثلة في صدور إعلان بروكسل لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في يونيو/حزيران عام ١٩٩٦م رداً على التصريحات غير السلمية لرئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو"، وهو البيان الذي تضمن دعماً غير مسبوق للحقوق الفلسطينية ومثل معارضة علنية للانحياز الأمريكي للمطالب الإسرائيلية في هذه المفاوضات، أما الخطوة الرابعة فتمثلت في قرار مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ٢٨ أكتوبر/تشرين أول ١٩٩٦م بتعين سفير اسبانيا لدى إسرائيل مبعوثاً دائماً للاتحاد الأوروبي لمفاوضات الشرق الأوسط، متحدين الإنذار الأمريكي من عدم الإقدام على مثل هذه الخطوة مكتفين بالدور الاقتصادي التي رسمته الولايات المتحدة (نجيب، ١٩٩٧م،ص ١٤٢-١٤١).

٣. ١ موفد أوروبي خاص لعملية السلام

شهدت الفترة التي تلت تولي الليكود الحكم في إسرائيل عام ١٩٩٦م، تكتيفاً للجهود الدبلوماسية الأوروبية للتوسط بين الطرفين بعد أن عجزت الولايات المتحدة الأمريكية ممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة "بنيامين نتنياهو" للاستمرار في العملية السلمية، إذ تم تعيين المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي إلى الشرق الأوسط ضمن إطار الإجراءات المنصوص عليها في فصل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة على أساس إنه عمل مشترك، وإنها برزت في المقابل كطرف سياسي ودبلوماسي ذي فاعلية، (الذي تم تهميشه أثناء انعقاد مؤتمر مدريد للسلام واتفاقيات أوسلو) (فؤاد،٢٠٠٢م،ص١٧٨)، حيث حددت مهام الموفد الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط "ميغيل أنجيل موراتينس"، الذي عيين بتاريخ ٢٥ نوفمبر/تشرين ثانٍ ١٩٩٦م، بالنقاط التالية (خضر،٢٠٠٣،ص٥٠٠+٥٠١):-

١. إقامة اتصالات وثيقة مع جميع الإطراف في مسار السلام والحفاظ عليه.

٢. مراقبة مفاوضات السلام والاستعداد لتقديم نصح الاتحاد الأوروبي ومساعيه الحميدة للأطراف الصراع.
٣. الإسهام في تطبيق الاتفاقيات الدولية المعقودة.

إن تعيين المبعوث الخاص لعملية السلام بالشرق الأوسط من قبل الاتحاد الأوروبي جاء ليؤكد على زيادة دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام، حيث علق موراتينوس المبعوث الخاص بقوله " أنه إذا تم الوصول إلى صيغة ملائمة للسلام في الشرق الأوسط فإن الولايات المتحدة سيكون عليها بالقطع أن تتدخل، وفي الواقع فإن تدخل الولايات المتحدة لازم في كل الأحوال لحل الأجزاء الصعبة لأنها هي الطرف الوحيد الذي بإمكانها الوصول إلى حل لمثل هذه المشكلات أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فنحن نعلم جيداً حدودنا" (حتى،١٩٩٧م،ص٧)، على الرغم من ذلك ، فإن جولات المبعوث الأوروبي، باعتباره مبعوثاً خاصاً للاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط، لم تقتصر على وجهات النظر بين الأطراف المعنية وتطويق الأزمات والتوترات التي تحصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين في غياب الراعي الأمريكي، بل جاء الدور الأوروبي ليملأ الفراغ السياسي ويساهم في تحريك الجهود ومنع التدهور، واقترن ذلك باعتراف أوروبي بانفراد الولايات المتحدة بصياغة وتوجيه عملية التسوية، بل قناعة الدول الأوروبية الكبرى بأهمية وحيوية الدور الأمريكي وعندما كانت بعض بيانات اللجنة الأوروبية تنتقد السياسة الأمريكية تجاه عملية السلام فإنها كانت تحرص على تأكيد أن الدور الأوروبي لا يتحدى القيادة الأمريكية (مصطفى،٢٠٠٥م،ص٥٩).

الخلاصة

بدت المساعدات الاقتصادية والدور الاقتصادي والمالي على سياسات الاتحاد الأوروبي وكأنها الأداة الأقدر على تحقيق اختراقات إستراتيجية مهمة، وذلك على حساب أدواره السياسية والدبلوماسية، فمن خلال هذا الدور يحاول أن يظهر قوة مؤثرة في التوازنات الدولية وأن يضع سياسة خارجية تعكس رؤيته للمشكلات الإقليمية والدولية من خلال دوره الاقتصادي.

فالمساعدات الاقتصادية المقدمة من الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية تركت الأثر الواضح في تحسين أداء الاقتصاد الفلسطيني وتحسين شروط الحياة في المجتمع الفلسطيني، مما ساهم ذلك بشكل جدي في دفع عملية السلام والمشاركة في صياغة التسوية السياسية التي تهدف لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة العربية لما لها من تأثير على الاستقرار داخل الاتحاد الأوروبي.

الاتحاد الأوروبي يدرك تماماً أن إسرائيل ترفض السماح له بلعب أي دور في جهود التسوية السياسية، ويرى أن الدول العربية المعنية تركز على الدور الأمريكي، وبالتالي فان تفعيل المشاركة الأوروبية تستدعي الاقتناع بأهمية هذه المشاركة والعمل على تفعيلها وليس فقط في لحظات تأزم العلاقات مع واشنطن، كما يستدعي تطوير موقف متماسك من مجمل القضايا العربية التي يميل الاتحاد الأوروبي كاتجاه عام إلى التعاطي معها بشكل ايجابي.

الفصل الرابع
موقف الاتحاد الأوروبي من قضايا الحل النهائي

مقدمة

عَقدَت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل اتفاقية أوسلو التي تم توقيعها في ١٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣م، أول اتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك "شمعون بيريز"، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية "محمود عباس".

وتنص الاتفاقية على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية)، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لإتمامها في أقرب وقت ممكن، بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية والمقصود بقضايا الحل النهائي أو الدائم هي تلك القضايا المتعلقة بالمرحلة النهائية من مراحل التفاوض الفلسطيني- الإسرائيلي، وتتمثل في القدس واللاجئين والمستوطنات والدولة، وطبقاً للواقع المستجد في القضية الفلسطينية وعلى ضوء إنشاء إسرائيل لجدار الفصل العنصري، قد تم إضافة هذه القضية لتصبح من ضمن قضايا الحل النهائي الذي ستؤثر على مستقبل القضية الفلسطينية.

المبحث الأول: موقف الاتحاد الأوروبي من قضية القدس

أظهر الاتحاد الأوروبي اهتماماً خاصاً بأوضاع مدينة القدس ومصيرها، وبرز في هذا المجال دور كل من بريطانيا وفرنسا بسبب عضويتهما الدائمة في مجلس الأمن، لذلك تستلزم دراسة موقف الاتحاد الأوروبي لوضع مدينة القدس ومستقبل القدس العربية، مراعاة ثلاثة أمور على قدر كبير من الأهمية:-

١. قدرة الحركة الصهيونية على التأثير في السياسة الأوروبية، وامتلاكها نفوذاً كبيراً لدى وسائل الإعلام الغربية، بحيث تشكل ضغطاً على متخذي القرار في الدول الأوروبية لتسير توجهاتهم وفق الخط الصهيوني، حيث دأبت الحركة الصهيونية وأنصارها في الغرب على كتابة تاريخ فلسطين والقدس حسب أهوائها وصياغة مفاهيم خاصة عما تسميه أرض الميعاد (عطا،١٩٩٧م،ص١١).
٢. إن للدول الأوروبية مصالح اقتصادية، وأمنية وسياسية مع العالم العربي الذي يشكل بعداً جغرافياً واستراتيجياً هاماً للقارة الأوروبية.
٣. للقدس مكانة خاصة لدى الغرب المسيحي، وعليه فقد كانت لأوروبا رؤية خاصة للمدينة المقدسة، ربما تختلف عن المنظور الذي ترى فيه قضية الشرق الأوسط برمتها (حبيب،١٩٩٧م،ص١١٢+١١٣).

إن الخطاب السياسي الأوروبي يوضح أن هناك انقساماً واضحاً بين مواقف دول الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بمدينة القدس باعتبارها عاصمة لإسرائيل، وفيما يتعلق باعتراف الأوروبيين بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم على أرض وطنهم وأن تكون عاصمتهم القدس، وربما يعود ذلك إلى التزامهم بقرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ نوفمبر/تشرين ثانٍ ١٩٤٧م الذي نص على تدويل القدس تحت رعاية الأمم المتحدة، وعلى ذلك ويمكن تلخيص موقف الاتحاد الأوروبي من قضية القدس بآلاتي:

١. ١ تدويل القدس

١. تأييد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤٧/١٨١م الذي ينص على أن يكون للقدس كيانها الخاص تحت إشراف دولي بتأثير من الكنيسة الكاثوليكية ودولة الفاتيكان.
٢. تراجع الموقف الأوروبي عن تدويل القدس بتوقف دولة الفاتيكان عن تبني فكرة التدويل طبقا للبيان الصادر عن أمانة سر دولة الفاتيكان في ٦ نوفمبر/تشرين ثانٍ ١٩٦٩م، الذي طالب فيه البابا لأول مرة بعدم تدويل القدس على أن يكون لها وضع خاص من خلال أمانة دولية لمدينة القدس وحماية مناسبة للأماكن المقدسة، وأن يعهد إلى ممثلي الطوائف اليهودية والمسيحية والإسلامية القاطنة في المدينة إدارة القسم التاريخي (المدينة القديمة) وتحت إشراف دولة إسرائيل، وشكل ذلك تحولا خطيراً في موقف وسياسة دولة الفاتيكان تجاه القدس، مما ساعد إسرائيل لابتلاع مدينة القدس بإتباع سياسة تهويدية نشطة لم تستطع قرارات الأمم المتحدة وعودة دولة الفاتيكان إلى إثارة موضوع التدويل إيقافها (أنيس،١٩٨٧م،ص٢٥).
٣. رفض الاتحاد الأوروبي أي بادرة تتخذ من جانب واحد تستهدف تغيير وضعية القدس وأن أي اتفاق بخصوص وضعية القدس ينبغي أن يضمن للجميع حق حرية الدخول إلى الأماكن المقدسة.
٤. إيقاف التوسع الاستيطاني في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية حيث تتعارض العمليات الاستيطانية والقانون الدولي.
٥. الوضع النهائي لمدينة القدس يجب أن يقرر في مفاوضات المرحلة النهائية وكذلك التأكيد على انطباق المبادئ التي تم إقرارها من قبل مجلس الأمن بموجب قرار رقم ٢٤٢ على القدس الشرقية (صبري،٢٠٠٢م،ص٥٩).

٢. ١ موقف الاتحاد الأوروبي من احتلال الشطر الشرقي من القدس:

بعد حرب عام ١٩٦٧م، شرعت إسرائيل على الفور في اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية والمادية لتغيير الطابعين العربي والإسلامي للمدينة وإضفاء الصفة اليهودية فأعلنت في ٢٨ يونيو/تموز ١٩٦٧م ضم القدس رسمياً إليها، وهذا القرار رفضته الأمم المتحدة في عدة قرارات منها ٢٢٣٥ بتاريخ ٤ يوليو/حزيران ١٩٦٧، دعت فيه إسرائيل إلى إلغاء جميع التدابير التي اتخذتها لتغيير وضع القدس والامتناع عنه في المستقبل، ثم عادت في ١٤ يوليو/حزيران لتؤكد من جديد على القرار رقم ٢٢٥٤ في موقفها من ضم القدس وأعربت عن أسفها لعدم امتثال إسرائيل للقرار السابق (حبيب ١٩٩٧م،ص١١٨-١١٢٠).

١. مواقف الاتحاد الأوروبي من احتلال إسرائيل للشطر الشرقي للقدس منسجم مع قرار مجلس الأمن رقم ١٩٦٧/٢٤٢م الذي لا يجيز احتلال أراضى الغير بالقوة العسكرية، وجاءت قرارات الشرعية الدولية اللاحقة مؤكدة لذلك ومشددة على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ومن القدس، وهي بذلك تتفق مع النص الفرنسي وليس مع النص البريطاني للقرار(٢٤٢).
٢. رفض الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتعليق نقل سفارات دول الاتحاد الأوروبي إلى القدس إلى حين التوصل إلى تسوية نهائية بشان المدينة وهو ما نصت عليه اتفاقية أوسلو، وإعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي والاتفاقيات الأخرى اللاحقة (عبد الله،٢٠٠٤م،ص٣٢٤).
٣. امتناع الدول الأوروبية عن القيام بأي عمل من شأنه أن يفسر على انه اعتراف ضمني باحتلال إسرائيل للقدس أو يضفي الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي لها (حتى،١٩٩٧م،ص٦).

٣. ١ سياسة التهويد الإسرائيلية للقدس:

يتمثل موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة تهويد القدس (حبيب،١٩٩٧م،ص١٢٠) في:-
١. الشجب اللفظي لسياسة التهويد الإسرائيلية للقدس بشقيها التشريعي والعملي منذ الاحتلال الإسرائيلي للمدينة.
٢. تفاوت الموقف الأوروبي بشان قرار الجمعية العامة رقم ١٩٨٠/١٩٦/٣٥م الذي يدين إصرار إسرائيل على مواصلة سياستها التهويدية للقدس، ودعوتها للامتثال التام لجميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالطابع التاريخي للقدس.
٣. رفض معظم الدول الأوروبية تأييد قرار إدانة إسرائيل بسبب أعمال الحفر التي أجرتها أسفل وحول الحرم الشريف في القدس.

٤. ١ القانون الأساسي الإسرائيلي للقدس

أقر الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ٣٠ يوليو/حزيران ١٩٨٠م، القانون الأساسي للقدس الذي يتضمن الإعلان عن القدس موحدة عاصمة لإسرائيل، ويتلخص موقف الاتحاد الأوروبي من القانون الأساسي الإسرائيلي بشان القدس بآلاتي :

١. تأييد قرار مجلس الأمن رقم ١٩٨٠/٤٧٨م الرافض للاعتراف بـ "القانون الأساسي بشأن القدس"، ومطالبة الدول الأعضاء التي تقيم بعثات دبلوماسية في القدس بسحبها إذ أيدت الدول الأوروبية الأعضاء في مجلس الأمن هذا القرار.
٢. عدم الاعتراف بقرار الكنيست الإسرائيلية اعتبار القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل.
٣. تأييد جميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة سنويا منذ عام ١٩٨١م التي تطالب الدول الأعضاء التي لها سفارات في القدس بسحبها بما فيها هولندا التي لها سفارة في القدس وتؤكد جميعها على عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية الخاصة بالقدس وتشجب نقل بعض الدول لسفاراتها إلى القدس (عطايا،١٩٩٧،ص٢٥+٢٦).

٥. ١ نقل السفارة الأمريكية إلى القدس

موقف الاتحاد الأوروبي الرافض لقرار الكونغرس الأمريكي نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس منسجم مع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقدس، لكن ردة الفعل الأقوى على قرار الكونغرس الأمريكي جاءت من الدولتين العضويتين في مجلس الأمن بريطانيا وفرنسا، إذ انتقدت الأولى وعلى لسان وزير خارجيتها آنذاك "ملكوم ريفكند" قرار الكونغرس الأمريكي رافضاً أي تدخل من هذا القبيل في قضية حساسة كالقدس، أما فرنسا فقد أكدت وزارة خارجيتها على ضرورة الحفاظ على الوضع الراهن لمدينة القدس، وطالبت بعدم اتخاذ أي إجراء من شانه التأثير على نتائج المفاوضات النهائية حول القدس ودعت إلى الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ١٩٨٠/٤٧٨م، وبشأن "قانون تفويض العلاقات الخارجية" الذي اقره الكونغرس وصادق عليه الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" الذي يعتبر القدس عاصمة لإسرائيل أينما وردت في الوثائق الرسمية الأمريكية فلم يبدي الاتحاد الأوروبي أي اعتراض وآثر الصمت، الأمر الذي يظهر مجدداً هيمنة أمريكية شبه مطلقة على موضوع الصراع الإسرائيلي العربي وتبعية أوروبية للقرار الأمريكي (www.rcja.org.jo/international3.htm).

٦. ١ الاتحاد الأوروبي وبيت الشرق

التعامل مع "بيت الشرق" كمقر للسياسة الخارجية الفلسطينية من خلال إصرار ممثلو "الترويكا الأوروبية" المنبثقة عن الاتحاد الأوروبي على زيارة "بيت الشرق" كلما زار القدس، هو ما ظلت إسرائيل ترفضه في حين رحبت السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير بهذا القرار باعتباره مظهراً من مظاهر الاعتراف بسيادتها الخارجية انطلاقاً من القدس (حبيب١٩٩٧م،ص١٢١)، مما أثار حفيظة إسرائيل التي رأت فيه امتداداً لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في القدس لذلك شرعت الحكومة الإسرائيلية عبر سن التشريعات والقوانين لسد كل ثغرة يحاول الفلسطينيون النفاذ منها لتأكيد بطلان وعدم مشروعية القانون الإسرائيلي للقدس، حتى اتخذ رئيس الوزراء" بنيامين نتنياهو" قرار إغلاق بيت الشرق نهائياً ومنع أي نشاط سياسي، ولكن أوروبا تحدت القرارات الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي وأصدر الاتحاد الأوروبي قراراً في يوليو/حزيران ١٩٩٦م، ألزم فيه وفد الترويكا بزيارة بيت الشرق أثناء زيارته للقدس إلا أن هذه القرار لم يفلح في ثني السلطات الإسرائيلية التراجع عن قرارها بإغلاق بيت الشرق (القرعي، ١٩٩٦م،ص٢١١).

تلاشى الموقف الأوروبي منذ مدريد بسبب التعنت الإسرائيلي، وعدم سماح الولايات المتحدة لأوروبا ولغيرها لعب أي دور في المفاوضات يتعدى التمويل والمساعدة في تنفيذ مشروعات اقتصادية، لذا فقد تم استبعاد قضية القدس من أي اجتماع ومفاوضات للاتحاد الأوروبي حسب اتفاقية أوسلو، وإعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي اللذان قضيا بتأجيل قضية القدس إلى مفاوضات الوضع النهائي التي كان من المفروض لها أن تبدأ في نهاية عام ١٩٩٧م ولكنها ذهبت أدراج الرياح لتندلع انتفاضة الأقصى التي أعادت خلط الأوراق من جديد ليعود الاتحاد الأوروبي للحديث عن "إفراط إسرائيل باستخدام القوة"، وشجب ما سماه بالعنف الفلسطيني.

ثانياً: قضية اللاجئين

تعد قضيتي اللاجئين[٦] والنازحين[٧] الفلسطينيين سبباً من مجموع أسباب استمرار القضية الفلسطينية التي هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي وسيبقيان كذلك ما لم تحل حلاً عادلاً، حيث

---

[6] اللاجئ هو كل فلسطيني طرد من محل إقامته الطبيعية في فلسطين عام ١٩٤٨ أو بعدها، أو خرج منها لأي سبب كان ولم تسمح له إسرائيل بالعودة إلى موطنه السابق. ويبقى اللاجئ محتفظاً بهذه الصفة إلى أن يعود هو أو نسله إلى موطنه الأصلي. هذا التعريف للاجئ يطابق القانون الدولي الذي على أساسه صدر قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

[7] أما التعريف الفلسطيني للنازح فهم:"أولئك الأفراد وعائلاتهم وأسلافهم الذين غادروا منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة ،أو كانوا غير قادرين على العودة إلى منازلهم نتيجة لحرب ١٩٦٧م.

تعثرت بسببهما الحلول طيلة ما يقارب نصف قرن كونها لا تطرح موضوع حق العودة للاجئين والنازحين الفلسطينيين، الذي هو موضوع خلاف جذري بين طرفي الصراع العربي- الإسرائيلي (عمرو،٢٠٠٤م،ص٦٨٠) ، وهكذا ولدت قضية اللاجئين الفلسطينيين وأضحت جوهر الصراع الذي وسم مراحل تطور القضية الفلسطينية، التي ظلت البعد الأكثر استعصاءً على المعالجة، ضمن كل المحاولات الرامية إلى إبرام تسوية نهائية مرضية للقضية الفلسطينية وخاصة بالنسبة للطرف الفلسطيني، بعدما تم تأجيل بحث قضية اللاجئين في اتفاق أوسلو في المرحلة النهائية (عطايا،١٩٩٦،ص٣٦).

٢. ١ قضية اللاجئين الفلسطينيين في المفاوضات المتعددة الأطراف

ومع الأهمية القصوى لقضية اللاجئين في تحديد مستقبل التسوية برمتها، فقد لوحظ غياب أو تجاهل حضورها في بداية مفاوضات التسوية، فبادرت مصر بطلب تكوين لجنة خاصة لمناقشة القضية، وقد استجاب راعيا المؤتمر الولايات المتحدة وروسيا لهذه المبادرة فتم تكوين هذه اللجنة (الأزعر، ١٩٩٦م،ص٥٢)، وقاطعت إسرائيل الاجتماع الأول للجنة اللاجئين الذي انعقد في كندا- أوتاوا ١١و١٢ مايو/أيار ١٩٩٢، بسبب المشاركة الفلسطينية، وطبيعة المواضيع المدرجة على جدول الأعمال (الكيلاني،٢٠٠١م، ص٢٣-٢٤).

كما اتضح غياب مرجعية واضحة لقضية اللاجئين في إطار العملية السلمية التي انبثقت عن مؤتمر مدريد في مجموعة عمل اللاجئين، لأنها لا تملك آلية لاتخاذ قرارات (عمر،٢٠٠٤،ص٦٩٨-٦٩٩)، وواجهت هذه المجموعة التي كانت ترعاها كندا، بالتعاون مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان صعوبات للتقدم بسرعة فقد عارض الإسرائيليون بشدة فكرة عودة اللاجئين بذاتها ولا سيما لاجئ عام ١٩٤٨م، ولكن النتيجة الوحيدة الحاصلة تتعلق بإنشاء مصرف معطيات حول اللاجئين، وإطلاق بحث حول ظروف العيش في الضفة الغربية وغزة ومساعدة تقنية لإنشاء مكتب فلسطيني للإحصاء بالمقابل لم يلق المشروع الذي قدمه الوفد الفلسطيني والمتعلق بإعادة جميع العائلات موافقة الإسرائيليين الذين ادعوا لأنفسهم حق البت في كل حالة بمفردها (خضر،٢٠٠٣م،ص٤٨٧).

لذلك لم تنجز أي شيء على الصعيد السياسي ونظراً لوجود خلاف حاد في قضية اللاجئين بين الطرف الفلسطيني والأطراف العربية من جهة وبين الطرف الإسرائيلي من جهة أخرى فبينما تطالب إسرائيل بحل مشكلة اللاجئين في إطار اقتصادي وإنساني يقتضي تحسين أحوالهم المعيشية حيث أماكن تواجدهم، بينما يصر الجانب الفلسطيني والعربي على الحل السياسي لقضية اللاجئين على اعتبار إنها قضية سياسية يتوجب حلها في إطار تحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني وفقاً للقرارات الدولية وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر بتاريخ ١١ ديسمبر/كانون أول ١٩٤٨م (عمر،٢٠٠٤،ص٦٩٩).

وسط هذا الخلاف جرى اتفاق مبدئي على أهمية تحسين أوضاع اللاجئين والنازحين حيث هم، اجتماعياً واقتصادياً وصحياً وبخاصةً سكان المخيمات، وهذه الخطوة تحمل دلالات متباينة لدى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فالجانب الفلسطيني يعتبر تحسين الأوضاع لا يجب أن يتعارض وهدف العودة وبقية الحقوق التاريخية التي تكفلها قرارات الشرعية الدولية، أما الإسرائيليون يعتبرون مع الأوروبيون نسبياً أن هذه الخطوة تأتي ضمن إستراتيجية لتوطين اللاجئين حيت شتاتهم (الأزعر،١٩٩٦م،ص٦١).

ولا تزال قضية اللاجئين الفلسطينيين من أعقد المشاكل والتي لا تزال تواجه التعنت والرفض الإسرائيلي لأي حلول لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأراضيهم حيث وافقت إسرائيل من أجل إنهاء قضية اللاجئين بعودة (٥٠٠٠) خمسة ألاف لاجئ للعودة ضمن لم شمل وتعويض باقي اللاجئين من خلال صندوق تساهم به إسرائيل والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالإضافة إلى الدول العربية (عمر،٢٠٠٤م،ص٧٠٠).

٢. ٢ موقف الاتحاد الأوروبي من قضية اللاجئين

لم يكن هنالك موقف أوروبي واضح تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨م حتى حرب حزيران يونيو/حزيران ١٩٦٧م، والتغير الأساسي في الموقف الأوروبي يتعلق بالمشكلة الفلسطينية التي لم تعد تعتبر في نظر الأوروبيين مشكلة لاجئين وحسب، بل هي لب النزاع، وإن الشعب الفلسطيني يستحق ممارسة حقه في تقرير المصير (صبري،٢٠٠٤م،ص٥٩)، إذ كان ينظر لمشكلة اللاجئين على أنها مجرد قضية للاجئين يمكن حلها من خلال دفع مبالغ نقدية عن طريق الأمم المتحدة لإيجاد حلاً لها.

١. هذا وسجلت وثيقة شومان وزير خارجية فرنسا في عهد الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو أول بداية للتعامل مع مشكلة اللاجئين على أساس أنها قضية سياسية ويجب إيجاد حل لها بالاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتقرير مصيره، ووافق وزراء خارجية الدول الأعضاء الست بالإجماع على وثيقة شومان في ١٣مايو/أيار١٩٧١، بتبني نص مشترك يعلن المقترحات الأوروبية لحل الصراع الإسرائيلي – العربي التي تضمنت (أبو عفيفة ،١٩٩٨،ص٥٠) المبادئ الأساسية التي نصت عليها وثيقة شومان فيما يتعلق بقضية اللاجئين (الان،٢٠٠٣،ص١٤٤؛ البرغوتي،١٩٩٩،ص٧٢) :-

٢. إطلاق مبادرة أوروبية لحل مشكلة اللاجئين ضمن إطار هيئة الأمم المتحدة وبالارتباط مع دول الشرق الأوسط والدول القادرة على تحمل نفقات تمويل برنامج مساعدة اللاجئين.

٣. إعطاء اللاجئين الفلسطينيون الخيار بين العودة التدريجية إلى وطنهم أو التوطين مع التعويض في دول أخرى

فقد أثارت الوثيقة التي استندت على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في نوفمبر ١٩٦٧م، اعتراضاً شديداً داخل إسرائيل، ومن أجل تخفيف اعتراض إسرائيل سارع وزير خارجية ألمانيا "ولتر شيل" في زيارة إلى إسرائيل للتقليل من أهمية الوثيقة واعتبارها مجرد قاعدة للنقاش، على عكس رأي وزير الخارجية البلجيكي الذي أبدى رضاه عن الإجماع الأوروبي حول هذه المسألة (خضر،٢٠٠٣،ص٤٣٤)، وزاد من اهتمام الاتحاد الأوروبي من قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال "إعلان البندقية" الشهير في يونيو/حزيران ١٩٨٠ الذي أشار إلى إيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية التي ليست ببساطة مشكلة لاجئين بل يجب وضع الشعب الفلسطيني في موقع يؤهله لممارسة حقه في تقرير المصير بصورة كاملة ولا بد من إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات" (ألان،٢٠٠٣،ص١٤٥).

فقد أصرت إسرائيل منذ إنشاءها عام ١٩٤٨م، على عدم إشراك المجتمع الدولي في مسار التفاوض مع الدول العربية، ولكن من خلال صيغة مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م، استطاعت إسرائيل أن تحقق هدفها من المفاوضات المنفردة مع الدول العربية، مكتفية بالولايات المتحدة شريك وراعي لعملية السلام مع الدول العربية، فأن كافة المشاريع الإسرائيلية المطروحة لحل مشكلة قضية اللاجئين الفلسطيني، تسعى إلى إشراك المجتمعين الغربي والدولي في هذه المسؤولية بل أضافت على الدول العربية المشاركة في تسوية قضية اللاجئين حتى ترفع عن نفسها المسؤولية القانونية والأخلاقية التي سببتها بخلق هذه القضية باحتلالها الأرضي الفلسطينية عام ١٩٤٨م وما تلاها من، احتلالها لباقي الأراضي الفلسطينية في حرب يونيو عام ١٩٦٧م.

أيدت دول الاتحاد الأوروبي قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ الصادر في ديسمبر/كانون أول ١٩٤٨م والذي نص على: "حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، ودفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وكل مفقود أو مصاب بضرر عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة" كما تضمن " تسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات (الأزعر،١٩٩٦م،ص٥٥).

وأستمر تأييد دول الاتحاد الأوروبي للقرارات الدولية اللاحقة التي أكدت القرار السابق مثل القرار رقم ٢٠٢٥ لعام ١٩٦٥م والقرار رقم ٣٠٨٩ لعام ١٩٧٣م والخاص بحق النازحين الفلسطينيين من جراء حرب حزيران لعام ١٩٦٧م في العودة إلى ديارهم، وكذلك القرارات الأخرى التي استنكرت رفض إسرائيل اتخاذ خطوات لعودة هؤلاء النازحين إلى المجتمعات التي أخرجوا منها، وأسهمت دول الاتحاد الأوروبي (عدا البرتغال) وبشكل منفرد في تمويل موازنة وكالة غوث

وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين منذ إنشائها، وبعد صدور القرار رقم ٢٤٢، رأت هذه الدول ضرورة حل مشكلة اللاجئين لنص القرار، وبقي المفهوم الأوروبي للقضية الفلسطينية يدور في فلـــك تلـــك المشكلة (www.un.org).

مع تطور القضية الفلسطينية، دفع الاتحاد الأوروبي إلى توضيح موقفه من مشكلة اللاجئين التي مثلت جوهر القضية الفلسطينية وأضحت أحد أبعادها، وأصبحت جزءاً من الحقوق الثابتة للـــشعب الفلسطيني الغير قابل للتصرف طبقاً للمفهوم الدولي (الأزعـــر،١٩٩١م،ص١٨٣-١٨٤)، مما ساهم فـــي ســـعيه، لمعالجة المشكلات العاجلة للاجئين، دون انتظار لما تسفر عنه المفاوضات الثنائية مع عدم إغفـــال الخلفية التاريخية أو الإطار السياسي للقضية الفلسطينية (الأزعر،١٩٩٦م،ص٥٨).

المبحث الثاني: موقف الاتحاد الأوروبي من قضيتي الدولة الفلسطينية والمستوطنات

أولاً: قيام الدولة الفلسطينية

في ١٥ نوفمبر/تشرين ثانٍ ١٩٨٨م أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه بالجزائر قيام دولة فلسطين الجديدة، وتجسيداً لفكرة إعلان الدولة بعد الإعلان الرسمي من قبل ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، تم الإعلان عن قيام دولة فلسطين أيضاً من القدس عاصمة الدولة الجديدة، بالإضافة قرر المجلس أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سوف تقوم مقام الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين وهو الوضع الذي لا يزال قائماً حتى اليوم.

١. ١ الاعتراف الدبلوماسي بالدولة الفلسطينية

حقق إنشاء الدولة الفلسطينية نجاحاً مدوياً، عندما حصلت فلسطين على الاعتراف الدبلوماسي من حوالي١٣٠ دولة، ولم تمتنع عن التصويت سوى دول أوروبا الغربية بسبب الضغط الأمريكي المكثف، ومع ذلك فالدول الأوروبية قد وافقت على الاعتراف بشكل واقعي بالدولة الفلسطينية، ووعد الاتحاد الأوروبي بأن يعترف اعترافاً قانونياً بالدولة الفلسطينية (بويل،٢٠٠٤،ص٢٦)

وقد جاء بيان قمة فلورنسا بتاريخ ٢٢ يونيو/حزيران ١٩٩٦م، بعبارة: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بكل ما يعنيه ذلك، مما ترك جميع الخيارات قائمة بما فيها دولة فلسطينية مستقلة (حتى، ١٩٩٧م، ص٦)، وفي ٢٦ مارس/آذار ١٩٩٩م، أصدر المجلس الأوروبي في قمة برلين إعلاناً من أكثر الإعلانات وضوحاً حول الحق الفلسطيني في تقرير المصير، وجاء في فقرته الخامسة أن الاتحاد الأوروبي"يؤكد مجدداً الحق الدائم للفلسطينيين في تقرير المصير بما في ذلك خيار الدولة ويأمل الإنجاز السريع لهذا الحق"، ويناشد الفريقين بذل الجهود بحسن النية للتوصل إلى حل نتيجته التفاوض على أساس الاتفاقات الموجودة دون الإضرار بهذا الحق الذي لا يخضع لأي نقض (خضر،٢٠٠٣م، ص٣٩٢)

يعتبر بيان قمة برلين، أقوى ما أصدره الاتحاد الأوروبي مساندة للدولة الفلسطينية والشعب الفلسطيني خاصة وأنه عبَر عن اتفاق جماعي لدول الاتحاد الأوروبي، ووصف المبعوث الأوروبي لعملية السلام بيان القمة بشأن قيام دولة فلسطينية بأنه تاريخي وأن أوروبا ظهرت موحدة خلال هذه القمة وجاء موقفها انتصاراً لعملية السلام وهي ليست خارج عملية السلام وأن الاتحاد الأوروبي له تأثير سياسي في الشرق الأوسط ولا يقتصر دوره على الجانب الاقتصادي (عبد،القادر،١٩٩٩م،ص٣٤).

وليس في الموقف الأوروبي ما يدهش، فإن المجلس الأوروبي اعترف للشعب الفلسطيني بالحق في تقرير المصير قبل تسعة عشر عاماً في "إعلان البندقية" الشهير في يونيو ١٩٨٠م وبالفعل كان عنوان الفقرة من هذا الإعلان:يجب أن يكون بمقدور الشعب الفلسطيني الواعي وجوده كشعب عن طريق مسار ملائم محدد في نطاق تسوية شاملة للسلام ممارسة حقه كاملاً في تقرير المصير" (بويل،٢٠٠٤،ص٨٦).

فعندما أخذت عملية أوسلو تدخل مأزقاً جديداً، بعد إشرافها على انتهاء المرحلة الانتقالية دون أن تكمل إسرائيل انسحابها من أعادة انتشارها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث إن إعلان المبادئ الموقع في ١٣ سبتمبر/أيلول ١٩٩٣م، ينص في مادته الرابعة على فترة وسيطة بخمس سنوات تبدأ بعد التوقيع على اتفاق القاهرة في ٤ مايو/أيار ١٩٩٩م، أعلنت السلطة الفلسطينية عن نيتها إعلان قيام الدولة الفلسطينية من جانب واحد، في مناطق الحكم الذاتي في ظل أجواء أزمة خيمت على العملية التفاوضية مع الجانب الإسرائيلي (الشهاب، ١٩٩٩م،ص١٩٤).

فنشط الدور السياسي للاتحاد الأوروبي من أجل انقاد العملية السلمية من الانهيار الكامل، الذي أدى إلى تخلي الجانب الفلسطيني عن فكرة إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد مقابل صدور بيان قوي من جانبه يعلن بوضوح تأييده لقيام دولة فلسطينية (خضر، ٢٠٠٣،ص٥٤٣) ومن أجل تعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية، قررت الدول والهيئات المانحة للفلسطينيين، منح السلطة الوطنية الفلسطينية، ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٩م، فهذه المساعدات ستكون مرتبطة بالتزام الفلسطينيين بالسلام، وقد أشار البعض بأنه في حالة إعلان الدولة الفلسطينية من الجانب الفلسطيني في مايو/أيار ١٩٩٩م فإنهم سوف يخسرون المساعدات (عبد القادر،٢٠٠١،ص٢٩).

لذلك أصدر المجلس المركزي الفلسطيني في ٢٧-٢٩ ابريل/نيسان ١٩٩٩م، قراراً يقضي بتأجيل إعلان البت في مسألة إعلان الدولة الفلسطينية إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية، بدلاً من ٤ مايو/أيار ١٩٩٩م، فرحب الاتحاد الأوروبي بهذا القرار ووصفه بأنه قرار منطقي وأشار إلى ضرورة تسريع المفاوضات بشأن إعلان الدولة الفلسطينية.

يؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً حق الفلسطينيين الدائم وغير المشروط في تقرير المصير بما في ذلك خيار دولة ويتمنى تحقيق هذا الحق بسرعة ويدعو الأطراف إلى السعي بحسن نية إلى حل تفاوضي على أساس الاتفاقات الحالية دون الإساءة إلى هذا الحق، ويعرب عن اقتناعه بأن إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية تستند على الاتفاقيات الحالية وعبر المفاوضات ستكون الضمانة الفضلى لأمن إسرائيل ولقبول إسرائيل كشريك متساوٍ في المنطقة ويعرب عن استعداده للاعتراف بالدولة الفلسطينية في الوقت المناسب مع المبادئ الأساسية التي سبق ذكرها (حلاسه،٢٠٠١م،ص١٧).

٢. ١ الاتحاد الأوروبي والدولة الفلسطينية

مع نهايات القرن العشرين تشكلت صيغة جديدة كان من أحد أهدافها إقامة الدولة الفلسطينية وكان الاتحاد الأوروبي إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة أحد أركانها، وعرف هذا التحرك الجديد بـ "اللجنة الرباعية" وقد اجتهدت أوروبا من خلال عضويتها في هذه اللجنة في تبلور موقفا وتحديد رؤية للدولة الفلسطينية، فعبرت عن هذا التصور في النقاط التالية (النوادي٢٠٠٠،ص١٠٩+١١٠):

١. إقامة الدولة الفلسطينية عبر المفاوضات بين الجانبين.
٢. اعتماد مبدأ "الأرض مقابل السلام".
٣. اعتماد قرارات الأمم المتحدة ولا سميا القرارات أرقام (٢٤٢، ٣٣٨، ١٣٧٩) إطار قانوني تستند إليه المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بغرض التوصل إلى صيغة للدولة المنشودة.
٤. اعتماد مبادرة الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية أنداك التي تبناها العرب في قمة بيروت عام ٢٠٠٢م والداعية إلى التطبيع الكامل بين العرب وإسرائيل ضمن إطار التسوية النهائية للقضية الفلسطينية.
٥. اعتماد خارطة الطريق واللجنة الرباعية كآليات معتمدة لتنفيذ رؤية الدولة الفلسطينية.

التزام الاتحاد الأوروبي بتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط اعتماداً على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢و٣٣٨ ووفقاً لبنود مؤتمر مدريد للسلام واتفاقيات أوسلو ومذكرة تفاهم واي ريفر، وصولاً لتأسيس دولة فلسطينية.

نخلص إلى القول إن الموقف الأوروبي تجاه عملية السلام في الوطن العربي برمتها وتجاه القضية الفلسطينية والدولة على وجه الخصوص، يعد خطوة متقدمة في تحول السياسة الأوروبية من مرحلة البيانات التي تدين أو تشجب، إلى موقف سياسي عملي، يترتب عليه اتخاذ سياسات على أرض الواقع، ومن ذلك موقف الاتحاد الأوروبي في بيانه الذي أكد فيه أن القدس أرض محتلة، ومحل تفاوض مشدداً على الرفض الأوروبي للانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، داعياً إلى وقفها وإزالة ما ترتب عليها من سياسات الأمر الواقع، مثل مشروع المستوطنات ومواصلة البناء القائم منها، كما رفض الاتحاد الأوروبي الابتزاز الإسرائيلي لنقل سفارات دول الاتحاد الأوروبي إلى القدس المحتلة ومنع الدبلوماسيين الأوروبيين من زيارة "بيت الشرق.

ثانياً: الاستيطان اليهودي في فلسطين

منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية عام ١٩٦٧م تتبنى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة نقل السكان اليهود للعيش في الأراضي الفلسطينية المحتلة في انتهاك واضح لمعاهدة جنيف الرابعة والقانون الدولي الإنساني.

لقد أقيمت المستوطنات بالقرب من المدن الفلسطينية التاريخية بهدف منع التواصل الفلسطيني داخل الضفة الغربية ومع الدول المحيطة تحقيقاً لإستراتيجية "الإحاطة ثم التغلغل" المستقاة من المفاهيم العسكرية والمترجمة للتخطيط المدني، فهدف التوزيع الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية السيطرة على موارد الأرض والمياه، وتسعى الحكومة الإسرائيلية إلى توسيعها، وهذه الموارد هي هدف استراتيجي لإسرائيل تؤمنه من خلال وجود المستوطنات فيها، وتوزيع المستوطنات الصغيرة في المناطق البعيدة، وتركيز الكبيرة منها حول القدس لتشكيل حزام استيطاني حولها (خليل التفكجي http://www.aljazeera.net).

١. ١ المستوطنات في ضوء القانون الدولي

منذ عام ١٩٦٧م أقامت إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية) ١٣٥مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية، و١٩ مستوطنة أقيمت في قطاع غزة ، وتستخدم إسرائيل سلاح المستوطنات لضمان سيطرتها على القدس من خلال تغيير التركيبة السكانية للمدينة حيث أصبح اليهود يشكلون حالياً أغلبية داخل المدينة بشاطريها الشرقي والغربي بنسبة ٦٥% (٥٥٠ ألف) مقابل ٣٥% للعرب (٢٥٠ ألفا) (بتسيلم مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة،٢٠٠٥).

تعتبر إقامة المستوطنات خرق للقانون الدولي الإنساني، الذي ينص على القوانين والنظم المتبعة في أوقات الحرب والاحتلال، ويمنع الدولة المحتلة من نقل مواطنيها إلى المناطق التي قامت باحتلالها (بند ٤٩ لاتفاقية جينيف الرابعة)، بل ويعد هذا أيضاً خرق لحقوق الإنسان المتعارف عليها بموجب القانون الدولي، بالإضافة إلى أنظمة "هيج[٨]" التي تمنع الدولة المحتلة من إجراء تغيرات دائمة في الأراضي المحتلة، باستثناء تغيرات ضرورية لحاجات عسكرية أو لصالح السكان المحليين، فأن بناء المستوطنات يمس بحقوق الفلسطينيين، المنصوص عليها في القانون

[8] أنظمة هيج (Hague) الملحقة بمعاهدة "هاج" لعام ١٩٠٧م والتي تتعلق بمسألة قوانين وأعراف الحرب على الأرض والتي تحوي ١٦ مادة تأمر المتحاربين من خلالها باحترام الملكية الخاصة.

الدولي، ومن بين هذه الحقوق المنتهكة، حق بتقرير المصير، حق المساواة، حق الملكية، الحق لمستوى لائق للحياة وحق حرية التنقل (http://www.btselem.org/arabic).

٢. ١ التأثير الأمني والاستراتيجي للمستوطنات الإسرائيلية في فلسطين

إن أبرز الأهداف الاستيطانية هو منع التوصل إلى تسوية فلسطينية- إسرائيلية تسمح بإقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي، كما تهدف إسرائيل من إقامة المستوطنات في مناطق السلطة الفلسطينية إلى جعلها ورقة ضغط في المفاوضات النهائية والتي تهدف لضم الكتل الاستيطانية الكبرى إلى إسرائيل مقابل تبادل أراضي المستوطنات مع أراضي تسلم للسلطة الفلسطينية في النقب، وهي أرض صحراء قاحلة لا تصلح للزراعة أو الصناعة بينما الأراضي المقامة عليها المستوطنات من أخصب الأراضي الزراعية وتمتاز بعذوبة مياهها الصالحة للزراعة.

بالإضافة إلى أن وجود هذه المستوطنات قرب المدن الفلسطينية يجعلها مدناً حدودية تستطيع إسرائيل متى شاءت إغلاقها أو ضربها كما حدث في انتفاضة الأقصى الأخيرة عندما ضربت نابلس ورام الله وبيت جالا والخليل، وهذا يعني تهديدا أمنيا على كيان الدولة الفلسطينية وبالتالي تهديد جوهر السيادة الفلسطينية، كما أن هذه المستوطنات تتمتع بالحماية الأمنية يتطلب وجوداً عسكرياً إسرائيلياً لحمايتها، مما يعني وجود دولة داخل دولة (خليل التفكجي، رئيس وحدة الخرائط في بيت الشرق).

التأثير الأمني للمستوطنات :

إن الخريطة الأمنية لـ (إسرائيل) في حدودها التي أقيمت عليها نتيجة لحرب ١٩٤٨م، هي حدود يصعب الدفاع عنها و ذلك من وجه النظر (الإسرائيلية)، حيث إن أكثر من ٦٥% من سكان (إسرائيل) يعيشون في منطقة الساحل الذي يمتد من شمال قطاع غزة حتى الحدود اللبنانية مع فلسطين الانتداب، وأكثر من ٨٠% من الصناعات (الإسرائيلية) توجد في هذه المنطقة، إن هذا الساحل هو المنطقة الأكثر حيوية بالنسبة لـ (إسرائيل) وعليه فإن حماية هذه المنطقة تعتبر الحاجة الأمنية الحقيقية بالنسبة لـ (إسرائيل) (العيلة،/شاهين،٢٠٠٧).

كما إن الضفة الغربية هي المنطقة الإستراتيجية التي تعطي منطقة الساحل الحماية الأمنية فبدونها يكون الساحل (الإسرائيلي) والذي هو قلب (إسرائيل) دوماً مهدداً خصوصاً من الجهة الشرقية، فالضفة الغربية ذات الطبيعة الجبلية وذات الوجود السكاني الفلسطيني الكبير جعلها إلى حد ما تشكل مصدر تهديد حقيقي (لإسرائيل) وأمنها فمن يسيطر عليها يستطيع أن يفرض سيطرته على

أغلب الساحل الفلسطيني وعليه تبلورت نظرية الحدود الآمنة من خلال إقامة المستوطنات الإسرائيلية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة (العيلة،/شاهين،٢٠٠٧).

٣. ١ موقف الاتحاد الأوروبي من المستوطنات

المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية في نظر الاتحاد الأوروبي بموجب القانون الدولي، وهذا يشمل المستوطنات في كل من القدس الشرقية وفي الضفة الغربية، وتوسيعها يمثل عقبة أمام عملية السلام، كما أنها مصدر حقيقي لغضب الشعب الفلسطيني ولتزعزع إيمانه بالتزام إسرائيل بالسلام، كما أن التوسع في بناء المستوطنات فيه انتهاك لالتزامات إسرائيل بموجب مؤتمر أنابوليس وخارطة الطريق (وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢١م).

إن ما يؤخذ على هشاشة الدور الأوروبي هو اتخاذ الولايات المتحدة للفيتو ضد مشروع قرار لمجلس الأمن في مارس/ آذار ١٩٩٧م مقدم من قبل دول أوروبية هي فرنسا وبريطانيا والسويد ويندد بقيام إسرائيل ببناء مستوطنات في القدس الشرقية التي تعتبر إن القدس جزءاً من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م التي احتلتها إسرائيل ولا يجوز القيام بمصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، وبقدر ما دل هذا الموقف على ضعف الدور الأوروبي فانه دل أيضاً على عدم رغبة الولايات المتحدة السماح لقيام أوروبا بتخطي الحدود المرسومة لها في عملية السلام والتي تأتي في إطار المساعدات الاقتصادية وعملية التنمية (البرغوثي، ١٩٩٩م،ص١٣٤).

وفي اجتماع للجنة الشراكة الأوروبية الإسرائيلية بتاريخ ٢٢ مايو/أيار ٢٠٠١م، اعتبر الاتحاد الأوروبي إن سياسة الاستيطان التي تنتهجها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م عقبة كبرى أمام تحقيق السلام ومخالفة للقانون الدولي، وإن استمرار إسرائيل في هذه السياسة تؤثر على مفاوضات الوضع النهائي، ولكن هذا الجهد الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي نتيجة تنسيق أمريكي – أوروبي مسبق على أساس مشترك أوجدته "لجنة ميتشل" الذي منح الأوروبيين الثقة في جهودهم للتوصل إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي بدعم من الولايات المتحدة الأمريكي (صبري،٢٠٠٢م،ص٥٨).

المبحث الثالث: جدار الفصل العنصري

إن المبدأ الأساسي الذي اعتمده الإسرائيليون في الجدار هو ضم أكبر عدد من الإسرائيليين وأقل عدد من الفلسطينيين في الجانب الإسرائيلي، وينقسم الجدار إلى جزئيين رئيسيين الأول ما يسمى بغلاف القدس والثاني هو الجدار الرئيسي الذي يمتد حول الضفة الغربية وشمالها وغربها وجنوبها، ويهدف مخطط غلاف القدس ضم المستوطنات المحيطة بالمدينة إلى جسم المدينة الرئيس، حتى يتسنى لإسرائيل السيطرة على القدس، أما جدار الفصل الرئيس فيهدف بالتعرجات التي يسير فيها أن يشمل الجدار معظم التجمعات الاستيطانية القريبة من الخط الأخطر وحتى البعيدة نسبياً (البابا، ٢٠٠٣م،ص٧٥-٧٧).

١. ١ الآثار الجيوسياسية للجدار الفاصل

بالإضافة إلى الأضرار المباشرة على نحو ٩٠٠ ألف فلسطيني يعيشون بمحاذاة أو داخل الجدار الفاصل فإن لهذا الجدار العديد من الآثار الجيوسياسية الخطيرة التي تؤثر على الشعب الفلسطيني برمته وقضيته الوطنية ومن أهمها (حمدي،٢٠٠٤،ص١٠٦؛ العملة،٢٠٠٥،ص١٣٢-١٣٥):-

١. تمهيد لترسيم الحدود أحادي الجانب من قبل إسرائيل، وذلك من خلال مد هذه الحدود باتجاه الشرق في عمق الأراضي الفلسطينية، بحيث يضم مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية.
٢. يقوض الجدار إمكانية أقامة دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة.
٣. مصادرة ٢٣% من أخصب أراضي الضفة الغربية التي تتركز بها مصادر المياه الجوفية فإن السيطرة الإسرائيلية ستطال ثلاثة أرباع مصادر المياه في الضفة الغربية، وهو ما سيوفر لإسرائيل سحب نحو ٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه الجوفية الفلسطينية سنوياً وهو ما يعادل ثلتي التغذية المتجددة للمياه الجوفية في الضفة، مما سيحد من قدرة الجانب الفلسطيني على استخراج مياهه الجوفية .
٤. تقطيع أوصال الضفة الغربية وتجزئتها إلى مجموعة من الكانتونات في الجزء الواقع بين الجدران وخارجها مما يشكل ضربة قاضية للاقتصاد الفلسطيني .
٥. سيضم هذا الجدار حوالي ٥٧ مستوطنة و ٣٠٣٠٠٠ مستوطن يهودي إلى داخل إسرائيل فضلاً عن أنه يمثل خطراً بالغاً على وضع القدس إذ ستصبح محاطة من كل جوانبها بمستوطنات ومناطق يهودية كما سيخرج بعض القرى العربية من محيط القدس.

٢. ١ الوضع القانوني للجدار الفاصل

انضمت دول الاتحاد الأوروبي إلي مجموعة الدول المعارضة لمناقشة قضية الجدار الفاصل الذي أنشأته إسرائيل علي أراضي الضفة الغربية المحتلة أمام محكمة العدل الدولية، وفي جلسة المرافعات الشفهية والتي بدأت في ٢٣ فبراير/شباط ٢٠٠٤م، قاطعت دول الاتحاد الأوروبي المرافعات الشفهية دعماً لموقفها الخاص بعدم اختصاص محكمة العدل الدولية بالنظر إلى هذه المسألة ووجوب امتناعها عن إصدار الرأي الاستشاري.

تنبع عدم مشروعية الجدار الإسرائيلي من انتهاكه للقانون الدولي إذ أنه يشكل خرقاً لمبدأين أساسيين وهما مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وقد تأكد المبدأ الأول في المادة ٢١ فقرة ٤ في ميثاق الأمم المتحدة والخاصة بحماية المدنيين تحت الاحتلال والتي تحظر قيام قوة الاحتلال بفرض عقوبات جماعية على السكان المدنيين تحت الاحتلال كما تحظر نقل جانب من السكان للاستيطان في الأراضي المحتلة، اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧م التي تعد جزءاً من العرف الدولي وتحظر قيام قوة الاحتلال بمصادرة الأراضي والممتلكات الخاصة والعامة في الأراضي المحتلة وكذلك قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ واتفاق أوسلو الذي وقعته مع الجانب الفلسطيني عام ١٩٩٣م والذي يحظر إجراء أي من الطرفين تغيرات على الأرض من شأنها التأثير على قضايا الوضع النهائي والفقرة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م، ويقوض مشروع الجدار حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وذلك لارتباط هذا الحق بالسيادة على الأرض (حمدي،٢٠٠٦م،ص١٠٦+١٠٧).

على الرغم من ذلك فقد اتخذ الاتحاد الأوروبي موقفاً منسجماً مع وجهة النظر الإسرائيلية مؤيداً لها يرتكز على عدم إحالة موضوع الجدار إلى محكمة العدل العليا لإصدار رأي استشاري بالموضوع ، وذلك من خلال امتناع دوله عن التصويت علي القرار الخاص بإحالة القضية إلي محكمة العدل الدولية، وبذلك يمكننا القول إن تأييد الاتحاد الأوروبي لوجهة النظر الإسرائيلية في هذه القضية يعد تراجعاً عن موقف اتسم بقدر من المبدئية ونابع من رؤية سياسية واضحة، جعل الاتحاد الأوروبي يتخذ مواقف مغايرة للسياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ــ الإسرائيلي وتحديداً على المسار الفلسطيني (جاد ٢٠٠٤/٢/٥م).

٣. ١ موقف الاتحاد الأوروبي من الجدار الفاصل

اعتبر الاتحاد الأوروبي خطط إسرائيل لبناء قطاع جديد من جدار الفصل العنصري، "يضر بعملية السلام ويفرض أمراً واقعاً ، ومن غير المناسب اتخاذ الحكومة الإسرائيلية هذا القرار، الذي

يفرض على الواقع قرارات بخصوص أراضي تعتبر أراضي خاضعة للاحتلال حسب القانون الدولي، وإن مواصلة إسرائيل بناء جدار الفصل العنصري يمتد إلى ما وراء حدود عام ١٩٦٧م ستكون له عواقب وخيمة (http://www.pnic.gov.ps).

وحذرت القمة الأوروبية إسرائيل في ١٧ أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٣م، من أن مسار الجدار الذي تقوم ببنائه يعمل على تقسم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، من شأنه أن ينسف التعايش بين إسرائيل والدولة الفلسطينية، ويسبب الجدار مصادرة ٤٥% من مصادر المياه الفلسطينية و٤٠% من الأراضي الزراعية على الجانب الإسرائيلي من الجدار، وأن ٣٠% من الفلسطينيين سيكون عليهم العيش في جيوب على الجانب الإسرائيلي من الجدار.

وجاء البيان الختامي للقمة الأوروبية "أن الجدار من شأنه أن يستبق مفاوضات الحل النهائي، ويجعل من المتعذر عملياً التوصل إلى الحل الذي يقوم على بناء دولتين كما حذر البيان من أن الجدار الأمني بمساره الحالي قد يزيد من "صعوبة الوضع الإنساني والاقتصادي للفلسطينيين، وأن الغرض من بناء الجدار الفاصل إجبار المواطنين الفلسطينيين إلى الهجرة من ديارهم بسبب اشتداد الظروف المعيشية عليهم، كما أن جدار الفصل العنصري سيزيد من حاجة الفلسطينيين إلى المساعدات الإنسانية، ومن حق الاتحاد الأوروبي أن يعرف ماذا ستكون طبيعة هذه المساعدات لأنه يمول الجزء الأكبر منها (http://www.pnic.gov.ps).

كما جدد الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع الشراكة الأوروبية الإسرائيلية في بروكسل دعوته إسرائيل إلى وقف بناء الجدار الأمني، لأن من شأنه جعل أي حل للنزاع في الشرق الأوسط يقوم على وجود دولتين فلسطينية وإسرائيلية أمراً مستحيلاً، وجاء في الوثيقة أن تمايز هذا الجدار عن "الخط الأخضر"، أي خط الهدنة الذي أقر بعد الحرب الإسرائيلية العربية في ١٩٤٨م، يمكن أن يؤثر على المفاوضات المقبلة، ويستبق ترسيم الحدود بين دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية، ومن شأن "الجدار الفاصل أن يحرم آلاف الفلسطينيين الذين يعيشون غرب الجدار من الخدمات الأساسية في الضفة الغربية، وأن يعزل الفلسطينيين القاطنين شرقه عن موارد المياه وعن أراضيهم (http://www.pnic.gov.ps).

إضافة إلى تدهور الوضع الإنساني والاقتصادي في الضفة الغربية، الأمر الذي يغذي التطرف ودعم المجموعات الأصولية على حساب السلطة الفلسطينية، وأكد السيد مارك أوتي، المبعوث الأوروبي لعملية السلام أن جدار الفصل العنصري يجعل من إقامة دولتين للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي أمراً صعباً، حيث شدد على أن جدار الفصل العنصري يعتبر خرقاً للقانون الدولي وتسبيقاً لمباحثات الحل النهائي (وزارة الخارجية الفلسطينية،٢٠٠٣/١٢/٢٣م).

١. ٤ قضية المياه في المفاوضات متعددة الأطراف

ترأست الولايات المتحدة هذه المجموعة ويناوب الاتحاد الأوروبي واليابان الرئاسة وكان النتيجة الرئيسية التي تم التوصل إليها قرار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تمويل مصرف إقليمي لمعطيات حول الماء، واقتراح الولايات المتحدة وكندا إنشاء مصرف معطيات مماثل لفلسطين وتمويل سلسلة دراسات حول تنظيم المياه في المنطقة ومؤسسات الإدارة وأنظمة جر المياه (خضر،٢٠٠٣،ص٤٨٧).

ترك الموقف الإسرائيلي حيال مسألة المياه ظلالها الواضحة على جلسات التفاوض المختلفة والتي كان الهدف الأبرز فيها توفير المياه للإسرائيليين بالدرجة الأولى، وأكد الجانب الفلسطيني تمسكه بالقانون الدولي أساسا تنطلق منه المفاوضات، وعلى ضوئه يتم تعريف الحقوق المائية الفلسطينية منذ انطلاق مفاوضات الوضع النهائي حول المياه أواخر يونيو/حزيران ٢٠٠٠م، كما شدد الجانب الفلسطيني على السيادة على المصادر المائية ضمن الحدود السياسية للدولة الفلسطينية "السيادة الكاملة غير المنقوصة".

وتتلخص المنطلقات الفلسطينية حول المياه في التالي (شديد،١٩٩٩،ص٣٠٨):-

١. حق الفلسطينيين في إدارة وتملك الحوض الشرقي، وذلك لوجوده بالكامل ضمن الحدود السياسية للضفة الغربية، ولا يتصل ولا يشكل قنوات اتصال بأي معبر مائي دولي، وهذا ينطبق على الحوض الساحلي في قطاع غزة.
٢. توزيع مياه المجاري المائية الدولية المشتركة وفق مبدأ التخصيص العادل والمعقول، وهذا ينطبق على الحوض الشمالي الشرقي والحوض الغربي وحوض نهر الأردن.
٣. مسؤولية الجانب الإسرائيلي عن الأضرار التي لحقت بقطاع المياه منذ احتلال إسرائيل للمناطق الفلسطينية سنة ١٩٦٧م، والمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تسببت بها ممارسات الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين.

١. ٥ الإطار القانوني لقضية المياه في فلسطين

يدرك الإسرائيليون أن موقفهم في مسألة المياه غير قانوني وفق الإطار الدولي، وأن جميع ما يذهبون إليه من تنكر للحق الفلسطيني ليس له سند قانوني، ومما يجب على الجانب الإسرائيلي إدراكه أنه قوة احتلال في عرف القانون الدولي، وأن القوانين والأعراف الدولية لا تقر بالإجراءات الإسرائيلية بشأن المصادر الطبيعية للمياه في الأراضي الخاضعة لاحتلالها، ولا

تتدرج إدارة مصادر المياه ضمن صلاحياتها كقوة احتلال، وذلك وفق ما ينص عليه قانون "الاحتلال المحارب" الموجود في لوائح لاهاي لسنة ١٩٠٧م واتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩م.

إن القوانين والأعراف الدولية لا تعترف بالإجراءات الإسرائيلية بشأن المصادر الطبيعية للمياه في الأراضي الفلسطيني الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧م، ولا تندرج إدارة مصادر المياه ضمن صلاحياتها كقوة احتلال، وذلك وفق ما ينص عليه قانون الاحتلال المحارب الموجودة في لوائح لاهاي لسنة ١٩٠٧م واتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩م.

فموقف الاتحاد الأوروبي منسجم مع القرارات الدولية والقانون الدولي بشأن السيادة الفلسطينية على المياه، وتركزت إسهامات الاتحاد الأوروبي ما بعد اتفاق وأسلو وقيام السلطة الفلسطينية على تقديم الدعم الفني والمالي للسلطة الفلسطينية من أجل تطوير والبحث عن مصادر جديدة للمياه والمساعدة والمساهمة في أنشاء البنية التحتية لشبكة المياه في مناطق السلطة الفلسطينية (غنام، ٢٠١٠/٣/١٤م).

الخلاصة

على الرغم من مواقف الاتحاد الأوروبي المتباينة بين دوله ما بين الغموض والوضوح وخاصة دور كل من فرنسا وبريطانيا بسبب عضويتهما الدائمة في مجلس الأمن إلا أن موقف الاتحاد الأوروبي من قضايا الحل النهائي (القدس واللاجئين والمستوطنات والدول وجدار الفصل العنصري) ، تابت ومتماشياً مع قرارات الشرعية الدولية ويجدد التزامه بهذه القرارات في العديد من المناسبات في المحافل الدولية وتشمل هذه النقاط بالتالي:-

١. سياسة الاستيطان غير قانونية في من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.
٢. القدس الشرقية جزءاً من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م.
٣. من حق الشعب الفلسطيني إقامة دولته بجانب دولة إسرائيل على حدود عام ١٩٦٧م.

كما يسعى الاتحاد الأوروبي لمعالجة المشكلات العاجلة لقضية اللاجئين، مع عدم إغفال الخلفية التاريخية أو الإطار السياسي للقضية الفلسطينية فهو يعد أكبر المساهمين في تمويل موازنة وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين، دون الانتظار لما تسفر عنه المفاوضات الثنائية.

النتائج والتوصيات

بدأ الإسهام الأوروبي في إيجاد تسوية سياسية للنزاع العربي الإسرائيلي وإقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مع صدور بيان بروكسل عن اجتماع وزراء خارجية الجماعة الأوروبية بتاريخ ٦ نوفمبر/تشرين ثانٍ ١٩٧٣، ثم تطور الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية بإعلان البندقية الشهير عام ١٩٨٠م الذي عبر بشكل واضح عن ضرورة حصول الشعب الفلسطيني على حقه في تقرير المصير.

فعملية التوسع في الاتحاد الأوروبي بانضمام دول جديدة وتغيير الوضع الدولي بعد انهيار جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفيتي ألقى بظلاله على اهتمام الاتحاد الأوروبي بالقضايا العربية وبشكل خاص القضية الفلسطينية، وعندما تفجرت الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧م التي أعادت الاهتمام الدولي بضرورة تسوية القضية الفلسطينية.

وعلى أثر اندلاع الحرب في الخليج بعد اجتياح القوات العراقية دولة الكويت انتقلت بؤرة الاهتمام الدولي إلى منطقة الخليج العربي في الوقت التي برزت لدى الإدارة الأمريكية فكرة عقد مؤتمر دولي لتسوية القضية الفلسطينية بعد الانتهاء من العمليات الحربية، يعقد في العاصمة الاسبانية مدريد وتشارك فيه جميع الأطراف بما فيها الوفد الفلسطيني الذي شارك ضمن الوفد الأردني، والاتحاد الأوروبي بصفة مراقب بدون مشاركة فعالة في مجريات المؤتمر، التي اعتبرت بداية تهميش للدور الأوروبي مكتفي بالدعم الاقتصادي للعملية السلمية في المنطقة العربية وبداية تولي الولايات المتحدة زمام المبادرة في تسوية القضية الفلسطينية.

وفي عام ١٩٩٦م عندما تولى حزب الليكود السلطة في إسرائيل، أصاب عملية السلام جمود وبدأت الدبلوماسية الأوروبية تنشط لتكمل الدور الأمريكي الذي اختار طوعياً عدم الانخراط في العملية السلمية في المنطقة، والتي تكللت بجمع الأطراف إلى مائدة التفاوض من جديد مستندة إلى الثقل الاقتصادي الذي يتمتع به الاتحاد الأوروبي، إلا أن جميع مجهودات الاتحاد الأوروبي بدايةً من تعيين مبعوث خاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومن خلال مؤتمر برشلونة بقيت محدودة وغير قادرة على زيادة نفوذه السياسي و قيامه بمبادرة مستقلة للمساهمة في حل الصراع العربي الإسرائيلي إضافة إلى الإمكانيات الاقتصادية التي يتمتع بها والتي تنافس الولايات المتحدة في هذا المجال، أما فيما يتعلق بالمجال السياسي والأمني فلا يزال الاعتماد على الولايات المتحدة، وقد غلب على دوره السياسي في المنطقة العربية والقضية الفلسطينية وجميع أفعاله صفة التردد والمحدودية.

انطلاقاً من كون السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لا تزال تدور في فلك السياسة الأمريكية لعدم وجود سياسة خارجية وأمنية موحدة تصدر عنه وتقررها تفاعلات التيارات الثلاثة الفرنسية والبريطانية والألمانية المؤثرة فيه.

وهذا وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تهدف إلى تطوير موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية على وجه الخصوص.

أولاً: النتائج

١. يمثل الاتحاد الأوروبي تجمعاً اقتصادياً مهماً، إلا إنه غير فاعل سياسياً وغير مؤثر في مسرح العلاقات الدولية بسبب فقدانه سياسية خارجية موحدة، وبسبب أن اتخاذ قراراته تتطلب الإجماع في اتخاذ القرار، مما ينعكس على عدم وجود سياسة مستقلة تجاه القضية الفلسطينية بذاتها بل كان ينظر إليها بوصفها جزءاً من سياسة تشمل المنطقة العربية، لذلك تظهر السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية وهي تحمل في الغالب سمة المحدودية والتردد.

٢. توسع الاتحاد الأوروبي نحو (وسط وشرق أوروبا) ألقى بظلاله على اهتمام الاتحاد الأوروبي بقضايا المنطقة العربية والقضية الفلسطينية بشكل خاص نظراً لوجود تيارات ثلاثة بداخله تختلف في الرؤى والاهتمامات والتوجهات فالتيار الأول الذي تتزعمه بريطانيا بتوجهاتها المتناغمة مع سياسة الولايات المتحدة، والتيار الثاني تتزعمه فرنسا التي تدعم القضايا العربية، والتيار الأخير الذي تتزعمه ألمانيا يدعم توجهات الاتحاد الأوروبي نحو تطوير التعاون والاقتراب من دول وسط وشرق أوروبا.

٣. يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً كبيراً في دعم العملية السلمية سياسياً واقتصادياً، وفي دعم الخطط الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية، ومن خلال الدعم الاقتصادي وتقديم القروض والمنح والمساعدات لأطراف العملية السلمية .

٤. استطاعت الولايات المتحدة وإسرائيل قطع الطريق على أوروبا لمنعها من أن تلعب دوراً سياسياً في عملية السلام في المنطقة العربية منذ مؤتمر مدريد.

٥. يسعي الاتحاد الأوروبي لإيجاد نظام دولي متعدد القطبية، حتى يتسنى له المشاركة في صنع القرار الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة.

٦. تتمحور مصالح الاتحاد الأوروبي في تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة العربية بحيث لا تتأثر المصالح الاقتصادية والأمنية للاتحاد الأوروبي.

٧. عدم قدرة الاتحاد الأوروبي زيادة نفوذه السياسي الذي كان يطمح في تحقيقها من خلال مؤتمر برشلونة ليكون منافساً للدور الأمريكي في المنطقة، فاختار الاتحاد الأوروبي لنفسه الطريق الآمن البعيد عن المغامرة والذي يعطي الأولية لمصلحته الاقتصادية، ودعم القوى الليبرالية في المنطقة.

٨. هشاشة ومحدودية دور الاتحاد الأوروبي في النظام الدولي من الناحية العسكرية والسياسية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية.

٩. تبني الدول الأوروبية الرئيسة المؤثرة في الاتحاد الأوروبي(فرنسا–بريطانيا–ألمانيا) اتجاهات متباينة ضمن سقف سياسي متدني في الغالب مما يجعل الجهد الذي تقوم به تلك الدول بمفردها لصالح أهدافها الخاصة يفوق أهمية الجهد الأوروبي الجماعي.

١٠. يعد الدور الأوروبي في عملية السلام دور مكمل لدور الولايات المتحدة باعتبارها الدولة الأهم في رعاية عملية السلام في الشرق الأوسط على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي شريك فاعل في اللجنة الرباعية لرعاية عملية السلام.

١١. عجز الاتحاد الأوروبي عن بلورة سياسة أوروبية مستقلة عن السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، ولقدرة الولايات المتحدة في التأثير على أطراف الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي وتعاظم نفوذها في المنطقة.

١٢. يعتبر الاتحاد الأوروبي إخفاق عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي أو انهيارها يؤدي إلى إعطاء زخم للتيارات الراديكالية في المنطقة العربية وقد يصل تأثيرها السلبي إلى عواصم دول الاتحاد الأوروبي بواسطة الجاليات العربية الموجودة في أوروبا.

١٣. رفض الاتحاد الأوروبي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، باعتبارها أرضاً محتلة، وأن جميع إجراءات وممارسات إسرائيل التي اتخذتها على مدار ٤٣ عاما لتجعل القدس عاصمة موحدة وأبدية لها هي مرفوضة ومنافية للقانون والشرعية الدولية.

١٤. يرفض الاتحاد الأوروبي عمليات "العنف" التي تقوم بها بعض الفصائل الفلسطينية، والوصف الذي تطلقه أوروبا على مثل هذه العمليات هو "الإرهاب"، والمبدأ الذي تنطلق منه المفاوضات الرامية إلى إقامة هذه الدولة هو "الأرض مقابل السلام"، أما الإطار القانوني الذي تستند إلى

مرجعيته (المفاوضات) هو قرارات الأمم المتحدة ولا سيما القرارات أرقام (٢٤٢، ٣٣٨، ١٣٧٩).

ثانياً: التوصيات

١. يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يحقق تقدماً سريعاً باتجاه تنسيق سياساته الخارجية المشتركة تجاه القضية الفلسطينية، ليساعده على لعب دور سياسي في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

٢. إن الأوضاع الجديدة التي يمر بها الاتحاد الأوروبي والتي تتجه نحو صعود وتبلور دوره السياسي والاقتصادي المنبثق عن ثقله الاقتصادي، ستنعكس على السياسة الأوروبية تجاه المنطقة العربية والقضية الفلسطينية بشكل خاص، الأمر الذي يوفر للقيادة الفلسطينية استغلال التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لخدمة قضاياه الخاصة، وفي تكتيف الأوراق التي تستطيع أن تضغط بها على الاتحاد الأوروبي لتأييد مصالحه.

٣. يتعين على الاتحاد الأوروبي الضغط على إسرائيل من خلال ما تملكه من وسائل التأثير المباشر، وغير المباشر من أجل تعديل سياساتها، وتطبيق القرارات الدولية، والقيام بمبادرة سياسية تهدف إلى تسوية القضية الفلسطينية تسوية عادلة وخاصة إن الجانب الفلسطيني والعربي أكثر قبولاً للمبادرات الأوروبية من الأمريكية المنحازة لإسرائيل، لارتكازها على قرارات الشرعية الدولية.

٤. العمل على الحد من النفوذ الأمريكي في العلاقات الدولية الذي يجعل المنطقة العربية شديدة التأثير بهذا النفوذ، وتعديل الميزان الدولي بشراكة تعددية تفتح المنطقة على القوى الدولية الأخرى على الساحة الدولية، كما يتعين على الاتحاد الأوروبي الخروج من دائرة التبعية السياسية للولايات المتحدة والعمل على تطبيق البيانات التي يصدرها والتي تستند إلى قرارات الشرعية الدولية موضع التنفيذ الفعلي وليس مجرد تصريحات أو إدانات على أفعال تحدث في المنطقة

٥. يتعين على الاتحاد الأوروبي العمل على قيام فيدرالية أوروبية قريبة من النموذج الأمريكي، فهي وحدها القادرة على تأهيل الاتحاد الأوروبي ليكون قطباً مرادفاً للولايات المتحدة.

٦. يجب على القيادة الفلسطينية زيادة دعم التيار الذي تمثله فرنسا ذات التوجهات الشرق أوسطية الداعم للقضايا العربية والذي يستطيع توجيه اهتمام باقي دول الاتحاد الأوروبي نحو تبني سياسة أكثر اقتراباً من القضية الفلسطينية .

٧. نرى بأنه على القيادة الفلسطينية محاولة إقناع البريطانيين زيادة دورهم في العملية السلمية بسبب تناغم السياسة البريطانية مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الحليف الأقرب لها في الاتحاد الأوروبي، ومن أجل حث الولايات المتحدة على تسوية القضية الفلسطينية بشكل أكثر عدلاً بسبب خبرتها السابقة في القضية الفلسطينية.

٨. حث القيادة الفلسطينية على البحث عن سبل تفعيل دور الاتحاد الأوروبي بدرجة أكثر فاعلية على ضوء التأثير في مستويات اتخاذ القرارات داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

٩. حث الجانب العربي على إقناع الاتحاد الأوروبي بأن المصالح الأوروبية في المنطقة العربية تكمن مع الجانب العربي من خلال إيجاد فرص اقتصادية في المنطقة وليس مع إسرائيل.

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق

١. البيان الختامي الصادر عن اجتماع القمة الأوروبية في البندقية ١٣ يونيو/حزيران ١٩٨٠م، نقلاً عن الموسوعة الفلسطينية القسم الثاني المجلد السادس الطبعة الأولي بيروت ١٩٩٠م.

٢. البيان الختامي الصادر عن قمة الاتحاد الأوروبي حول العملية السلمية اشبيلية ٢٢يونيو/حزيران ٢٠٠٢م، نقلا عن ثناء عبد الله، مواقف القوى الكبرى بين الانحياز الأمريكي والتأرجح الأوروبي ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟ تحرير نادية مصطفى، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٤م.

٣. البيان الختامي الصادر عن قمة الاتحاد الأوروبي حول إعلان الدولة الفلسطينية برلين ٢٤-٢٥ مارس/آذار ١٩٩٩م، نقلاً عن خضر بشارة، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٣م.

٤. البيان الختامي الصادر عن المجلس الأوروبي حول مسار السلام في الشرق الأوسط في دبلن ١٣-١٤ سبتمبر/كانون ثان ١٩٩٦م، نقلاً عن خضر بشارة، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٣م.

٥. المؤتمر البرلماني الأول التحضيري للتعاون الأوروبي العربي ١٤-١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤م دمشق دار الكتاب العربي للصحافة والتوثيق ١٩٧٤م نقلاً عن خضر بشارة، أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٣.

٦. البيان الختامي الصادر عن اجتماع القمة الأوروبية في فلورنسا حول مسار عملية السلام ٢١-٢٢ يونيو/حزيران ١٩٩٦م نقلاً عن خضر بشارة، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٣م.

٧. مخطط جهاز الحوار العربي الأوروبي (المرحلة الأولى) نقلاً عن بشارة خضر أوروبا والوطن العربي، القرابة والجوار، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٣م.

٨. وثيقة مؤتمر برشلونة لعام ١٩٩٥م، نقلاً عن الحاج ،على، سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، بيروت،٢٠٠٥م.

٩. وثيقة شومان وزير خارجية فرنسا عام ١٩٧٠م، نقلاً عن البرغوثي، مروان، العلاقات الفرنسية – الفلسطينية ١٩٦٧م—١٩٩٧م،أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي، الطبعة الأولى، نوفمبر/تشرين ثان ١٩٩٩م.

الكتب العربية

١. الأزعر، محمد: الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، ،دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى –عمان،١٩٩١م.

٢. الأشعل،عبد الله: منظمة الأمم المتحدة وقوى المجتمع المدني الدولي والتفاعلات على الأراضي الفلسطينية وخارجها:من أجل التضامن مع الشعب الفلسطيني ورفض الصهيونية:ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟ تحرير نادية مصطفى، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٤م.

٣. إبراهيم،حسن توفيق: النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، بيروت،٢٠٠٥م.

٤. أبوعفيفة،طلال:الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية١٨٩٧م–١٩٩٧م،ط١ ١٩٩٨م.

٥. أبو خزام، إبراهيم: أقواس الهيمنة، دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا ، يناير ٢٠٠٥م.

٦. البرغوثي، مروان: العلاقات الفرنسية – الفلسطينية ١٩٦٧م—١٩٩٧م،أكاديمية المستقبل للتفكير الإبداعي، الطبعة الأولى، نوفمبر ١٩٩٩م.

٧. الدجاني،أحمد:حلقة نقاشية "التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية، العرب والعالم بعد ١١أيلول/سبتمبر"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت،٢٠٠٢م.

٨. الدجاني،احمد: "منظمة التحرير الفلسطينية والحوار العربي– الأوروبي"، دراسة في الجانب السياسي من الحوار، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، تشرين الأول/اكتوبر١٩٧٩م.

٩. الحاج، على: سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، الطبعة الأولى، بيروت،٢٠٠٥م

١٠. الحمد ،جواد: مستقبل السلام في الشرق الأوسط ،الطبعة الأولى عمان،١٩٩٤م.

١١. الجاسور،ناظم عبد الواحد: تأثير الخلافات الأمريكية–الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية،ط١، بيروت، يناير/كانون ثانٍ ٢٠٠٧م.

١٢. الجنزوري،عبد العظيم: الاتحاد الأوروبي"الدولة الأوروبية الكونفيدرالية" دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩م.

١٣. العملة،فخري: القضية الفلسطينية تحديات الوجود والهوية، دار فارس للنشر والتوزيع،الأردن، ٢٠٠٥م.

١٤. اللاوندي، سعيد: وفاة الأمم المتحدة أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، نهضة مصر، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠٠٤م.
١٥. اللاوندي، سعيد: القرن الحادي والعشرين هل يكون أمريكياً، بحث في استراتيجيا الصراع من أجل الهيمنة على العالم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،يناير٢٠٠٢م
١٦. النقيب، خلدون حسان/ العدواني مبارك: ثورة التسعينات العالم العربي وحسابات نهاية القرن،الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٩١م.
١٧. المسيري، عبد الوهاب: من الانتفاضة إلى حرب التحرير، نسخة إلكترونية.
١٨. المحافظة،على: ألمانيا و الوحدة العربية ١٩٤٥م-١٩٩٥م مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، بيروت،٢٠٠٢م.
١٩. آن لشن: "إدارة بوش والفلسطينيون:إعادة تقييم" في فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، تحرير ميخائيل سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٦م.
٢٠. برو،شارل سان: السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو طبي، ٢٠٠٣م.
٢١. بوقنطار،حسان: السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربية منذ عام ١٩٦٧م، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولي، بيروت ١٩٨٧م.
٢٢. بويل، فرانسيس: فلسطين الفلسطينيون والقانون الدولي، ترجمة عبد الله الأشعل، مكتبة الشروق، القاهرة: ٢٠٠٤م.
٢٣. توفيق، سعد حقي: علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين،دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن،٢٠٠٣م.
٢٤. روبنبرغ، تشربل: "إدارة بوش والفلسطينيون:إعادة تقييم" في فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون، تحرير ميخائيل سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٦م.
٢٥. حتى، ناصيف يوسف" القوى الخمس والوطن العربي، دراسة مستقبلية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، أكتوبر ١٩٨٧م.
٢٦. خضر، بشارة: أوربا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مركز دراسات،الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،٢٠٠٣م.
٢٧. خضر، بشارة" أوروبا وبلدان الخليج العربية الشركاء الأباعد، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،بيروت، تموز/ يوليو ١٩٩٥م
٢٨. خضر، بشارة: أوروبا و الوطن العربي (القرابة والجوار)،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت،١٩٩٣م.

٢٩.سعيد، عبد المنعم: الجماعة الأوربية تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ،١٩٨٦م.
٣٠.سعيد، محمد السيد: مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، المجلس الوطني للثقافة والفنون،عالم المعرفة ١٥٨، الكويت، ١٩٩٢م.
٣١.شعبان، أحمد(وآخرون): ماذا بعد انهيار عملية السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، شباط/فبراير ٢٠٠٤م.
٣٢.شديد،عمر: المياه والأمن الفلسطيني، دار مجدلاوي للنشر الطبعة الأولى،عمان ١٩٩٩م.
٣٣.شلايم، آفي: الولايات المتحدة الأمريكية والصراع الإسرائيلي الفلسطيني تحرير كين بوت، وتيم ديون،عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،ترجمة صلاح عبد الحق، الطبعة الأولى، الإمارات، ٢٠٠٥م.
٣٤.عبد الله، ثناء: مواقف القوى الكبرى بين الانحياز والتأرجح الأوروبي، ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟ تحرير نادية مصطفى، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٤م.
٣٥.عمر، مجدي: التغيرات في النظام الدولي وأثراها على منطقة الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، عمان، أغسطس ١٩٩٥م.
٣٦.غريش، ألان: الاتحاد الأوروبي ومسالة اللاجئين: اللاجئين الفلسطينيون حق العودة،تحرير،نصير عاروري: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٣م.
٣٧.فرحان، إسحاق أحمد: مواقف وآراء سياسية في قضايا وطنية وعربية وإسلامية، دار الفرقان، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، عمان، ٢٠٠٠م.
٣٨.قرم، جورج: العرب والعالم بعد ١١أيلول/سبتمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولي، بيروت، ٢٠٠٢م.
٣٩.محمد،كمال/ نهرا، فؤاد: صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولي، بيروت ،٢٠٠١م.
٤٠.مسعد، نيفين: صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية ، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، بيروت، نوفمبر ٢٠٠٣م.
٤١.مصطفى، نادية محمود: أوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، يناير/كانون ثانٍ ١٩٨٦م.
٤٢.مهنا، محمد نصر: صور من المشكلات السياسية في العالم المعاصر، دار المعارف، ،ط١، القاهرة،١٩٨١م.

٤٣. مائلين، كريستيسن: سياسة أمريكيا في الشرق أوسطية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى بيروت ٢٠٠٢م.
٤٤. نافعة، حسن: الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، حزيران/يونيو ٢٠٠٤م.
٤٥. نوفل،ممدوح: الانقلاب،أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي، الطبعة الأولى،دار الشروق،عمان،١٩٩٦م.
٤٦. هلال،جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو،دراسة تحليلية نقدية،مواطن-المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله،الطبعة الأولى، تموز/أيلول ١٩٩٨م.
٤٧. هلال،على الدين(وآخرون): العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٨م.
٤٨. هاليداي، فريد: صيغة عالمية جديدة، تحرير كين بوت، وتيم ديون،عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،ترجمة صلاح عبد الحق، الطبعة الأولى، الإمارات، ٢٠٠٥م.
٤٩. يوسف، عماد/ الصباغ، أروى: مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط ، مركز دراسات الشرق الأوسط، دار البشير للنشر والتوزيع، الطيعة الأولي، يناير/كانون ثانً ١٩٩٦م.

الرسائل العلمية

١. المزيني، عماد: رسالة دكتوراه، أثر اتفاقية المشاركة الأوروبية – المتوسطية اقتصاديات الدول العربية "خصوصية فلسطين" معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، قسم الدراسات الاقتصادية، القاهرة ، ٢٠٠٦م.
٢. شعث، عزام: رسالة ماجستير المواقف الدولية إزاء الدولة الفلسطينية بعد أوسلو، معهد البحوث والدراسات، جامعة الدول العربية ، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٨م.
٣. عثمان، كمال: رسالة ماجستير، مواقف السوق الأوروبية المشتركة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من عام ١٩٦٧م-١٩٨٧م، ٢٠٠٦م .
٤. كايد جمال: دور الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمات الصراع العربي- الإسرائيلي ١٩٩٣م-٢٠٠٦م جامعة كولومبس، رسالة دكتوراه ٢٠٠٦م.

التقارير

١. صالح،محسن/ نافع،بشير: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،الطبعة الأولى بيروت ٢٠٠٦م.
٢. التقرير الاستراتيجي العربي، للأعوام: ٢٠٠١م، ٢٠٠٢م،٢٠٠٣م، ٢٠٠٤م، ٢٠٠٥م مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية
٣. التقرير الاقتصادي العربي الموحد: ٢٠٠٧م ،٢٠٠٨م تحرير صندوق النقد العربي.
٤. التقرير السنوي للمساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية: وزارة التخطيط والتعاون الدولي ٢٠٠١م.

الدوريات

١. الأزعر، محمد خالد: التسوية السياسية وقضية اللاجئين الفلسطينيين صامد، السنة الثامنة عشرة، العدد ١٠٥ ،دار الكرامة للنشر والتوزيع، عمان، تموز،أب،أيلول،١٩٩٦م.
٢. الأشول،نجوان: العلاقات الأوروبية-الأمريكية: بين الاستقلال والتبعية، السياسة الدولية، العدد١٥٧، يوليو ٢٠٠٤.
٣. الأصفهاني، نبيه: معاهدة ماستريخت بين التوقيع والتطبيق، السياسة الدولية، العدد ١٥٧، كانون الثاني، يناير، ١٩٩٣م.
٤. الأفندي، نزيرة: أوروبا والطريق إلى الوحدة، السياسة الدولية العدد ١٢١السنة الواحدة والثلاثون، يوليو ١٩٩٥م.
٥. البابا، جمالك الجدار الفاصل، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني السنة الثالثة، العدد الحادي عشر والثاني عشر يوليو- ديسمبر ٢٠٠٣م.
٦. البرغوثي، إياد: أزمة عملية السلام في الشرق الأوسط، قضايا شرق أوسطية ، مركز دراسات الشرق الأوسط العددان الثالث والرابع، ابريل ١٩٩٧م.
٧. أبو سيف،عاطف: " القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي " من موقع مجلة رؤية الاليكتروني. أبو عامود، محمد: العلاقات الأوروبية- العربية: رؤية مستقبلية، السياسة الدولية ، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤م.
٨. أبو عامود، محمد: الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧-١٩٩٠وانتفاضة الأقصى دراسة تحليلية مقارنة، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٣ يناير ٢٠٠١.
٩. أبو طالب،حسن: هل يتجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية؟، السياسة الدولية العدد١٦١،يوليو٢٠٠٥م.

١٠. الخالدي،أحمد/ أغا،حسين: المفاوضات واحتملتها في ظل علاقات قوى متغيرة، مجلة الدراسات الفلسطينية ،عدد ٨ ،١٩٩١م .
١١. الدجاني،أحمد صدقي: أضواء على المرحلة الراهنة في الحوار العربي الأوروبي، شؤون عربية العدد ٤، يونيو ١٩٨١م.
١٢. أفران، إيزابيل: كيف لأوروبا أن تضغط على إسرائيل، ترجمة: أسماء بن قادة، قضايا شرق أوسطية ، الطبعة الأولى، عمان، مارس ١٩٩٩م.
١٣. الشهابي، غسان: الدولة الفلسطينية من التلويح إلى التأجيل، صامد، السنة الحادية عشرة، العدد ١١٨، دار الكرامة للنشر والتوزيع، عمان، أكتوبر،نوفمبر،ديسمبر، ١٩٩٩م.
١٤. الهواري، أنور: الاتحاد الأوروبي تساؤلات عربية،مجلة السياسة الدولية العدد ١٤٢،أكتوبر ٢٠٠٠م.
١٥. الشوبكي،عمرو: أوروبا من السوق إلى الاتحاد، صناعة وحدة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، السنة الرابعة عشرة – العدد ١٤١ – يوليو ٢٠٠٤م.
١٦. الشوبكي، عمرو: استراتيجيات بناء الوحدة الأوروبية، السياسية الدولية العدد ١٥٧،يوليو،٢٠٠٤م.
١٧. العنين، محمود أبو: العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة السياسة الدولية العدد ١٤٠ السنة السادسة والثلاثون ، ابريل ٢٠٠٠م.
١٨. العلاف، موفقك مسيرة السلام في الشرق الأوسط التطورات والتحديات، المستقبل العربي، السنة الثامنة عسر، العدد ٢٠٢،كانون الأول/ديسمبر، ١٩٩٥م.
١٩. الغبرا، شفيق ناظم: رؤية إستراتيجية السلام العربي الإسرائيلي، السياسة الدولية، العدد ١٢٤ السنة الثانية والثلاثون، ابريل ١٩٩٦م.
٢٠. القرعي،يوسف: القدس وتحديات السنوات الثلاث القادمة،السياسية الدولية العدد ١٢٣، ١٩٩٦م.
٢١. الكيلاني ،هيثم: رؤية نقدية للمشاركة الأوروبية المتوسطية، دراسات شرق أوسطية، السنة السادسة، العدد ١٥، ربيع ٢٠٠١م.
٢٢. اللاوندي، سعيد: قضايا الحوار والجوار– بين أوروبا والعرب ... الاتحاد من اجل المتوسط نموذجاً، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٣٥، خريف ٢٠٠٨م.
٢٣. الاوندي،سعيد: ماراتون أوروبي –أمريكي على النفوذ في المغرب العربي، السياسة الدولية العدد ١٥٦ ، ابريل ٢٠٠٤م.
٢٤. تنيرة، بكر مصباح: تطور الصراع الاستراتيجي بين القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط وأثره على مستقبل الوطن العربي، شؤون عربية، العدد ١٠٠ ديسمبر١٩٩٩م.

٢٥. حامد،ناصر: الآثار الاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي،السياسة الدولية،العدد ١٥٧،يوليو ٢٠٠٤م.
٢٦. حبيب، جوزيف: الرؤية الأوروبية لقضية القدس، صامد، السنة التاسعة عشر، العدد ١١٠، دار الكرامة للنشر والتوزيع، عمان، أكتوبر،نوفمبر،ديسمبر،١٩٩٧م.
٢٧. حتى،ناصف يوسف: التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام العربي، المستقبل العربي، السنة الخامسة عشر، العدد ١٦٥، نوفمبر١٩٩٢م.
٢٨. حتى، ناصف يوسف: دود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط، المستقبل العربي، السنة التاسعة عشر العدد ٢٦٥، كانون الثاني/ يناير، ١٩٩٧م.
٢٩. حجازي، حسين: الصراع الأوروبي على الشرق الأوسط من نابليون بونابرت إلى مؤتمر برشلونة،شراكة بين ضفتين ،مجلة قضايا فلسطينية،عدد ١، وزارة التخطيط و التعاون الدولي١٩٩٥م.
٣٠. حسن، حمدي: العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي رؤية عربية، مجلة المستقبل العربي العدد ٢٥٨ ، ٢٠٠٨/٨
٣١. حسين،زكريا: السياسة الدفاعية للاتحاد الأوروبي في القرن الحادي والعشرين،السياسة الدولية العدد١٥١،يناير٢٠٠٣م.
٣٢. حلاسة،عبد الحكيم: الجهود الأوروبية لإحياء مباحثات التسوية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني،السنة الأولى العدد الثالث والرابع،٢٠٠١م.
٣٣. حمزواي،عمر: توسيع الاتحاد الأوروبي التحديات والفرص،السياسة الدولية، العدد٢٠٠٤،١٥٧.
٣٤. حمدي، رشا: الجدار الإسرائيلي في ميزان محكمة العدل الدولية، السياسة الدولية، العدد ١٥٦ يناير٢٠٠٤م.
٣٥. حنا،إلياس: الاتحاد الأوروبي توازن القوى والشرق الأوسط، شؤون عربية،ع،١٢١ربيع ٢٠٠٥م.
٣٦. جاد،عماد: لاتحاد الأوروبي: تطور التجربة، السياسة الدولية، العدد ١٦١،يوليو ٢٠٠٥م.
٣٧. جاد،عماد: لقضية الفلسطينية وتداعيات ٩/١١، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، ٢٠٠٢م.
٣٨. جاد،عماد: أوروبا والعرب سياسياً وعسكرياً ملف العرب والجماعة الأوروبية، السياسة الدولية العدد ٩٩ يناير ١٩٩٠م.
٣٩. جاد،عماد: هل تعصف الرئاسة الايطالية بمواقف الاتحاد الأوروبي المبدئية من القضية الفلسطينية،٢٠٠٣/٧/٢م مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية.

٤٠. جاد،عماد: الجدار الفاصل وتحولات الموقف الأوروبي، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٤/٢/٥م.
٤١. جاسور،ناظم: جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية–الأوروبية، شؤون عربية،العدد ٩٩،سبتمبر ١٩٩٩م.
٤٢. جواد، سعد ناجي، حسن، حارث محمد ، الشرق الأوسط في العلاقات الأمريكية – الأوروبية ، دراسات شرق أوسطية، السنة ٦، العدد ١٨، شتاء ٢٠٠١م/٢٠٠٢م.
٤٣. جواد، سعد ناجي/ حسن، حارث محمد: أوروبا الموحدة والوطن العربي،محددات السلوك الأوروبي تجاه المنطقة العربية دراسات شرق أوسطية،السنة الخامسة، العدد ١٣،خريف ٢٠٠٠م.
٤٤. جمال الدين، محمد على: أوروبا الموحدة ومستقبل الحوار العربي – الأوروبي ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٠ ابريل ١٩٩٠م.
٤٥. خشيم، مصطفى: جامعة الدول العربية وتحديات مؤتمر برشلونة الثابت والمتغير، شؤون عربية، العدد٨٧، سبتمبر١٩٩٦م.
٤٦. خير، فاطمة: البعد الدولي لقضية اللاجئين الفلسطينيين ، صامد، السنة الثامنة عشرة، العدد ١٠٥،دار الكرامة للنشر والتوزيع، عمان، تموز،أب،أيلول،١٩٩٦م.
٤٧. سليم، محمد السيد: المشاركة الأوروبية المتوسطية: رؤية عربية لميثاق السلام والاستقرار، كراسات إستراتيجية، العدد ٨٧، ٢٠٠٠م.
٤٨. شديد،كمال: السياسة الدفاعية الأوروبية المشتركة وأثرها على الشرق الأوسط،السياسية الدولية العدد ١٥٦، ابريل ٢٠٠٤م.
٤٩. عبد القادر، إيمان، أوروبا الغربية والدولة الفلسطينية، صامد، السنة الحادية عشرة، العدد ١١٨،دار الكرامة للنشر والتوزيع، عمان، أكتوبر،نوفمبر،ديسمبر،١٩٩٩م.
٥٠. عبد القادر، إيمان: أوروبا الغربية والدولة الفلسطينية، صامد، السنة الحادية عشرة، العدد١١٨،دار الكرامة للنشر والتوزيع، عمان، أكتوبر،نوفمبر،ديسمبر،١٩٩٩م.
٥١. عطايا، أمين: قضية القدس إبعادها التاريخية والدينية والسياسية، صامد، السنة التاسعة عشر، العدد ١١٠، دار الكرامة للنشر والتوزيع، عمان، أكتوبر،نوفمبر،ديسمبر،١٩٩٧م.
٥٢. عطايا،محمود أمين: قضية اللاجئين جذور المشكلة ،آفاق الحل، صامد، السنة الثامنة عشرة، العدد ١٠٥،دار الكرامة للنشر والتوزيع، عمان، تموز،أب،أيلول، ١٩٩٦م.
٥٣. عوني،مالك: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة آفاق التكامل الأوروبي الجديد، السياسة الدولية ،السنة ٣٦،العدد،١٤٢، تشرين الأول/أكتوبر،٢٠٠٠م.

٥٤. غالي، إبراهيم: الاتحاد الأوروبي: إستراتيجية الدفاع المشترك، السياسة الدولية، العدد ١٥٦، ابريل ٢٠٠٤م.
٥٥. غالي،بطرس: السياسة الدولية تستطيع توعية الرأي العام العربي بضرورة التخلص من الانغلاق الفكري، السياسة الدولية، العدد ١٦١، يوليو ٢٠٠٥م.
٥٦. قرني،بهجت: من النظام الدولي إلى النظام العالمي، السياسة الدولية، العدد ١٦١ يوليو٢٠٠٥
٥٧. قريع، أحمد، عملية السلام في مأزقها الراهن، صامد، السنة العشرين، العدد١١٤، دار الكرامة للنشر والتوزيع، عمان، أكتوبر،نوفمبر،ديسمبر،١٩٩٩م.
٥٨. كيالي،ماجد،قضية اللاجئين الفلسطينيين أسبابها،أبعادها،مقاربات سياسية لحلها، صامد، السنة الثامنة عشرة، العدد ١٠٥، دار الكرامة للنشر والتوزيع، عمان، تموز،أب،أيلول، ١٩٩٦م.
٥٩. محافظة،علي: العلاقات الأوروبية – العربية: الروابط والمصالح والمحاذير، شؤون عربية، العدد ١٢١، ربيع ٢٠٠٥م.
٦٠. ماركو، جان، أي غد لأوروبا، السياسة الدولية، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤م.
٦١. محمد، قدري سعيد: **أمريكا وأوروبا وجها لوجه** مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية٨/٣/٢٠٠٤م.
٦٢. مرسي، مصطفى: توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً وأثره على معدلات الهجرة من الدول العربية جنوب البحر الأبيض المتوسط،شؤون عربية، العدد١١٩،خريف ٢٠٠٤م.
٦٣. محمد المجدوب: "توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام" مجلة دراسات شرق أوسطية، خريف سنة ٢٠٠٣م.
٦٤. مصطفى، نادية: أبعاد الدور السياسي لأوروبا وحدوده: إشكالية الاستمرار والتغير، شؤون عربية، العدد ١٢١، ربيع ٢٠٠٥م.
٦٥. مجلة البرلمان العربي السنة الثامنة عشرة – العدد السادس والستون: أيلول–سبتمبر ١٩٩٧
٦٦. مطاوع، محمد: أوروبا من برشلونة إلى سياسة الجوار، السياسة الدولية، العد ١٦٣، يناير ٢٠٠٦م.
٦٧. مطاوع، محمد أحمد: تطوير سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا،السياسة الدولية، يوليو،٢٠٠٤م.
٦٨. موسى،صفاء: الإطار الأمني الجديد، السياسة الدولية، العدد ١٠٨، ابريل/نيسان ١٩٩٢م.
٦٩. ميتكيس ،هدى: النظام الدولي الجديد والواقع العربي، شؤون عربية العدد ٨٨ ديسمبر١٩٩٦م.
٧٠. نافعة ،حسن: البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية عدد ١٥٧ يوليو ٢٠٠٤م

٧١. نافعة، حسن: الجامعة العربية في ظل التسوية ،علام الفكر، المجلد الخـــامس والعـــشرين، العدد٤ ابريل مايو ١٩٩٧م.
٧٢. نجيب، نجلاء محمد: مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبـــي، السياسة الدولية العدد ١٢٧، السنة الثالثة والثلاثون، يناير ١٩٩٧م.
٧٣. نيرمين،النوادي: الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، السياسة الدولية، السنة ٣٦، العدد ١٤٢ أكتوبر ٢٠٠٠م.

الصحف والمجلات

١. أحمد شاهين: جريدة الشرق الأوسط، "انتقادات عربية لقرار الليكود وأسف أوروبي وواشنطن تتمسك بفكرة الدولة الفلسطينية، العدد ٨٥٦٨، ١٤ مايو ٢٠٠٢م.
٢. اللاوندي، سعيد: "القوة العسكرية الأوروبية هي طعنة في الظهر لحلف الأطلنطي"، جريدة الأهرام، ١١ مايو سنة ٢٠٠٣م.
٣. اللاوندي، سعيد: متى تبرأ أوروبا من الفصام السياسي تجاه العرب وإسرائيل؟، جريدة الأهرام، ١٢ نوفمبر٢٠٠٣م.
٤. جاد، عماد: هل تعصف الرئاسة الايطالية بمواقف الاتحاد الأوروبي المبدئية من القضية الفلسطينية؟ مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،٢٠٠٣/٧/٢م.
٥. جاد، عماد: الجدار الفاصل وتحولات الموقف الأوروبي مركز الأهرام الاستراتيجي٢٠٠٤/٢/٥
٦. زينب عبد العظيم : أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، ١٩٩٧م.
٧. سلامة أحمد سلامة: "إسرائيل بعيون أوروبية" ، الأهرام، ٥ نوفمبر سنة ٢٠٠٣م.
٨. عبد المنعم سعيد: "الأبعاد السبعة للعلاقات الأوروبية الأمريكية"، الأهرام الاقتصادي، ٤ ديسمبر سنة ٢٠٠٠م.
٩. عبد العظيم جاد: "لماذا لا تستطيع أوروبا أن تكرر مع إسرائيل منهج الترويكا تجاه إيران؟"، الأهرام، ١ نوفمبر ٢٠٠٣م.
١٠. عبد الرحمن، أسعد: جريدة الشرق القطرية، الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية وبيت الطاعة الأمريكي ٢٠٠٧/٥/١٠م.
١١. عبد المنعم سعيد: الوضع الدولي الراهن، مقالة من موقع الجزيرة الإخباري، مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.
١٢. عبد النور بن عنتر: "في ضوء الحرب، الانجلو – أمريكية ضد العراق. إلى أين تتجه العلاقات الأوروبية الأمريكية"!

١٣. فهمى، هويدى: "التحدي الأوروبي لأمريكا نسف فكرة صراع الحضارات"، الشرق الأوسط، ٧ فبراير سنة ٢٠٠٣م.
١٤. محمد عبد العاطي: " موقف الاتحاد الأوروبي من قيام الدولة الفلسطينية "من موقع الجزيرة الاليكتروني
١٥.مأمون فندى: "أمريكا وأوروبا: القرن التاسع عشر في مواجهة القرن العشرين وربما أكثر، أين يقف العرب؟" جريدة الأهرام، ٤ يوليو سنة ٢٠٠٣م.
١٦.ويليام فاف،: الاتحاد الأوروبي بين التطلعات ومعضلة السيادة الوطنية.
١٧.الأهرام ١٩٩٧/٦/١٩م.
١٨.القدس العربي،٢٠٠٥/١١/٨م.
١٩.الأيام ٢٠٠٥/١١/١٦م.

الندوات العلمية

١. الأزعر،محمد خالد: أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، الترتيبات الإقليمية لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين، القاهرة، ٢٧-٢٩ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ديسمبر ١٩٩٨م.
٢. الأسد، ناصر الدين: مستقبل العلاقات الثقافية بين الاتحاد الأوروبي وبين دول الحوض المتوسطي العربية، أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي؟، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية "سلسلة دورات" الدورة الأولى، لشبونة، مايو ١٩٩٥م.
٣. أحمد صدقي الدجاني: رؤية لمستقبل العلاقات الثقافية والتعاون في أرجاء المتوسط، أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي؟، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية "سلسلة دورات" الدورة الأولى، لشبونة، مايو ١٩٩٥م.
٤. الشلبي، جمال: العرب وأوروبا من الحوار العربي-الأوروبي إلى الشراكة المتوسطية "وجهة نظر عربية" وقائع مؤتمر عقد بالجامعة الأردنية بالتعاون مع مركز دراسات الإسلام علاقات المسيحية الأردن ٣-٥ ابريل ١٩٩٨م.
٥. العيلة، رياض/ شاهين، أيمن: المؤتمر الدوليّ لنصرة القدس الأول الذي انعقد في كلّ من القدس المحتلة وغزة وبيروت، حيث قُدّم هذا البحث في الجلسة الأولى من المؤتمر والذي تناول المحور السياسيّ لقضيّة القدس في الفترة ٦-٧ حزيران ٢٠٠٧م.

٦. الفضيل، محمود عبد: أعمال ندوة، مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، العرب والترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة:نظرة تقويمية، القاهرة، ٢٧-٢٩ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ديسمبر ١٩٩٨م.
٧. الفونسو، لاسيرنا: مستقبل العلاقات الثقافية بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسطي(دول المغرب العربي)،أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي؟ مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية "سلسلة دورات" الدورة الأولى، لشبونة، مايو ١٩٩٥م.
٨. النبهان، محمد فاروق: مدى تأثير الاتحاد الأوروبي على خصوصية العلاقات التاريخية بين بلدان الحوض المتوسطي، أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي؟، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية "سلسلة دورات" الدورة الأولى، لشبونة، مايو ١٩٩٥م.
٩. عبد العظيم، زينب: أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي: البعد الأمني للشراكة الأوروبية/المتوسطية القاهرة، ٢٧-٢٩ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ديسمبر ١٩٩٨م.
١٠. فرج الله، سمعان: مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي(نظرة نقدية مقارنة) المحاضرة الختامية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ديسمبر ١٩٩٨م.
١١. فرانسيسكو، كوسيغا، الحوار الأوروبي المتوسطي مؤتمر الدار البيضاء وإستراتيجية روما الجديدة،رئيس الجمهورية الايطالية السابق، أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي؟، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية "سلسلة دورات" الدورة الأولى، لشبونة، مايو ١٩٩٥م.
١٢. صبري، عبد الرحمن: أعمال ندوة، مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي: قراءة في البعد الاقتصادي لاتفاقية المشاركة العربية/ الأوروبية، القاهرة، ٢٧-٢٩، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ديسمبر ١٩٩٨م.
١٣. مصطفى،نادية: أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي:البعد الثقافي في الشراكة الأوروبية -المتوسطية، القاهرة، ٢٧-٢٩ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ديسمبر ١٩٩٨م.

English Resources:

1. Casarini and Costanza Musu European Union Policy Towards The Arab-Israeli Peace Process The Quicksands of Politics,2009
2. Nicola Casarini and Costanza Musu, European Foreign Policy in an Evolving International System, The Road Towards Convergence
3. Stephan Keukeleire and Jennifer MacNaughtan, The Foreign Policy of the European Union
4. McCormick, John,The European Union : politics and policies / John McCormick Boulder, CO : Westview Press, 2008
5. Gunther Hauser and Franz Kernic, European security in transition (electronic resource)
6. Michelle Cini , European Union politics , Oxford ; New York : Oxford University Press, 2007
7. Gunther Hauser and Franz Kernic Aldershot, European security in transition [electronic resource] England ; Burlington, VT : Ashgate, c2006
8. John McCormick McCormick, John, Houndmills Understanding the European Union : a concise introduction, Basingstoke, Hampshire ; New York : Palgrave Macmillan, 2005
9. William ,pfaff ,Word Power, foreign Affairs, vol.70,no 1,1991
10. Friedman Buettner and Martin Landgrof, The New Order of Europe and the Gulf Crisis, in: Tareq Y. Ismael and Jacqueline S. Ismael, eds, The Gulf War and the new word order : International Relations of Middle East(Gainesville, FL: University Press of Florida 1994.
11. Timothy, M. Savage, Crescent Waxing, Cultures Clashing: Europe and Islam, The Washington Quarterly,vol.27,NO.3 summer 2004,
12. Benita,Ferrero-Waldner,Commissioner for External Relations & European Neighborhood Policy,25/1/2005 نقلاً عن رشا حمدي، مجلة السياسية الدولية العد ١٦٣ يناير ٢٠٠٦

Internet Sources:

1. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E7A41237-AFE3-4B6D-9D40.htm
2. http://www.palvoice.com/forums/showthread.php?t=94193
3. http://www.arabia.pl/arabic/con tent/view/284450/60
4. http://www.delwbg.cec.eu.int/ar/eu_global_player/2.htm
5. http://www.oppc.pna.net/mag/mag3/p1-3.htm
6. http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/2g/page7
7. http://www.islamonline.net/arabic/econemics/2003/06/articeo03
8. http://www.pnic.pov.ps.arabic/palestine/pal-wall-5.htm
9. http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SB2K25.HTM
10. http://dw-club.com/dw/article/0,,1598465,00.html
11. http://www.voltairenet.org/article133185.html

الملاحق

مؤتمر هلسنكي ١٩٧٥

١. إن المشاركون في مؤتمر هلسنكي هي الدول الغربية بالإضافة إلى الولايات المتحدة وكندا وقد توصل مؤتمر وزراء الخارجية إلى تشكيل لجان ثلاث انفردت لمعالجة الملف الأمني والتعاون الاقتصادي والحريات وحقوق الإنسان والتعاون الإنساني، ومن خلال التوصيات التي رفعتها كل لجنة تم الاتفاق على خمس نقاط أساسية تشكل الأرضية القوية للانطلاق بالمؤتمر نحو الأهداف المستقبلية والتي نصت على (الجاسور،٢٠٠٧م،ص٦٣-٦٤):-

٢. مبدأ الأمن والتعاون الأوروبي.

٣. تعزيز التعاون في المجالات كافة من دون أي عقبات .

٤. تعزيز الانفراج السياسي من خلال الانفراج العسكري.

٥. إعطاء الأولوية لمسألة الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، والتعاون الإنساني.

٦. ضرورة أن يكون للمؤتمر قاعدة موسعة، ودورية للقارة

مؤتمر باريس ١٩٩٠

إن مؤتمر باريس قد استلهم روح هلسنكي في تشييد الأمن الجماعي الذي لم يكن إلا أمناً كاملاً وغير مجزأ، فأنه وضع الأرضية لإقامة المؤسسات الدائمة من أجل أوروبا جديدة انطلاقاً من ميثاق باريس الذي صدر قي ٢١ نوفمبر/تشرين ثانٍ ١٩٩٠م، والذي تضمن الآتي"-

١. انتهاء عصر المجابهة والانقسام في أوروبا.

٢. بناء العلاقات الأوروبية على أساس الاحترام والتعاون.

٣. الرفاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

٤. الأمن المتساوي لجميع الدول.

٥. حماية الانتماء العرقي والثقافي واللغوي والديني للأقليات الوطنية.

٦. تسوية الأزمات بالطرق السلمية.

٧. ربط ألأمن كل دولة بأمن دول مؤتمر الأمن الأوروبي.

٨. التوقيع الكامل على اتفاقيات خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا(عبد الفتاح،١٩٩١م،ص٧٢-٧٣)

مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي

أعقب مؤتمر باريس بشكل سنوي انعقاد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في عواصم دول أوروبا الشرقية والوسطى والغربية، حتى مؤتمر فينا في ديسمبر ١٩٩٤، حيث اتسعت عضويته إلى ٥٣

دولة أوروبية وجمهوريات أسيا الوسطى والقوقاز، وتغير اسمه إلى منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، في الوقت الذي بقي متشدداً في قراراته على ضرورة حفظ الأمن والتعاون، وصيانة سلطة القانون، وتعزيز الديمقراطية، ووضع آلية للانتشار واتخاذ القرارات الصائبة والسريعة لمعالجة الأزمات والمشاكل الإقليمية، وحقوق الإنسان(الجاسور،٢٠٠٧م ،ص٦٦)

أهم الإعلانات الأوروبية اتجاه القضية الفلسطينية

أولاً: القمة الأوروبية في فلورنسا حول مسار السلام خلال الفترة ٢١-٢٢ يونيو ١٩٩٦

لقد شكل البيان الصادر عن قمة الاتحاد الأوروبي في فلورنسا في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٩٦، بعد فوز اليمن الإسرائيلي في الانتخابات المحطة الرئيسة، لتفعيل المشاركة السياسية في القضية الفلسطينية وربما المرجعية السياسية التي سيستند إليها لاحقاً وقد ضم البيان العناصر التالية:

التأكيد على أن السلام في الشرق الأوسط مصلحة أساسية للاتحاد الأوروبي، الاحترام التنفيذ الكلي للاتفاقيات التي تم التوصل إليها والعودة إلى المفاوضات على أساس المبادئ التي سبق وقبلتها الأطراف في إطاري مدريد وأوسلو، وإن تلك المبادئ تغطي القضايا كافة بما فيها القدس، استذكار المبادئ التي تستند إليها أية مفاوضات ناجحة وهي قرارات مجلس الأمن (٢٤٢و٣٣٨و٤٢٥)، وكذلك المبدآن الأساسيان القائم على سلام شامل وعادل وهما حق تقرير المصير للفلسطينيين بكل ما يعنيه ذلك والأرض مقابل السلام (حتى،١٩٩٩م،ص٦)، سيستمر المجلس الأوروبي، أخذا في الحسبان هذه الاعتبارات في المناداة بالاستئناف السريع للمفاوضات حول الوضع النهائي، ويرى الاتحاد الأوروبي إن التعهدات التي التزم بها الأطراف فيما يتعلق بالأمن مهمة،ويبدي ارتياحه للتعاون الذي أثبتته السلطة الفلسطينية مع إسرائيل في هذا النطاق، يعترف الاتحاد الأوروبي بالنتائج الخطيرة التي أدت إليها إغلاق الحدود بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني (خضر،٢٠٠٣م،ص٥٠٦)

إعلان المجلس الأوروبي حول مسار السلام في الشرق الأوسط في دبلن ١٣-١٩٩٦/١٢/١٤

يعُبر المجلس الأوروبي عن دعمه للموفد الخاص لعملية السلام والجهود الذي يقوم بها بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط وارتياحه للإرادة المعلنة من جميع الإطراف بالتعاون معه. يؤكد مجدداً إذ يذكر بإعلانه في فلورنس ١٩٩٦/٦/٢١، بإعلان مجلس اللوكسمبورغ دعمه المبادئ الأساسية لتسوية عادلة في الشرق الأوسط ،وبخاصة مبادلة الأرض بالسلام وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، إن المجلس مهتم إلى درجة كبيرة بالتدهور المستمر لمسار السلام وهو يدعو الأطراف كافة إلى شجب العنف بفاعلية والعمل على تخفيف التوتر بحيث يمكن استئناف

المفاوضات يطالب بحل سريع للطريق المسدود في ما يختص باتفاق الخليل إن مسالة الاستيطان تزعزع مسار السلام لأنها متناقضة للقانون الدولي وتشكل عقبة رئيسة في طريق السلام (خضر، ٢٠٠٣م ،ص٥١٠-٥١١)

إعلان مجلس اللوكسومبورغ ١٣-١٣/١٢/١٩٩٧

أعلن المجلس الأوروبي انه ما زال مهتماً بعمق بسب غياب تقدم في الوفاء بجميع التعهدات المنصوص عليها في الاتفاقيات الإنابة المعقودة بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبرتوكول الخليل وكرر المجلس الأوروبي نداءه من اجل السلام الذي أطلق في أمستردام، أعلن رضاه عن العمل الذي قام به الموفد الخاص وتشجيعه على متابعة جهوده بدعم مسار السلام في الشرق الأوسط (خضر، ٢٠٠٣م ،ص٥٢٥)

قمة الإتحاد الأوروبي المنعقد في الفترة ٢٤-٢٥/٣/١٩٩٩ في برلين أن الإتحاد الأوروبي:

١- "يعيد تأكيد دعمه لحل تفاوضي يعكس مبادئ "الأرض مقابل السلام" ويضمن الأمن الجماعي والفردي للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. ويحيي في هذا الإطار قرار المجلس الوطني الفلسطيني الذي يلغي بند الميثاق الوطني الداعي إلى تدمير إسرائيل ويؤكد مجدداً التزام الاعتراف بإسرائيل والعيش معها بسلام. ويدعو الإتحاد الأوروبي القلِق من المأزق الحالي في عملية السلام، الأطراف إلى تطبيق مذكرة "واي ريفر" بالكامل وفوراً.

٢- يدعو الأطراف إلى إعادة تأكيد التزامها بالمبادئ الأساسية في إطار مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو والإنفاقات التي تلت بما يتوافق وقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، ويحض الأطراف على الاتفاق على توسيع المرحلة الانتقالية كما ينص اتفاق أوسلو.

٣- يدعو خصوصاً إلى معاودة المفاوضات بسرعة بشأن الوضع النهائي في الأشهر المقبلة مع تسريعها حتى تنتهي بسرعة ويعرب عن اقتناعه بإمكان إنجاز المفاوضات في غضون سنة ويعلن عن استعداده تسهيل إنجاز المفاوضات بسرعة.

٤- يحض الأطراف على الامتناع عن القيام بنشاطات تؤثر على نتائج مفاوضات الوضع النهائي وأي نشاط يخالف القانون الدولي بما في ذلك أي نشاط استيطاني ومحاربة الاستفزازات والعنف.

٥- يؤكد مجدداً حق الفلسطينيين الدائم وغير المشروط في تقرير المصير بما في ذلك خيار دولة ويتمنى تحقيق هذا الحق بسرعة ويدعو الأطراف إلى السعي بحسن نية إلى حل تفاوضي على أساس الإنفاقات الحالية من دون الإساءة إلى هذا الحق الذي يجب إلا يكون موضع فيتو. ويعرب عن اقتناعه بأن إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مسالمة قادرة على الاستمرار على قاعدة الاتفاقات الحالية وعبر المفاوضات ستكون الضمانة الفضلى لأمن إسرائيل ولقبول إسرائيل كشريك

متساوٍ في المنطقة، ويعرب عن استعداده لدراسة الاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب مع المبادئ الأساسية التي سبق ذكرها(حلاسة، ٢٠٠١م،ص٢٥).

القمة الأوروبية الأمريكية المنعقدة في ٢٠٠١/٦/١٤، في غتبورغ (السويد)

وتضمن بيان جزءاً عن الشرق الأوسط جاء فيه "نحن قلقون جداً حيال التطورات في الشرق الأوسط، نرحب ونؤيد تقرير لجنة شرم الشيخ [تقرير ميتشل] لتقصِ الحقائق ونحث الجانبين على تنفيذ توصيات التقرير بحذافيرها بما في ذلك إنهاء العنف واتخاذ إجراءات بناء الثقة واستئناف المفاوضات. نحن نرحب بالمبادرة المصرية–الأردنية بهذا الصدد ولا نرى بديلاً عن الحل التفاوضي القائم على أساس قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام. سنمضي قدماً في التعاون بشكل وثيق نحو تعزيز السلام في المنطقة(www.oppc.pna.net).

قمة اشبيلية الأوروبية في حزيران/يونيو ٢٠٠٢

مع منتصف عام ٢٠٠٢م، وازدياد حدة التصعيد والتوتر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، تأكد للأطراف أن صيغة أوسلو قد تجاوزتها التطورات الجارية على ارض الواقع، وفي قمة الاتحاد التي اختتام أعمالها في ٢٢ حزيران /يونيو ٢٠٠٢م، بمدينة أشبيلية أصدرت القمة إعلاناً عن الشرق الأوسط جاء فيه (عبد الله،٢٠٠٤م،ص٣٢٩).

١. تأيد عقد مؤتمر دولي عاجل يتصدى للجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية
٢. التنديد بالهجمات الإرهابية على المدنيين الإسرائيليين
٣. وجوب التوصل إلى تسوية من خلال التفاوض فقط بهدف إنهاء الاحتلال وسرعة إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ١٩٦٧ مع بعض التعديلات الطفيفة المتفق عليها بين الطرفين، وذلك للتوصل إلى دولتين تتعايشان في سلام داخل حدود معترف بها
٤. إيجاد حل عادل لقضية القدس ولمشكلة اللاجئين الفلسطينيين
٥. وقف العمليات العسكرية في الأرضي المحتلة ورفع القيود على حرية المرور
٦. استعداد الاتحاد الأوروبي لتدعيم السلام وإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني كجزء أساسي من التنمية الإقليمية.

كما جاء البيان خالياً من الإشارة إلى مرجعيات عملية السلام خاصة قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢و ٣٣٨ ١٣٩٧ ومبادئ مدريد وأوسلو.

حجم الأموال المخصصة سنوياً للدول المستفيدة من مؤتمر برشلونة خلال الفترة من١٩٩٥- ٢٠٠٠(بالمليون أيكو)

الدولة/ الثنائي	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	الإجمالي
المغرب	٣٠	٠	٢٣٥	٢١٩	١٧٢	١٤٠,٦	٧٩٦,٦
الجزائر	٠	٠	٤١	٩٥	٢٨	٣٠,٢	١٩٤,٢
تونس	٢٠	١٢٠	١٣٨	١٩	١٣١	٧٥,٧	٥٠٣,٧
مصر	٠	٧٥	٢٠٣	٣٩٧	١١	١٢,٧	٦٩٨,٧
الأردن	٧	١٠٠	١٠	٨	١٢٩	١٥	٢٦٩
لبنان	٠	١٠	٨٦	٠	٨٦	٠	١٨٢
سوريا	٠	١٣	٤٢	٠	٤٤	٠	١٣٧
السلطة الفلسطينية	٣	٢٠	٤١	٥	٤٢	٩٦,٧	٢٠٧,٧
تركيا	٠	٣٣	٧٠	١٣٢	١٤٠	٣١٠,٤	٥٥١,١
إجمالي الثنائي	٦٠	٣٧٠	٨٦٦	٨٧٥	٧٨٣	٧١٩,٣	٣٥٤٠
الإقليمية	١١٣	٣٣	٩٣	٤٦	١٣٣	١٥٩,٨	٥٧٧,٨
مساعدة فنية	٠	٠	٢٢	٢٠	٢١	٠	٦٣
إجمالي كلي	١٧٣	٤٠٣	٩٨١	٩٤١	٩٣٧	٨٧٩,١٠	٤١٧٩,٨

نسبة المبالغ المعتمدة للمشروعات الثنائية والإقليمية إلى المبالغ التي تم إنفاقها فعلاً في الدول المستفيدة خلال الفترة نفسها (١٩٩٥-٢٠٠٠)

الدولة/ الثنائي	المبالغ المعتمدة	المبالغ المدفوعة	النسبة المئوية
المغرب	٧٩٦,٦	١٦٦,٨	٢٠,٩
الجزائر	١٩٤,٢	٣٠,٤	١٥,٦
تونس	٥٠٣,٦	١٨٣,٩	٣٦,٥
مصر	٦٩٨,٧	٢٢١,٥	٣١,٧
الأردن	٢٦٩	١٩٢,٥	٧١,٦
لبنان	١٨٢	٣١,٧	١٧,٤
سوريا	١٣٧	.٣٠	٠
السلطة الفلسطينية	٢٠٧,٧	٨٥,٢	٤١
تركيا	٥٥١,١	٣٠,٢	٥,٤
الإقليمية	٥٧٧,٨	٢٧٧,٩	٤٨,١٠
إجمالي كلي	٤١٧٩,٨	١٢٢٠,٥	٢٩,٢

المصدر: Information Notes on the Euro-Mediterranean Partnership ,European Commission, External Relation ,Publications Unit, Brussels,January,2001

اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية ٢٠٠٣-٢٠٠٧

نسبة مئوية

	الصادرات العربية الإجمالية					الواردات العربية الإجمالية				
	2003	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
الدول ا لعربية	8.2	8.7	7.7	8.5	8.3	10.7	10.8	12.4	13.3	12.1
الاتحاد الأوروبي	24.5	23.8	23.5	22.1	18.3	44.2	40	39.2	35.5	36
الولايات المتحدة	12.1	12.1	11.3	11.5	9.8	7.9	6.9	8.2	9.2	9.2
أسيا	37.1	38.1	38.1	38.4	35.3	25.7	28.8	29.1	33.6	33.3
- اليابان	14.1	13.5	13.8	13.7	11.4	6	501	4.8	5.6	5.5
- الصين	4	4.7	4.9	5	5.3	6.3	6.3	7.1	10.1	10.8
- باقي دول أسيا	19	19.9	19.4	19.7	18.6	13.4	17.3	17.2	17.9	17
باقي دول العالم	18.1	17.3	19.3	19.5	28.3	11.5	13.5	11	8.2	9.4
العالم	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

حصص أهم الشركاء التجاريين للدول العربية في عام ٢٠٠٧م

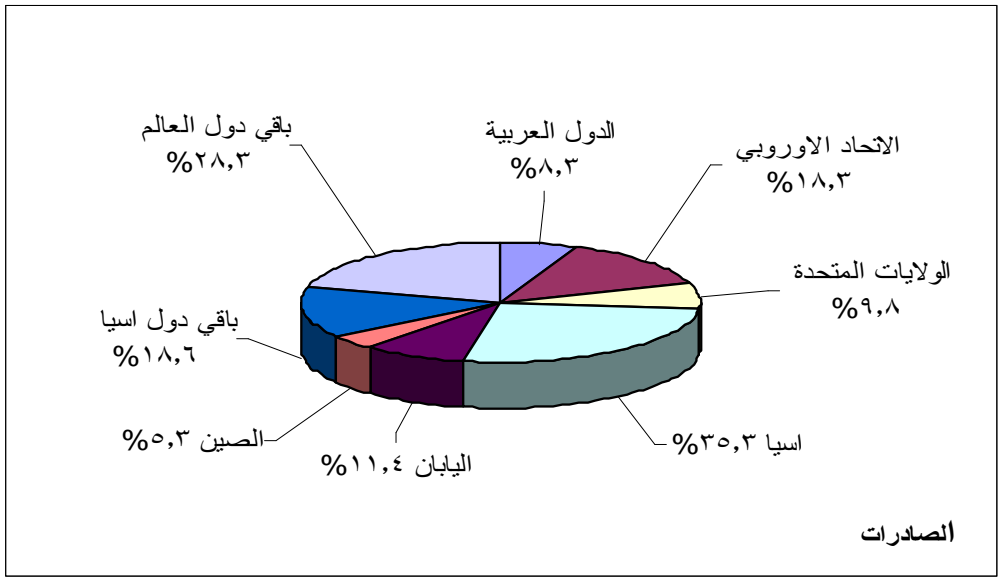

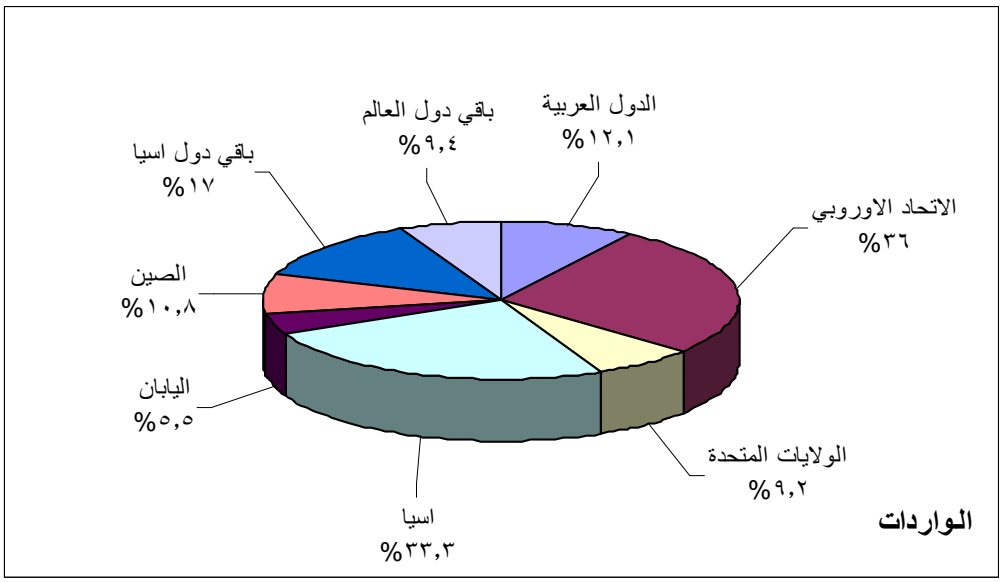

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٨م.